كتيب الإصدارات البحثية والفعاليات العلمية

لمعهد التخطيط القومي

(العام الأكاديمي 2024/2023م)

كتيب الإصدارات البحثية والفعاليات العلمية

لمعهد التخطيط القومي

(العام الأكاديمي 2024/2023م)

مقدمة

في إطار حرص معهد التخطيط القومي - كمركز فكر وطني - على توفير إصداراته وانتاجه العلمي والفكري لمتخذ القرار وللباحثين، يقوم المعهد بتوثيق ونشر هذه الإصدارات بطريقة عصرية تواكب التحول الرقمي وتلبي احتياجات الباحثين والمهتمين في مختلف المجالات والقطاعات والقضايا التي يهتم بها المعهد

لذلك تم إعداد هذا الكتيب الذي يتضمن مختلف إصدارات المعهد خلال العام 2024/2023م، وهذه الإصدارات متنوعة وثرية للغاية، وتشمل: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، أوراق السياسات، سلسلة أوراق العمل (أوراق بحثية ضمن مشروع مصر ما بعد 2025)، المؤتمرات العلمية، الرسائل العلمية، التقارير العلمية، أوراق المتابعات العلمية، حلقات لقاء الخبراء (آراء في قضايا التخطيط والتنمية)، سمينار الثلاثاء، سمينار شباب الباحثين، المحاضرات المتميزة، صالون المعهد، ويوفر هذا الكتيب الروابط الإلكترونية لهذه الإصدارات التي تمكن المهتمين من تحميل والاطلاع على هذه الإصدارات المتوفرة على موقع المعهد

وإدارة المعهد وكوادره العلمية وهي تقدم هذا الكتيب، تأمل أن تجد هذه الإصدارات الحديثة استحساناً من متخذ القرار ومن مجتمع الباحثين، وأن تساهم الرؤى والمقترحات والفكر الذي تتضمنه هذه الإصدارات في دعم اتخاذ القرار وفى إثراء البحث العلمي في مصر.

كما يود المعهد أن يؤكد على أن هذه الإصدارات محمية بموجب حقوق الملكية الفكرية التي كفلها القانون المصري، ومن ثم يرحب المعهد بالاستعانة بهذه الإصدارات والاقتباس منها مع ضرورة الإشارة لهذه المصادر وفقاً للقواعد المعمول بها في هذا الشأن.

للاطلاع وتحميل جميع إصدارات معهد التخطيط القومي

اضغط على الرابط التالي:

https://repository.inp.edu.eg/

or Scan QR Code

الفهرس

م	الإصدار	رقم الصفحة
1- الإصدارات البحثية		
1	سلسلة قضايا التخطيط والتنمية	7
2	أوراق السياسات	32
3	سلسلة أوراق العمل (أوراق بحثية ضمن مشروع مصر ما بعد 2025)	42
4	المؤتمرات العلمية	52
5	الرسائل العلمية	54
6	المجلة المصرية للتنمية والتخطيط	84
2-الفعاليات العلمية		
1	المتابعات العلمية	93
2	حلقات لقاء الخبراء (آراء في قضايا التخطيط والتنمية)	102
3	سمنار الثلاثاء	108
4	سمنار شباب الباحثين	117
5	المحاضرات المتميزة	123
6	صالون المعهد	124

الإصدارات البحثية

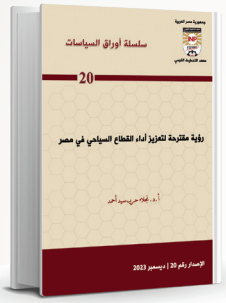

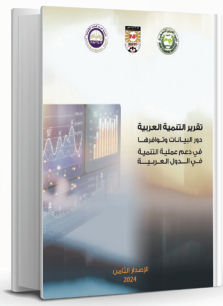

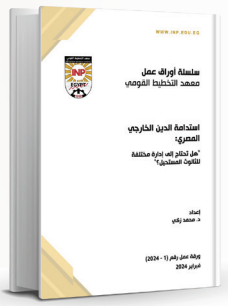

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

م	الباحث الرئيسى	البحث	رقم السلسلة
1	أ.د. خالد عطية	الإدارة المستدامة للمخلفات الإلكترونية في مصر	349
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5465	
2	أ.د. هدى النمر	دور التقنيات الزراعية الحديثة وتطبيقاتها في تعزيز استدامة الزراعة والغذاء في مصر التحديات والفرص	350
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5466	
3	أ.د. فريد عبد العال	دور نظم المعلومات المكانية في إدارة منظومة التنمية العمرانية في مصر (بالتطبيق على الساحل الشمالي الغربي)	351
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5467	
4	أ.د. أحمد البقلى	ما بعد حياة كريمة "التخطيط المحلي، استدامة الموارد، تشغيل الخدمات"	352
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5469	
5	د. هبة جمال الدين	حركة الأفروسنتريك وتأثيراتها المستقبلية على مصر والسيناريوهات المتوقعة والسياسات الممكنة لدعم صانع القرار	353
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5480	
6	د. منى سامى	إطار مقترح لعمل سوق الكربون في مصر	354
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5481	
7	أ.د. نجلاء حرب	Refugees in Egypt: Risks and Coping Strategies	355
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5486	
8	أ.د. ماجد خشبة	دور صناعة الفضاء في دعم التنمية المستدامة في مصر في ضوء الخبرات العالمية	356
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5526	

1 سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (349)

العنوان: الإدارة المستدامة للمخلفات الإلكترونية في مصر

الباحث الرئيسى: ا.د/ خالد عطيه

المشاركون: ا.د/علاء الدين محمود زهران – ا.د/ نفيسة ابوالسعود وآخرون

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

الإدارة المستدامة للمخلفات الإلكترونية في مصر

إعداد: أ.د. خالد عطية

الملخص:

يتناول البحث قضية مهمة من قضايا الاقتصاد الدوار/الدائري، الذي أصبح متطلبًا أساسيًّا لتحقيق خطط وأهداف التنمية المستدامة الوطنية والعالمية، ألا وهي قضية الإدارة المستدامة للمخلفات الإلكترونية. حيث تُبرز التجارب والخبرات العالمية ضرورة قيام الدول بالتحول نحو تطبيق الاقتصاد الأخضر المعنى بالأنشطة الاقتصادية المرتبطة بإنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات، من خلال التحول إلى نموذج الاقتصاد الدوار/ الدائري كاستراتيجية إنمائية تحافظ على القيمة المضافة للمنتجات لأطول فترة ممكنة محققة بذلك النمو الاقتصادي دون زيادة استهلاك الموارد، والحد من التأثيرات السلبية على صحة الإنسان البيئة. ولهذا فإن الإدارة المستدامة للمخلفات الإلكترونية على المستوي الوطني سوف تساهم في الحد من هدر الموارد في ظل محدوديتها وندرتها، وكذلك الحد من الآثار السلبية للملوثات الناتجة عن تلك المخلفات على صحة الإنسان والبيئة. وترجع أهمية الإدارة المستدامة للمخلفات الإلكترونية في مصر لعدة أسباب من أهمها: النمو السكاني؛ زيادة الطلب على الأجهزة الإلكترونية والكهربائية نتيجة التطور التقني؛ ضعف البنية الأساسية والتكنولوجية لقطاع المخلفات الإلكترونية؛ ضعف الكفاءات والخبرات الفنية والبشرية العاملة بالقطاع؛ محدودية التمويل العام والخاص المتاح للقطاع؛ التغيرات التي حدثت في أنماط الاستهلاك والإنتاج؛ التأثيرات السلبية للمخلفات الإلكترونية على البيئة والسكان والعاملين بالقطاع، والتغيرات في المنظومة القيمية لدى أفراد المجتمع. وتأسيسًا على ما تقدم، تستهدف الدراسة الحالية بناء وتطبيق نموذج يمكن متخذ القرار المصري من تطبيق الإدارة المستدامة للمخلفات الإلكترونية من منظور أصحاب المصالح، وبالتالي تحقيق متطلبات أهداف التنمية المستدامة وطنيًّا وعالميًّا. ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أقسام هي: القسم الأول الذي اختص بعرض الإطار النظري للدراسة وتم فيه تناول القضايا التالية: التعرف على ماهية المخلفات الإلكترونية وآثارها السلبية على البيئة وصحة الإنسان؛ وتحديد مقومات الإدارة المتكاملة للمخلفات الإلكترونية وأسسها؛ ودراسة العلاقة بين المخلفات الإلكترونية والتنمية المستدامة (الاقتصاد الأخضر- الاقتصاد الدائري- أهداف التنمية المستدامة)؛ الدراسات السابقة: تجارب وخبرات بعض الدول (المتقدمة والنامية) في تطبيق الإدارة المستدامة المخلفات الإلكترونية، وذلك بهدف استخلاص الدروس المستفادة منها، وبما يساهم في بناء النموذج المقترح، وتقييم الوضع الراهن لإدارة المخلفات الإلكترونية في مصر بُغية الوقوف على أهم المشكلات والتحديات التي تواجه الإدارة المستدامة للمخلفات الإلكترونية في مصر؛ وأخيرًا، تقديم نموذج مقترح يمكن من تطبيق الإدارة المستدامة للمخلفات الإلكترونية في مصر من منظور أصحاب المصالح؛ بينما اختص القسم الثاني بالدراسة الميدانية التي استهدفت اختبار تطبيق النموذج المقترح من خلال استطلاع آراء أصحاب المصالح المرتبطة قراراتها بتطبيق الإدارة المستدامة للمخلفات الإلكترونية في مصر؛ وأخيرًا، اختص القسم الثالث بتقديم النتائج والتوصيات والمرشدات العملية التي تُمكن متخذ القرار من تطبيق الإدارة المستدامة للمخلفات الإلكترونية في مصر

الكلمات الدالة:

المخلفات الإلكترونية – الإدارة المستدامة - الاقتصاد الدائري- الدول النامية – أصحاب المصالح- نموذج مقترح – مصر.

Abstract

This study has addressed the topic of sustainable e-waste management in Egypt, within the framework of the circular economy concept. This issue is of great importance, especially with the increasing amount of e-waste generated by technological advancement and rising consumption of electronic devices. Therefore, this study presents a model for sustainable e-waste management in Egypt from a circular economy perspective, with the aim of Understanding the nature of e-waste and its negative impacts on the environment and health; Identifying the foundations and elements of integrated e-waste management; Examining the relationship between e-waste and sustainable development; Reviewing experiences of developed and developing countries in implementing sustainable e-waste management; Assessing the current status of e-waste management in Egypt; Proposing a model for sustainable e-waste management in Egypt from a stakeholder perspective; Test the application of the proposed model by surveying stakeholder opinions; and finally Providing recommendations and practical guidelines for implementing sustainable e-waste management in Egypt. This study has applied a descriptive analytical approach and was divided into three sections: Section One: Covered the theoretical framework of the study, including: Definition of e-waste and its impacts; Foundations and elements of integrated e-waste management; The relationship between e-waste and sustainable development; Experiences of countries in implementing sustainable e-waste management; Assessment of the current situation in Egypt; Proposal of a model for sustainable e-waste management in Egypt. Section Two: Included the field study, where stakeholder opinions on the proposed model were surveyed. Section Three: Presented the results, recommendations, and practical guidelines for implementing sustainable e-waste management in Egypt.This study has reached a number of conclusions, most importantly: E-waste is a dangerous source of environmental pollution and has negative effects on human health; Egypt lacks sufficient infrastructure to manage e-waste sustainably; There is a pressing need for a comprehensive model for sustainable e-waste management in Egypt that considers all stakeholders; The field study showed that the proposed model for sustainable management of E-waste for Egypt is widely accepted by stakeholders. The study has recommended: Developing a national strategy for sustainable e-waste management in Egypt; Establishing a suitable infrastructure for e-waste management; Raising awareness about the dangers of e-waste and its management methods; Supporting research and studies in the field of sustainable e-waste management, and Encouraging stakeholder participation in all stages of the sustainable e-waste management process..

Keywords

E-waste- Sustainable Management- Circular Economy- Developing Countries- Proposed Model- Egypt.

2 سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (350)

العنوان: دور التقنيات الزراعية الحديثة وتطبيقاتها في تعزيز استدامة الزراعة والغذاء في مصر التحديات والفرص

الباحث الرئيسى: ا.د/ هدى النمر

المشاركون: ا.د/أحمد برانيه – ا.د/ علاء زهران وآخرون

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

دور التقنيات الزراعية الحديثة وتطبيقاتها في تعزيز استدامة الزراعة والغذاء في مصر

التحديات والفرص

إعداد: أ.د. هدى النمر

الملخص:

تهدف الدراسة تقديم إطارٍ تحليليٍّ للتقنيات والابتكارات التكنولوجية التي يمكن تطبيقها في الزراعة المصرية، وتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتقنيات المقترحة على مستوى كل من المزرعة، والقطاع الزراعي، والاقتصاد القومي، وتحديد وحصر ما يمكن أن يواجه تطبيق هذه التقنيات من معوقات، وصولًا إلى تحديد السُبل والسياسات والإصلاحات المؤسسية المطلوبة لتطبيق التقنيات المقترحة ونشرها. وتعتمد الدراسة في تحقيق الأهداف المذكورة بجانب التحليل الوصفي على التحليل الكمي. ففيما يتعلق بالمستوى المزرعي استخدمت الدراسة تحليل الميزانية المزرعية (Farm Budget Analysis) لاستخلاص بعض مؤشرات الربحية مثل الهامش الكلي، وصافي العائد، ومعيار التكلفة/ العائد. وبالنسبة لتقييم أثر الحزم التكنولوجية على المستوى القطاعي تم استخدام النموذج الدولي لتحليل سياسات السلع الزراعية والتجارة (IMPACT) The International Model for Policy Analysis of Agricultural Commodities and Trade للتعرف على أثر التقدم التكنولوجي المقترح على القطاع الزراعي وعلى المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي في مصر مثل حجم الإنتاج، ونسبة الاكتفاء الذاتي، والأسعار المزرعية، والدخل الأسري بحلول عام 2030. أما على المستوى الكلي فقد تم استخدام نموذج التوازن العام التطبيقي الديناميكي (DCGE) Dynamic Computable General Equilibrium Model للتعرف على أثار التطوير التكنولوجي المقترح على مؤشرات الاقتصاد الكلي بحلول عام 2030، مثل الناتج المحلي الزراعي والإجمالي، والرقم القياسي لأسعار المستهلكين، وإجمالي الاستهلاك، والتجارة الخارجية. وباستعراض حزم التقنيات والممارسات الحديثة الممكن تطبيقها في الزراعة المصرية قدرت الدراسة حجم الزيادات المتوقعة من تطبيق تلك الحزم بحلول عام 2030 في إنتاجية المحاصيل الاستراتيجية السبعة محل الدراسة وهي القمح، والذرة، والأرز، والفول البلدي، وعباد الشمس، وبنجر السكر، وقصب السكر، وفي إنتاج كل من القطاع الحيواني والسمكي كذلك. ولقد خلصت نتائج التحليل الكمي بالدراسة إلى أن الزيادات المتوقعة في إنتاجية تلك الحاصلات والسلع ستؤدي إلى تحقيق زيادة في الدخل المزرعي، وتحسن في مؤشرات القطاع الزراعي والأمن الغذائي وأهمها حجم الإنتاج الزراعي ونسبة الاكتفاء الذاتي، وانخفاض في الأسعار المزرعية، وزيادة -بمعدلات متباينة- في كافة الشرائح الدخلية للأسر بحلول عام 2030، وعلى المستوى الكلي من المتوقع أن تحقق الزيادة المقدرة في الإنتاجية تحسنًا في مؤشرات الناتج المحلي الزراعي، والناتج المحلي الإجمالي، كما أنها سوف تحقق انخفاضًا في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، ومن ثم زيادة في الاستهلاك الكلي، فضلًا عن أنها ستحقق انخفاضًا ملموسًا في الواردات الكلية، مع تحقيق زيادة طفيفة في الصادرات الكلية بحلول عام 2030.

الكلمات الدالة:

التقنيات الزراعية الحديثة-استدامة الزراعة-القياس الكمي لأثار التقنيات-الأمن الغذائي-سُبل نشر التقنيات الحديثة.

Abstract

The study aims to present an analytical framework for the technologies and technological innovations applicable in Egyptian agriculture. It also seeks to assess the economic and social impacts of the proposed technologies on farms, the agricultural sector, and the national economy. Additionally, it aims to identify and address potential obstacles to the adoption of these technologies, thereby identifying necessary paths, policies, and institutional reforms required for implementing and disseminating the proposed technologies. To achieve these objectives, the study employs both descriptive and quantitative analysis methods. At the farm level, it utilizes farm budget analysis to extract profitability indicators such as gross margin, net return, and cost-benefit ratio. To assess the impact of technological packages at the sectoral level, the International Model for Policy Analysis of Agricultural Commodities and Trade (IMPACT) is used. This model helps identify the impact of the proposed technological advancements on the agricultural sector and key food security indicators in Egypt, including production volume, self-sufficiency ratio, farm prices, and household income by 2030. At the macro level, the Dynamic Computable General Equilibrium Model (DCGE) is utilized to identify the impacts of the proposed technological advancements on macroeconomic indicators by 2030. These indicators encompass agricultural and total GDP, the consumer price index, total consumption, and foreign trade. After reviewing the packages of modern technologies and practices that can be applied in Egyptian agriculture, the study estimated the expected increases for the seven strategic crops under examination (wheat, corn, rice, broad beans, sunflower, sugar beet, and sugarcane) by 2030. Additionally, the study estimated the increases in livestock and fisheries production. The quantitative analysis results of the study indicate that expected increases in productivity of these crops and commodities will lead to an increase in agricultural income, improvement in agricultural sector indicators, and food security, with the most important indicator being agricultural production volume and self-sufficiency ratio. There will be a decrease in agricultural prices and an increase - at varying rates - in all income segments of households by the year 2030. At the overall level, the estimated increase in productivity is expected to improve indicators of agricultural GDP, overall GDP, and lead to a decrease in the consumer price index, thereby increasing overall consumption. Additionally, it will achieve a tangible decrease in total imports, with a slight increase in total exports by the year 2030.

Keywords

Modern agricultural technologies, Agricultural sustainability, Quantitative measurement of technology impacts, Food security, Ways to disseminate modern technologies

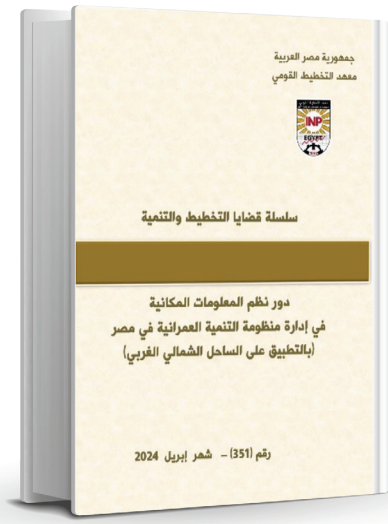

3 سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (351)

العنوان: دور نظم المعلومات المكانية في إدارة منظومة التنمية العمرانية في مصر

(بالتطبيق على الساحل الشمالي الغربي)

الباحث الرئيسى: ا.د/فريد أحمد عبد العال

المشاركون: ا.د/سيد عبد المقصود – ا.د/أحمد عبد العزيز البقلى وآخرون

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

دور نظم المعلومات المكانية في إدارة منظومة التنمية العمرانية في مصر

(بالتطبيق على الساحل الشمالي الغربي)

إعداد: أ.د فريد عبد العال

الملخص:

استهدفت هذه الدراسة بيان أهمية تكامل نظم المعلومات المكانية في حوكمة الأنماط العمرانية المختلفة، في محاولة لتقديم نموذج متعدد الأبعاد (اجتماعي/ اقتصادي/ بيئي) لإدارة الأنماط العمرانية المتعددة في منطقة الساحل الشمالي الغربي، من خلال بناء قاعدة بيانات مكانية، للوصول إلى إحداث التكامل والتنسيق ما بين الأنماط العمرانية المختلفة، من خلال الآتي: توضيح دور نظم المعلومات المكانية في حوكمة منظومة التنمية العمرانية وإدارتها، إلقاء الضوء على أهمية تكامل نظم المعلومات المكانية في حوكمة الأنماط العمرانية المتعددة في الساحل الشمالي الغربي، وتقييم الحساسية والصمود الاجتماعي لبعض المؤسسات ضد مخاطر البيئة الطبيعية والتغيرات المناخية. وقد أكدت الدراسة على أهمية تعزيز دور نظم المعلومات المكانية، حيث يسهم ذلك في سد الفجوة الرقمية المكانية، وتأمين منظومة التنمية بأبعادها المختلفة، واقترحت الدراسة الإسراع بوضع استراتيجية وطنية لنظم المعلومات المكانية، ذات رؤية واضحة وأهدافًا قابلة للتحقيق وخارطة طريق على المستوى القومي والإقليمي والمحلي ذات التمكين المكاني من أجل ضمان أقصى إفادة من المعلومات والمعرفة المكانية المتكاملة في جميع القطاعات من خلال: دعم التحول والاقتصاد الرقمي الوطني، تشجيع ودعم الابتكار والإبداع في قطاع المعلومات المكانية، والإفادة من أفضل الممارسات العالمية القابلة للتطبيق في مجال المعلومات المكانية، بالإضافة إلى دعم المبادرات الوطنية للتنمية المستدامة

الكلمات الدالة:

نظم المعلومات المكانية- التنمية العمرانية- الحوكمة- الحساسية البيئية- الابتكار.

Abstract

This study aimed to demonstrate the importance of integrating spatial information systems in the governance of different urban patterns, in an attempt to present a multi-dimensional model (social/economic/environmental) for managing the multiple urban patterns in the northwest coastal region, through building a spatial database, to achieve integration and coordination. Between different urban types, through the following: clarifying the role of spatial information systems in the governance and management of the urban development system, highlighting the importance of integrating spatial information systems in the governance of multiple urban types in the northwest coast, and assessing the sensitivity and social resilience of some institutions against natural environment risks and changes. climatic. The study emphasized the importance of enhancing the role of geospatial information systems, as this contributes to bridging the geospatial digital divide and securing the development system in its various dimensions. The study proposed accelerating the development of a national geospatial strategy, with a clear vision, achievable goals, and a road map at the national, regional, and local levels with geospatial empowerment. In order to ensure the maximum benefit from integrated geospatial information and knowledge in all sectors by: supporting the transformation and national digital economy, encouraging and supporting innovation and creativity in the geospatial information sector, and benefiting from the best applicable global practices in the field of geospatial information, in addition to supporting national initiatives for sustainable development.

Keywords

Spatial information systems, urban development, governance, environmental sensitivity, innovation

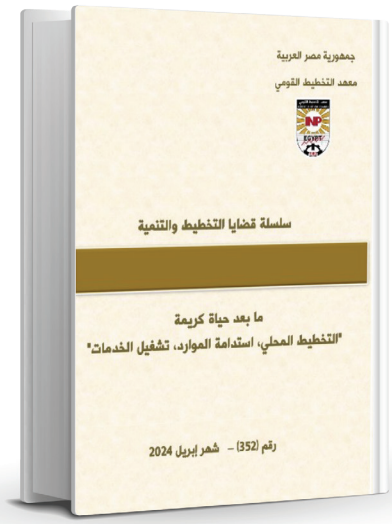

4 سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (352)

العنوان: ما بعد حياة كريمة»التخطيط المحلي، استدامة الموارد، تشغيل الخدمات«

الباحث الرئيسى: ا.د/ أحمد البقلى

المشاركون:ا.د/ سيد عبد المقصود – ا.د/فريد عبد العال

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

بعد حياة كريمة

«التخطيط المحلي، استدامة الموارد، تشغيل الخدمات»

إعداد: أ.د. أحمد البقلى

الملخص:

تعد مبادرة حياة كريمة هي البرنامج التنموي الأكبر لتطوير الريف المصري من حيث حجم التمويل وتنوع التدخلات وسقف الغايات والأهداف المرجوة، ويتوفر للمبادرة دعم سياسي وحكومي من خلال الرعاية والمتابعة المباشرة من القيادات السياسية لكافة نتائج وتفاصيل وتقدم تنفيذ المبادرة، كما تشارك كافة جهات الدولة في المبادرة سواء من خلال الاشتراك في تخطيط وتحديد المشروعات، تنفيذ الأعمال الإنشائية والمتابعة، التشغيل وتقديم الخدمات، وتتلاقى المبادرة بشكل مباشر مع حزمة واسعة من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامةSDGs ، كما تلبي حزمة من أهداف وغايات رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030. ويتزامن إعداد هذه الدراسة مع إجراءات الانتهاء من تنفيذ أعمال مشروعات المرحلة الأولى التي تستهدف 1477 قرية موزعة على 52 مركز إداري في 20 محافظة، والتي سبقتها مرحلة تمهيدية تم تنفيذها على مستوى تجمعات ريفية تشهد زيادة كبيرة في معدلات الفقر متعدد الأبعاد، استهدفت 143 تجمعًا في 11 محافظة خلال العام المالي 2020/2019. فمن هنا كان الاهتمام بالتفكير في مرحلة ما بعد انتهاء المشروعات أو مرحلة الأعمال الإنشائية، والتنبؤ بإمكانيات استدامة الأثر التنموي للمبادرة واستمرارية تشغيل وصيانة المرافق التي نفذتها المبادرة لتقديم خدماتها للمواطنين بجودة عالية، وهو ما دفع فريق الدراسة نحو تطبيق عدد من الإجراءات المنهجية لجمع المعلومات المطلوبة وتحليلها وصولًا لاستخلاص النتائج والتوصيات، وذلك من خلال الأدوات البحثية الآتية: استعراض السياق المفاهيمي والتطور التاريخي للجهود السابقة في تنمية الريف واستخلاص أهم الدروس، ثم توصيف الجوانب المختلفة لمبادرة حياة كريمة وعرض ملامح الأعمال الجاري تنفيذها في إطارها؛ تحليل الأدبيات والأطر النظرية للقضايا والموضوعات ذات الصلة بمقومات استدامة أثر المبادرة واستمرارية تشغيل مرافقها وصيانتها، وشمل ذلك استعراض نظام إدارة التنمية الريفية وتحليل نظام التخطيط المحلي ونظام إدارة الأصول والصيانة والتشغيل، ومنظومة الموارد الذاتية للمحافظات ووحدات الإدارة المحلية؛ تطبيق أدوات مناسبة لدراسة رؤية وتقييم الكوادر الفاعلة من التنفيذيين على المستوى المركزي والمحلي للجوانب المختلفة للمرحلة الأولى ومدى توفر مقومات التشغيل والصيانة الفعالة للمرافق في مرحلة ما بعد التنفيذ، وكذلك توفر الموارد اللازمة لذلك، وقد شملت هذه الأدوات استمارات لمقابلات فردية متعمقة، ومجموعات نقاش بؤرية مع الأطراف المعنية على مستوى بعض الوزارات المركزية، وعلى مستوى وحدات الإدارة المحلية والمديريات في محافظتي قنا والأقصر. ومن خلال استعراض النتائج التي خرجت بها إجراءات تحليل الأدبيات والأطر النظرية والتشريعات، وكذلك المعلومات التي كان مصدرها استجابات وآراء مسئولي الوزارات المركزية ومسئولي الإدارة المحلية والمديريات وشركات المرافق والخدمات، فقد خلص فريق الدراسة إلى مجموعة مهمة من الاستنتاجات في مجالات: دور الوحدة المحلية القروية في متابعة المرافق والخدمات وتحسينها، مقومات ومتطلبات استدامة تشغيل المرافق والخدمات وصيانتها، استجابة نظام التخطيط المحلي لمتطلبات استدامة الأثر التنموي للمبادرة واستمرارية الصيانة والتشغيل، الموارد الذاتية ومدى كفايتها لتوفير متطلبات استدامة الأثر التنموي واستمرارية صيانة المرافق والخدمات وتشغيلها. كما قدمت الدراسة مقترحات في مجالات: تخطيط المراحل اللاحقة لمبادرة حياة كريمة، تفعيل مستوى القرية والمركز في متابعة تشغيل المرافق والخدمات، إدارة الأصول والمرافق وصيانتها، التشغيل والصيانة للمرافق والإنشاءات، تعزيز الموارد الذاتية للجهات المحلية، والإدارة البيئية للأصول المبنية في إطار المبادرة

الكلمات الدالة:

حياة كريمة، التنمية الريفية، التخطيط المحلي، استدامة الموارد المحلية، تشغيل وصيانة الخدمات المحلية.

Abstract

Hayah Kareema Initiative is the largest development program for the improvement of the Egyptian countryside in terms of the volume of funding, the diversity of interventions, and the ceiling of the desired goals and objectives. The initiative has political and governmental support through sponsorship and direct follow-up from the political leaders of all the results, details, and progress of the implementation of the initiative. All state agencies also participate in the initiative, whether by participating in planning and identifying projects, implementing construction work and follow-up, operating and providing services, the initiative directly aligns with a broad package of the United Nations Sustainable Development Goals (SDGs), and also meets a package of goals and objectives of Egypt's Vision for Sustainable Development 2030. The preparation of this study coincides with the procedures for completing the implementation of the first phase projects targeting 1,477 villages distributed among 52 administrative centers in 20 governorates, which was preceded by a preliminary phase that was implemented at the level of rural clusters witnessing a significant increase in multidimensional poverty rates, targeting 143 clusters in 11 Governorate during the fiscal year 2019/2020. Hence, the interest is about the stage after the completion of projects or the construction work, and predicting the possibilities of sustaining the development impact of the initiative and the continuity of operation and maintenance of the facilities implemented by the initiative to provide its services to citizens with high quality, which prompted the study team to apply a number of methodological procedures to collect and analyze the required information. In order to draw conclusions and recommendations, through the following research tools: Reviewing the conceptual context and historical development of previous efforts in rural development and extracting the most important lessons, then describing the various aspects of Hayah Kareema Initiative and presenting the features of the work being implemented within its frameworkك Analysis of the literature and theoretical frameworks of issues and topics related to the sustainability of the initiative's impact and the continuity of operation and maintenance of its facilities. This included a review of the rural development management system, analysis of the local planning system, asset management system, maintenance and operation, and the self-resources system of the governorates and local administration units; Applying appropriate tools to study the vision and evaluation of the effective cadres of executives at the central and local levels for the various aspects of the first phase and the availability of components for effective operation and maintenance of the facilities in the post-implementation phase, as well as the availability of the necessary resources for that. These tools included forms for in-depth individual interviews and focus group discussions. With concerned parties at the level of some central ministries, and at the level of local administration units and directorates in Qena and Luxor governorates. By reviewing the results that emerged from literature analysis procedures, theoretical frameworks, and legislation, as well as information that was sourced from the responses and opinions of officials of central ministries, officials of local administration, directorates, and utility and service companies, the study team concluded an important set of conclusions in the areas of: The role of the rural local unit in following up facilities and services and their improvement, the components and requirements for the sustainability of the operation and maintenance of facilities and services, the response of the local planning

system to the requirements for the sustainability of the development impact of the initiative and the continuity of maintenance and operation, self-resources and their adequacy to provide the requirements for the sustainability of the development impact and the continuity of maintenance and operation of facilities and services. Finally, the study also has presented proposals in the areas of: planning the subsequent stages of the Hayah Kareema Initiative, activating the village and center levels in monitoring the operation of facilities and services, asset and facility management and maintenance, operation and maintenance of facilities and construction, strengthening the internal resources of local authorities, and environmental management of built assets within the framework of the initiative

Keywords

Hayah Kareema, Rural development, local planning, sustainability of local resources, operation and maintenance of local services.

5 سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (353)

العنوان: حركة الأفروسنتريك وتأثيراتها المستقبلية على مصر والسيناريوهات المتوقعة والسياسات الممكنة لدعم صانع القرار

الباحث الرئيسى: ا.د.م/ هبه جمال الدين

المشاركون:ا.د/ بسمه الحداد – ا.د.م/ حسن ربيع وآخرون

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

حركة الأفروسنتريك وتأثيراتها المستقبلية على مصر والسيناريوهات المتوقعة والسياسات الممكنة لدعم صانع القرار

إعداد: د. هبة جمال الدين

الملخص:

ظهرت حركة الأفروسنتريك (المركزية الأفريقية) كحركة فكرية بين الأمريكان من أصول أفريقية، تسعى للتمركز حول الهوية الأفريقية، وإعادة وضعها في الحضارة الإنسانية في ضوء تهميشها من قبل الغرب خلال الحقبة الاستعمارية. وبدأت في الادعاء بأنها أصل الحضارة الفرعونية، وإنها حضارة أفريقية، نافيةً أصول الشعب المصري وارتباطه بالحضارة الفرعونية مطالبةً بحقوق زائفة ضد الدولة المصرية. وسرعان ما بدأت الحركة الفكرية في التطبيق لمقولاتها على أرض الواقع؛ عبر سلسلة من المؤسسات، والمؤتمرات، وكراسي الأستاذية، والكليات التي تحمل اسمها، وبدأت في تغيير الرأي العام العالمي ضد مصر بإنتاج أفلام وثائقية تُزيف التاريخ، لتخلق رأيًا عامًا مغايرًا، وتوجهت للأجيال القادمة عبر إنتاج دُمى فرعونية زنجية لبناء أجيال قادمة بوعي مغاير. وفي مطالبها وادعائها توظف علم الآثار الجينية Genomic Archeology لإعادة كتابة التاريخ والجغرافية وترسيم الحدود السياسية، الأمر الذي تتصدى له الدولة بين الحين والآخر، ولكن مع تنامي قوتها كفاعل دولي عابر للحدود في ضوء تنامي الدعم الدولي لها. هناك أهمية للوقوف على ماهية الحركة ومقولاتها وأدواتها وانتشارها الشبكي، ووزنها الدولي كفاعل صاعد على الساحة متخطيًا الحدود الدولية، وماهية السيناريوهات المتوقعة لتنامي الحركة ضد الدولة المصرية لاستقراء آراء الخبراء، واشتقاق سياسات لدعم صانع القرار لمجابهة هذا الخطر. ولقد حاولت الدراسة الإجابة على تساؤلٍ رئيسيٍّ يتمثل فحواه في «ماهية حركة الأفروسنتريك وتنظيماتها الدولية، وماهية السيناريوهات المستقبلية الممكنة للحركة ومصر، في ضوء تنامي دورها على الصعيد الدولي، وماهية أبرز السياسات الممكن اشتقاقها لدعم صانع القرار المصري لمجابهتها واحتواء آثارها؟» وانقسمت الدراسة لأربعة فصول رئيسة: الفصل الأول: حركة الأفروسنتريك ومقولاتها الأيديولوجية وادعاءاتها تجاه الحضارة الفرعونية؛ الفصل الثاني: تفنيد ادعاءات الحركة المركزية الأفريقية بشأن الحضارة الفرعونية وأصول الشعب المصري؛ الفصل الثالث: حركة المركزية الأفريقية والانتقال من الفكر للحركة كفاعل عابر للحدود؛ الفصل الرابع: السيناريوهات المستقبلية للحركة في ضوء تنامي عملها، وأبرز السياسات لدعم صانع القرار المصري. لقد وتوصلت لأربعة سيناريوهات مستقبلية للحركة وتأثيراتها المستقبلية على مصر والسياسات الممكنة لدعم صانع القرار المصري عبر توظيف أسلوب كتابة السيناريوهات وأسلوب التنبؤ العكسي.

الكلمات الدالة:

حركة الأفروسنتريك – الحضارة المصرية- الحضارة السوداء- زنجية الحضارة- النوبة- المركزية الأفريقية.

Abstract

The Afrocentric movement is an ideology that emerged among African Americans. That seeks to re-center African identity and place it within the context of human civilization, challenging the marginalization imposed by the West during the colonial era. Proponents of this movement claim that ancient Egyptian civilization was of African origin, denying the Egyptian people›s connection to their heritage and asserting unfounded claims against the Egyptian state. This intellectual movement has evolved into a tangible reality through a network of institutions, conferences, university chairs, and colleges bearing its name. It has also begun to sway global public opinion against Egypt by producing documentaries that distort history & creating an alternative narrative. In addition to targeting future generations through the production of black Pharaonic dolls to shape their consciousness. The movement employs genetic archaeology to rewrite history, geography, and redraw political boundaries. Egypt has been countering these efforts, but the movement›s growing strength as a transnational actor, fueled by international support. In this regard, there was a necessity to study & understand its nature, claims, tools, online presence, and international weight as an emerging cross-border actor. The Key Research Questions are: What is the nature of the Afrocentric movement and its international organizations? What are the possible future scenarios for the movement and Egypt, given its growing international role? What are the most prominent policies that can be derived to support the Egyptian decision-maker in confronting the movement and containing its effects? To answer these questions; the is divided into four main chapters:Chapter 1: The Afrocentric Movement, its ideological claims, and its allegations regarding ancient Egyptian civilization.Chapter 2: Refuting the claims of the Afrocentric movement regarding ancient Egyptian civilization and the origins of the Egyptian people.Chapter 3: The Afrocentric movement: Transition from ideology to a transnational actor. Chapter 4: Future scenarios for the movement in light of its growing activities, and the most prominent policies to support the Egyptian decision-maker.The study employs scenario planning and back casting techniques to develop four future scenarios for the movement and its potential impacts on Egypt, along with possible policies to support the Egyptian decision-maker..

Keywords

Afrocentric movement, Egyptian civilization, Black civilization, Negro civilization, Nubia, Afrocentrism.

6 سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (354)

العنوان: إطار مقترح لعمل سوق الكربون في مصر

الباحث الرئيسى: د/ منى سامى طلعت

المشاركون: ا.د/ أمانى الريس – د/ يحي حسين وآخرون

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

إطار مقترح لعمل سوق الكربون في مصر

إعداد: د/ منى سامي

الملخص:

في إطار تفعيل تنفيذ آليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أعربت مصر عن اهتمامها بالتعاون الطوعي في أسواق الكربون الدولية الناشئة التي نظمتها المادة 6 من اتفاقية باريس لعام 2015، والتي تتطلب ضرورة قيام جميع دول العالم بخفض انبعاثاتها لغازات الاحتباس الحراري بنسبة 50 في المائة من المستويات الحالية بحلول عام 2030م، بل وخفضها إلى المستوى الصافي صفر بحلول عام 2050. وتقوم فكرة سوق الكربون على أساس خفض الانبعاثات من القطاعات المختلفة، إما عن طريق خفض حجم مصدر الانبعاثات أو عن طريق سحب الكربون واحتجازه. وتفاعلًا مع ما تقدم، قام معالي رئيس الوزراء بإصدار القرار رقم 4664 لسنة 2022 الخاص بإنشاء سوق مصرية طوعية لتداول «شهادات خفض الانبعاثات الكربونية» بالبورصة المصرية، والتي تعد أول سوق أفريقي منظم بالقارة الأفريقية يتم تدشينه لهذا الخصوص، وذلك ضمن استعدادات مؤتمر المناخ COP27 الذي عقد في نوفمبر 2022 بشرم الشيخ. ومما سبق يتضح لنا أهمية وجود دراسة متعمقة تبرز لمتخذ القرار المصري كيفية تفعيل عمل تلك السوق الوليدة؟ وما آليات العمل المقترحة بها في ظل التغيرات المتلاحقة؟ في ضوء ما تم استخلاصه من دروس مستفادة من واقع الخبرات والممارسات الحالية بأسواق الدول المتقدمة والنامية إقليميًّا ودوليًّا، تقدم الدراسة تحليلًا لمقومات الوضع الراهن في الحالة المصرية بمراجعة شاملة لأهم الاستراتيجيات والخطط واستطلاع آراء الخبراء ودراسة الحالة لأحد النماذج المحلية الرائدة في إصدار أول معيار مصري لشهادات خفض الكربون. هذا بجانب دراسة جدوى أولية لحجم السوق المتوقع بالاعتماد على عددٍ من أدوات التحليل الشبكي والنمذجة والزيارات الميدانية والمقابلات المقننة. وتقدم الدراسة إطارًا ديناميكيًّا لتفعيل عمل السوق يتضمن الأطراف الرئيسية الفاعلة وكيفية التكامل فيما بينها. وذلك بما يعزز تفعيل السوق واستمراريته والإفادة منه كأداة تمويل خضراء مبتكرة للحكومة وأصحاب المشروعات وبأعلى مستوى من الكفاءة والفاعلية، وبما لا يتعارض مع التزامات الدولة ومساهمتها المحددة وطنيًّا. وتوصلت الدراسة إلى تقدير أولي لحجم السوق المحلي المتوقع من حيث العرض والطلب، مع إلقاء الضوء على أهم الفرص والتحديات والأثر على عدد من السياسات اللازمة لتحقيق أقصى إفادة ممكنة. وتوصي الدراسة بسرعة تفعيل السوق في ظل وجود فرصة جيدة للاستثمار وتحقيق أهداف تنموية متعددة بجانب نقل التكنولوجيا ورفع القدرات بما يعزز فعالية السوق وتطوره

الكلمات الدالة:

أسواق الكربون الطوعي والإلزامي – آلية تعديل الحدود الكربونية -انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وشهادات الكربون – تسعير الكربون وحجم السوق المتوقع – مزيج الطاقة والثروة الحيوانية – معايير المحاسبة والمصادقة والتحقق

Abstract

Within the framework of activating the implementation of the mechanisms of the United Nations Framework Convention on Climate Change, Egypt expressed its interest in voluntary cooperation in the emerging international carbon markets organized by Article 6 of the 2015 Paris Agreement, which requires that all countries of the world reduce their emissions of greenhouse gases by 50 percent. From current levels by 2030 AD, and even reducing emissions to the net zero level by 2050. In response to the above, His Excellency the Prime Minister issued Resolution No. 4664 of 2022 regarding the establishment of a voluntary Egyptian market for trading "carbon emissions reduction certificates" on the Egyptian Stock Exchange, which is the first an African market is being launched in this regard, as part of the preparations for the COP27 climate conference, which was held in November 2022 in Sharm El-Sheikh. From the above, it is clear to us the importance of having an in-depth study that shows the Egyptian decision-maker how to activate the work of this nascent market? What are the proposed work mechanisms in light of successive changes? In light of the lessons learned from the reality of current experiences and practices in the markets of developed and developing countries, regionally and internationally, the study provides an analysis of the components of the current situation in the Egyptian case, with a comprehensive review of the most important strategies and plans, a survey of experts' opinions, and a case study of one of the leading local models in issuing the first Egyptian standard for carbon reduction certificates. This is in addition to a preliminary feasibility study of the expected market size based on a number of network analysis and modelling tools, field visits and standardized interviews. The study provides a dynamic framework for activating the functioning of the market, which includes the main actors and how to integrate among them. This is to enhance the activation and continuity of the market and to benefit from it as an innovative green financing tool for the government and project owners, with the highest level of efficiency and effectiveness, and in a manner that does not conflict with the state's obligations and nationally determined contributions. The study reached a preliminary estimate of the expected size of the local market in terms of supply and demand, while shedding light on the most important opportunities and challenges and the impact on a number of policies necessary to achieve the maximum possible benefit. The study recommends quickly activating the market in light of the presence of a good opportunity for investment and achieving multiple development goals, in addition to transferring technology and raising capabilities in order to enhance the effectiveness and development of the market.

.

Keywords

accounting, certification and verification standards - carbon border adjustment mechanism - carbon pricing and expected market size - energy mix and animal agriculture - greenhouse gas emissions and carbon certificates - voluntary and mandatory carbon markets.

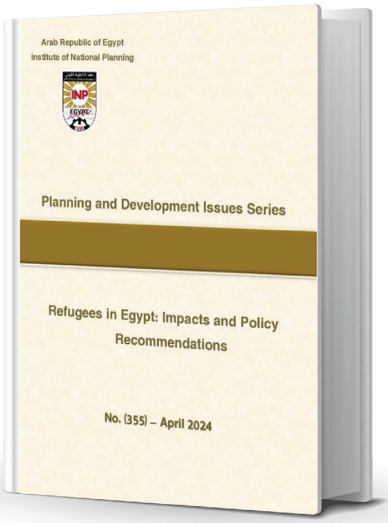

7 سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (355)

العنوان: Refugees in Egypt: Impacts and Policy Recommendations

الباحث الرئيسي: ا.د/نجلاء حرب

المشاركون:ا.د/فادية عبد السلام – ا.د/محمود عبد الحى وآخرون

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

Refugees in Egypt: Impacts and Policy Recommendations

Dr.Naglaa Harb

Abstract

Within the framework of activating the implementation of the mechanisms of the United Nations Framework Convention on Climate Change, Egypt expressed its interest in voluntary cooperation in the emerging international carbon markets organized by Article 6 of the 2015 Paris Agreement, which requires that all countries of the world reduce their emissions of greenhouse gases by 50 percent. From current levels by 2030 AD, and even reducing emissions to the net zero level by 2050. In response to the above, His Excellency the Prime Minister issued Resolution No. 4664 of 2022 regarding the establishment of a voluntary Egyptian market for trading "carbon emissions reduction certificates" on the Egyptian Stock Exchange, which is the first an African market is being launched in this regard, as part of the preparations for the COP27 climate conference, which was held in November 2022 in Sharm El-Sheikh. From the above, it is clear to us the importance of having an in-depth study that shows the Egyptian decision-maker how to activate the work of this nascent market? What are the proposed work mechanisms in light of successive changes? In light of the lessons learned from the reality of current experiences and practices in the markets of developed and developing countries, regionally and internationally, the study provides an analysis of the components of the current situation in the Egyptian case, with a comprehensive review of the most important strategies and plans, a survey of experts' opinions, and a case study of one of the leading local models in issuing the first Egyptian standard for carbon reduction certificates. This is in addition to a preliminary feasibility study of the expected market size based on a number of network analysis and modelling tools, field visits and standardized interviews. The study provides a dynamic framework for activating the functioning of the market, which includes the main actors and how to integrate among them. This is to enhance the activation and continuity of the market and to benefit from it as an innovative green financing tool for the government and project owners, with the highest level of efficiency and effectiveness, and in a manner that does not conflict with the state's obligations and nationally determined contributions. The study reached a preliminary estimate of the expected size of the local market in terms of supply and demand, while shedding light on the most important opportunities and challenges and the impact on a number of policies necessary to achieve the maximum possible benefit. The study recommends quickly activating the market in light of the presence of a good opportunity for investment and achieving multiple development goals, in addition to transferring technology and raising capabilities in order to enhance the effectiveness and development of the market.

Keywords

Refugees –Egypt-Impacts- Forced displacement-Sustainable integration

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف التأثيرات المترتبة على استضافة اللاجئين في مصر، بما يشمل التأثيرات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية. وصياغة توصيات لمساعدة صانعي السياسات لتعزيز الممارسات الحالية لدمج اللاجئين في مصر. تم استخدام منهج مختلط في هذه الدراسة، بالإضافة إلى البيانات الثانوية، تم جمع البيانات الأولية من خلال استبيان للمواطنين المصريين ومقابلات شبه منظمة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) لتحليل العلاقة الديناميكية بين تدفق اللاجئين والمؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية: معدل النمو، والتضخم، ومعدل البطالة. أظهرت النتائج وجود تأثيرات إيجابية وسلبية لاستضافة اللاجئين في مصر. من الناحية الاقتصادية، فوفقا لرأي المبحوثين، أدى تدفق اللاجئين إلى ارتفاع الأسعار وزيادة التضخم، خاصة في قطاع الإسكان، كما أدى للمنافسة مع العمالة المحلية خاصة في الوظائف منخفضة المهارات. من ناحية أخرى، ساهم اللاجئون، خاصة السوريون، في خلق فرص عمل جديدة من خلال اندماجهم واستثماراتهم في مصر. وأظهر نموذج VAR علاقة ديناميكية بين تدفق اللاجئين والمتغيرات الاقتصادية الكلية. وبالنسبة للتضخم يظهر تأثير تدفق اللاجئين على التضخم (الإسكان والمرافق) تأثيراً متأخرًا، حيث يبدو غير معنويا في الفترة الأولى، إلا أنه يصبح إيجابيا ومعنويا في الفترات اللاحقة، مما يشير إلى أن استقرار اللاجئين يؤدي إلى زيادة الطلب على الاسكان والمرافق. وفيما يتعلق بالبطالة أوضحت النتائج ان زيادة تدفق اللاجئين يؤدي إلى انخفاض البطالة في الفترة الأولى، يليه ارتفاع معدل البطالة في الفترات اللاحقة مما يشير إلى تأثير إحلال منحمل بين العمالة المحلية والأجنبية حيث تزيد مشاركة اللاجئين في سوق العمل من المنافسة مع العمالة المحلية مع زيادة اندماجهم في الاقتصاد. أما من الجانب الاجتماعي والثقافي، فوفقا لرأي المبحوثين، يؤدي زيادة تدفق اللاجئين إلى زيادة الضغط على الخدمات العامة، بينما على الجانب الإيجابي يساهم اللاجئون في زيادة الشبكات الاجتماعية في المجتمع المصري. ومن الجانب البيئي، يتسبب تدفق اللاجئين في الضغط على الموارد الطبيعية وزيادة انتشار الأمراض، بينما يمكن أن يساهم اللاجئون في جذب الاستثمارات والمساعدات الدولية لمشاريع بيئية. وجاءت الخاتمة بنتائج الدراسة وتقديم توصيات لمساعدة صانعي السياسات لمعالجة التأثيرات السلبية وتعزيز الاندماج الايجابي للاجئين في مصر، وأخيرا توصيات لأبحاث مستقبلية7.

الكلمات الدالة:

اللاجئون - مصر - التأثيرات – النازحون - الاندماج المستدام.

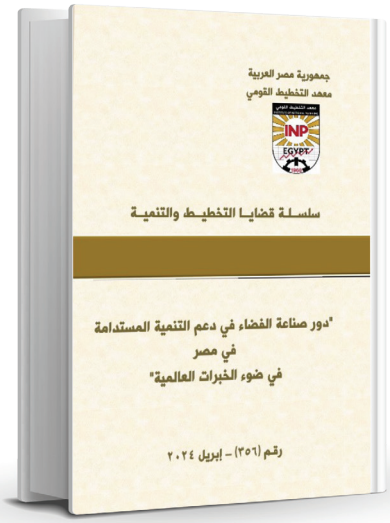

8 سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (356)

العنوان: دور صناعة الفضاء في دعم التنمية المستدامة في مصر في ضوء الخبرات العالمية

الباحث الرئيسي: ا.د/ محمد ماجد خشبة

المشاركون: د/مها الشال – د/ عصام الجوهري وآخرون

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

دور صناعة الفضاء في دعم التنمية المستدامة في مصر في ضوء الخبرات العالمية

إعداد أ.د/محمد ماجد خشبة

الملخص:

في إطار اهتمام معهد التخطيط القومي بالقضايا التنموية طويلة الأجل ضمن مشروع المعهد البحثي: مصر ما بعد 2015 تأتي أهمية دراسة توظيف صناعة واقتصاد الفضاء لدعم التنمية المستدامة في مصر. ولا يأتي الاهتمام بصناعة واقتصاد الفضاء من فراغ حيث تشير التقارير العالمية الحديثة إلى أن قيمة الاقتصاد الفضائي العالمي عام 2023 قد تجاوزت 630 مليار دولار مقابل 469 مليار دولار عام 2021، وبمعدل نمو سنوي يصل إلى 9% سنويًا، مع توقعات للمنتدى الاقتصادي العالمي: WEF عام 2024 بأن يصل حجم اقتصاد الفضاء عالميًا إلى أكثر من 1.8 تريليون دولار عام 2035 في ظل توافر أكثر من 70 وكالة فضاء وطنية وإقليمية ناشطة عبر العالم، ومن بينها وكالة الفضاء المصرية التي تأسست عام 2018. توجه الأمم المتحدة اهتمامًا خاصًا لتوظيف الفضاء لدعم التنمية المستدامة من خلال مكتب الأمم المتحدة للفضاء الخارجي UNOOS، وخطة الفضاء 2030 للأمم المتحدة التي تسعى لتوظيف تقنيات الفضاء لدعم أهداف التنمية المستدامة SDGs 2030، ويمتد هذا الاهتمام الأممي إلى المستوى الإقليمي من خلال نشاطات فضائية أوروبية متصاعدة، وعلى نفس المنوال، نشاطات فضائية أفريقية وعربية متنامية. وقد عرضت الدراسة نماذج لهذا الاهتمام المتصاعد على المستويات الأممية والإقليمية وعلى مستوى الدول الرائدة عالميًا مثل الولايات المتحدة والصين، ومن الدول النامية: الهند وجنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية وأوكرانيا، مع تجربتين على المستوى العربي للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية. استعرضت الدراسة تطور الخبرة الفضائية المصرية عبر العقود الماضية حتى عام 2024، بما في ذلك جهود التخطيط الاستراتيجي في المجال الفضائي لدعم التنمية المستدامة، والأدوار الرئيسة الفاعلة خاصة: مجلس بحوث الفضاء والاستشعار عن بُعد بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، وكالة الفضاء المصرية، والهيئة القومية للاستشعار من البعد وعلوم الفضاء، والتطبيقات الفضائية المتعددة لدعم مجالات وأولويات التنمية المستدامة في مصر. وقد شارك في الفريق البحثي خبراء من وكالة الفضاء المصرية والهيئة القومية للاستشعار من البعد وعلوم الفضاء. بجانب مراجعة الأدبيات المعنية، حرص الفريق البحثي على تنظيم لقاءات خبراء وورش عمل مع القيادات والمسئولين وأصحاب المصلحة والمستخدمين والمستفيدين من الأنشطة الفضائية المصرية، بخلاف الزيارات الميدانية لكل من وكالة الفضاء المصرية والهيئة القومية للاستشعار من البعد وعلوم الفضاء. قدمت مراجعات الأدبيات، والتجارب العالمية الأممية والإقليمية والوطنية، بالإضافة إلى لقاءات الخبراء وورش العمل، والزيارات الميدانية، قدمت مجتمعة العديد من الخبرات المهمة التي تم توظيفها لتطوير توجهات استراتيجية وممكنات وأولويات تنموية لصناعة واقتصاد الفضاء في مصر في المرحلة المقبلة.

الكلمات الدالة:

صناعة الفضاء – اقتصاد الفضاء – الفضاء والتنمية المستدامة – حوكمة الفضاء – استراتيجيات الفضاء - دبلوماسية الفضاء

Abstract

The study comes within the framework of the Institute of National Planning (INP) in studying long-term development issues within the Institute's project on Egypt after 2025. Recent global reports indicate that the value of the global space economy in 2023 has exceeded $630 billion, compared to $469 billion in 2021, with an annual growth rate of up to 9% annually, with expectations from the World Economic Forum (WEF) in 2024 that size of the global space economy will reach more than $1.8 trillion in 2035, in light of the availability of more than 70 active national and regional space agencies across the world, including the Egyptian Space Agency-EgSA. The United Nations directs special attention to employing space to support Sustainable Development Goals (SDGs) through the United Nations Office for Outer Space (UNOOS), and the United Nations Space Plan 2030. This international interest extends to the regional level through increasing European, African, and Arab space activities. The study presented examples of this growing interest at the international and regional levels and at the level of world-leading countries such as the United States and China, and from developing countries: India, South Africa, South Korea, and Ukraine with two experiences at the Arab level of the Kingdom of Saudi Arabia and the United Arab Emirates. The study reviewed the development of the Egyptian space experience over the past decades and until 2024, including strategic planning efforts in the space field to support sustainable development, and the main active roles, especially: the Council for Space and Remote Sensing Research, EgSA, and the National Authority for Remote Sensing & Space Sciences-NARSS. Experts from the EgSA and NARSS participated in the research team. In addition to reviewing the relevant literature, the research team was keen to organize expert meetings and workshops with leaders, officials, stakeholders, users and beneficiaries of Egyptian space activities, in addition to field visits to both EgSA and NARSS. Literature reviews, international, regional, and national experiences, in addition to expert meetings, workshops, and field visits, collectively provided many important experiences that were employed to develop strategic directions, enablers, and development priorities for the space industry and economy in Egypt in the next stage.

.

Keywords

Space Industry - Space Economy - Space and Sustainable Development - Space Governance - Space Strategies - Space Diplomacy.

أوراق السياسات

م	معد الورقة	أسم الورقة
1	أ.د. فادية عبد السلام	سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي وأعباء التمويل الخارجي في مصر
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5478
2	د. فاطمة خميس – د. يحيى حسين	مشروعات المشاركة بين القطاعين العام والخاص ودورها في تعزيز قدرة الاقتصاد المصري
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5442
3	أ.د. نجلاء حرب	رؤية مقترحة لتعزيز أداء القطاع السياحي في مصر
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5430
4	أ.د. هدى صالح النمر	التوجه التصديرى للزراعة المصرية (بين الواقع والطموح)
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5320
5	أ.د. نيفين كمال – د. أسماء المليجي	سياسات أمن الطاقة في مصر في ظل الازمات العالمية
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5455
6	أ.د. سحر البهائى	سياسات تعزيز الأمن الغذائي المصري وإجراءاتها في ظل التحديات المحلية والدولية
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5377
7	د. أمل زكريا – د. أحمد عاشور	إدارة الاستثمار العام في مصر : التحديات الراهنة ومقترحات التحسين
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5321
8	أ.د. نجلاء حرب	العلاقات الاقتصادية المصرية الخليجية بين التعاون والتنافس
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5444

سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي وأعباء التمويل الخارجي في مصر

الملخص:

استهدفت الورقة مناقشة أسباب التدهور في سعر صرف الجنيه تجاه الدولار والمخاطر المحتملة للتذبذب في سعر الصرف الحقيقي الفعال على أعباء التمويل والدين الخارجي. هذا بالإضافة إلى التعرف على قدرة الاقتصاد المصري وقابليته لمواجهة الصدمات الخارجية المرتبطة بثقل المديونية الخارجية وأعبائها، وأيضا التطرق إلى الآفاق المستقبلية لهذه القدرة وتأثيرها على سعر صرف الجنيه مقابل الدولار في ظل أوضاع الاختلال في التوازن الخارجي. ووقد توصلت الورقة إلى العديد من النتائج لعل أهمها: بعد تعويم الجنيه في 2016 كان الارتفاع في قيمة سعر الصرف الفعال الحقيقي راجعًا إلى ارتفاع قيمة الدولار مقابل عملات شركاء التجارة بالنسبة لمصر والارتفاع في فروق التضخم بينما الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي الفعال كان راجعًا إلى التدهور في أساسيات الاقتصاد (فروق الإنتاجية والاستثمار وشروط التبادل وصافي الأصول الأجنبية) ؛ أن تنامي حصة السندات بالعملات الأجنبية في هيكل الديون المصرية تعد أحد أسباب التدهور في سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي وهو ما انعكس في ارتفاع حصة الدين قصير الأجل/ الدين الخارجي خاصة في ظل الأزمة الأخيرة (الحرب الروسية/الأوكرانية)؛ بالرغم من أن الديون الخارجية للقطاع الخاص في الأسواق الناشئة هي مصدر الضعف أمام الصدمات الخارجية إلا أن الدين الخارجي في مصر مصدره الإنفاق الحكومي ولذلك هناك مخاطر لاستدامة هذا الدين الخارجي تنشأ من محدودية الحيز المالي والنقدي وقصر فترات الاستحقاق للديون؛ تعرضت مصر إلى خفض تصنيفها الائتماني وأمكن ملاحظة وجود علاقة طردية بين ارتفاع مؤشر مبادلة المخاطر لمصر ونسبة الدين الخارجي قصير الأجل إلى الاحتياطي الأجنبي. وتعكس النظرة السلبية أن الإجراءات التي تم اتخاذها لم تكن كافية لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف بالجنيه مقابل الدولار الأمريكي. وفي ضوء موجز النتائج التي تم التوصل إليها تمثلت بعض السياسات المقترحة في الآتي: من الملائم تحسين مستوى السيولة لأدوات دين الدولة وتقوية الأسواق المالية غير المصرفية (*) وكذلك تقوية دور القطاع الخاص في تمويل التنمية وتحقيق ابتكار في توليد موارد للتمويل مثل سندات السيادة الخضراء، وصفقات مبادلة الديون بالمناخ ؛ أهمية مراجعة مؤشرات السلامة المالية الكلية للجهاز المصرفي ومراجعة فلسفة السياسة النقدية المتبعة؛ مراجعة القواعد المالية المتصلة بمؤشر الاستقرار المالي (الدين الحكومي/الناتج المحلي)؛ ضرورة النظر في تهديدات مشكلة الدين ليس من خلال قيمته ولكن من خلال هيكلة الدين، فالسندات بالعملات الأجنبية تنطوي على مخاطر عالية في الأجل القصير؛ تحقيق المرونة في سعر الصرف وعدم الابتعاد عن سعر الصرف الحقيقي الفعال ودراسة الربط بسلة من العملات لتحديد السعر العادل للجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية المختلفة؛ أهمية وضع ضوابط مؤقتة على التدفقات الرأسمالية في الأجل القصير لتجنب خروج نسبة كبيرة من رؤوس الأموال إلى الخارج

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

مشروعات المشاركة بين القطاعين العام والخاص ودورها في تعزيز قدرة الاقتصاد المصري

الملخص:

تُعدّ مشروعات المشاركة بين القطاعين العام والخاص بمثابة علاقة تعاقديه طويلة الأجل بين الحكومة والقطاع الخاص وذلك من أجل تنفيذ مشروعات وتقديم خدمات كانت أجهزه الدولة منوطة بتنفيذها، ويحدد هذا التعاقد توزيع المسئوليات والمخاطر بين المشاركين فيه. وبالرغم من مزايا المشاركة إلا أنها ليست ضماناً في حد ذاتها للحصول على النتائج المرجوة، ويتطلب الأمر إطاراً تنظيمياً ومؤسسياً وتشريعياً وسياسياً مناسباً لضمان نجاحه، كما يتطلب أيضاً مشروعات معدة ومدروس جدواها بشكل جيد في ظل مسانده الوحدة المركزية للمشاركة في مجالات طرح المناقصات والتعاقدات. في هذا الإطار، تركز الورقة على تقييم وتحليل مشروعات المشاركة، ودورها في تعزيز النمو الاقتصادي، من خلال تقييم مشروعين: مشروع محطة معالجة مياه الصرف الصحي بالقاهرة الجديدة، وكذلك مشروع المدارس بنظام المشاركة مع القطاع الخاص 2007، إلى جانب تحديث التجربة الأخيرة، ويمكن تلخيص أهم نتائج الورقة فيما يلي: ٠ مشروعات المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص هي المشروعات المنوط بالدولة أن تقوم بها وتديرها، ولكن تعهد بها للقطاع الخاص ليقوم بتصميم وتمويل وإنشاء وتجهيز وصيانة وتشغيل المشروع، مقابل حق التشغيل وحق الاستغلال. ٠ تتمثل أساسيات بناء عقود مشاركة ناجحة على وجود إطار قانوني يشتمل على القوانين الجديدة أو تعديلات القوانين القائمة، لتسهيل أنشطة المشاركة بين القطاعين العام والخاص. ٠ تركز مشروعات المشاركة في عملية التقييم على تحليل القيمة مقابل النقود VFM، وتعتمد مؤشرات الأداء على أهداف المشروع، فأهداف المشروع هي أساس التقييم، لأنها تسمح بمقارنة مستوى الأداء الفعلي بالأداء المتعاقد عليه، من حيث الفعالية والكفاءة والجودة. ٠ تصنف مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs لمشروعات المشاركة بين القطاعين العام والخاص إلى ثلاث مؤشرات: مؤشرات الأداء التشغيلية، والوظيفية، والمهنية، وتختلف مؤشرات تقييم المشاركة لمشروعات الخدمات العامة والبنية التحتية باختلاف المراحل التي يمر بها المشروع، وتبدأ هذه المؤشرات بمراحل ما قبل دخول المشروع في المشاركة، حيث تبدأ بمؤشرات تقييم الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشروع للوقوف على مدى قابلية المشروع للتمويلBankability of the Projects وتحقيقه للربحية المالية، وهي دوافع القطاع الخاص للمشاركة في تنفيذ تلك المشروعات. ٠ دائما ما تكون عقود مشروعات المشاركة طويلة الأجل ومركبة، ويصعب التنبؤ عند إبرام العقد بحدوث المخاطر المحتملة، والتي قد تستلزم أحيانًا اللجوء إلى إعادة التفاوض على شروط العقد لإعادة التوازن المالي للعقد، ويجب أن يكون الطرف الممثل للجهة الإدارية مستعدًا لذلك. ٠ يعتبر مشروع محطة معالجة مياه الصرف الصحي بالقاهرة الجديدة أول صفقة ناجحة في إطار برامج المشاركة بين القطاعين العام والخاص ونموذج قابل للتطبيق في المشروعات المستقبلية. ٠ تعرض أول مشروع في قطاع التعليم بنظام المشاركة مع القطاع الخاص عام 2007 للإلغاء قبل الطرح بسبب عدم توفر الخبرة الكافية، وسوء توزيع المخاطر بين أطراف العقد. ٠ للقيام بعملية التقييم للمشروع على الوجه الأكمل، يحتاج الأمر إلى الإفصاح الكامل عن المشروع والمخاطر المحتملة التي سيتحملها طرفي التعاقد. ٠ تعد مشروعات المشاركة مع القطاع الخاص أحد أهم أدوات تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تعزيز الاستثمار مع القطاع الخاص (الشريك الأساسي في عملية التنمية)، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين البنية التحتية ورفع مستوى الخدمات العامة

.

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

رؤية مقترحة لتعزيز أداء القطاع السياحي في مصر

الملخص:

تمتلك مصر مقومات سياحية تنافسية يمكن أن تضعها ضمن قائمة أفضل المقاصد السياحية عالمياً. والواقع أن مصر لم تستغل هذه المقومات بشكل كافٍ بعد، كما تحتاج رؤية مصر 2030 في السياحة لإعادة النظر في ظل التغيرات التي طرأت على أوضاع السياحة العالمية عقب الازمات المتراكبة التي توالت على الصناعة خلال السنوات الماضية. تستهدف هذه الورقة تقديم رؤية لتعزيز أداء القطاع السياحي في مصر في إطار السياحة المستدامة ليصبح مقصداً سياحياً رائداً إقليمياً ودولياً، بما يُمكّن من زيادة مساهمته في الاقتصاد المصري وتحسين أوضاع ميزان المدفوعات، وذلك من خلال تحليل أوضاع صناعة السياحة العالمية وتوجهاتها المستقبلية، وتحليل أوضاع القطاع السياحي في مصر ومؤشرات التعافي، وأوضاع تنافسية القطاع عالميا واقليمياً، وتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات (SWOT)، وتحديد الاولويات من خلال طريقة اتخاذ القرارات متعددة المعايير (MCDA) باستخدام عملية التحليل الهرمي (AHP)، وصولاً إلى صياغة محاور الرؤية المقترحة. وقد أوضحت نتائج تحليل SWOT-AHP أن نقاط الضعف تحتل الأولوية للاستهداف تليها نقاط القوة ثم الفرص والتحديات، وفيما يتعلق بالوزن النسبي الإجمالي للعناصر المختلفة جاء ضعف الانفتاح العالمي وضعف بيئة الأعمال في الأولوية، يليه الثروات التاريخية والثقافية والطبيعية، وضعف أطر حوكمة القطاع السياحي، وتوافر المق اصد السياحية للأربعة مواسم السياحية وتنوع أنماط السياحة، والزيادة المضطردة في أسواق الطلب السياحي عالمياً، وتباطؤ التحول الرقمي وضعف جاهزية بنية تكنولوجيا البيانات والمعلومات والاتصالات. وعلى ضوء هذه النتائج تم صياغة السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق الرؤية المقترحة في إطار أربعة محاور أساسية: - المحور الأول: تعزيز البيئة الداعمة لأداء القطاع السياحي، - المحور الثاني: رفع كفاءة وفعالية جهود التسويق والترويج، - المحور الثالث: سهولة الوصول، - المحور الرابع: تحسين جودة المنتج السياحي في إطار ثلاثة محاور فرعية هي: ٠ عناصر الجذب الحضارية والثقافية والترفيهية، ٠ وكالات السفر والسياحة، ٠ وأخيراً عناصر الإقامة

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

التوجه التصديرى للزراعة المصرية (بين الواقع والطموح)

الملخص:

تعد تنمية الصادرات الزراعية من أهم أهداف مخططي السياسات الزراعية في مصر، ورغم ما تبذله الدولة من جهود كبيرة للنهوض بها، فإن كميتها وقيمتها مازالت تقل كثيراً عن نظيرتها بالعديد من الدول المنافسة، وعن الامكانيات والفرص المتاحة. ويرجع ذلك إلى وجود العديد من التحديات التي تواجه تسويق الصادرات الزراعية محلياً وخارجياً، وقد فاقمت تداعيات الحرب الروسية –الأوكرانية من الآثار السلبية التي تواجه الصادرات الزراعية المصرية. ولتعزيز تلك الصادرات اقترحت الورقة مجموعة من السُبل والآليات المتعلقة بالجوانب المؤسسية، وبالتسويق الداخلي والخارجي للصادرات الزراعية، وذلك بجانب اقتراح بعض السياسات والإجراءات الحكومية الأخرى المعززة للعملية التصديرية. تهدف الورقة إلى بيان الوضع الحالي للصادرات الزراعية واتجاهات تطورها، ورصد الفرص والتحديات أمام النهوض بها، وتداعيات الحرب الروسية -الأوكرانية عليها، وذلك بجانب طرح مجموعة من الآليات والسُبل أمام متخذي القرارات وواضعي السياسات لمواجهة التحديات، والنهوض بالصادرات الزراعية. رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة المصرية للنهوض بالصادرات الزراعية فهي مازالت أقل كثيراً من الإمكانيات المتاحة، ومن مثيلتها للدول المنافسة. حيث تواجه الصادرات الزراعية العديد من التحديات منها مشكلات متعلقة بالتسويق المحلي، وأخرى بالتسويق الخارجي. وقد تضمنت المشكلات المحلية غياب تواصل المصدرين مع صانعي السياسات، وضعف الروابط بين حلقات السلاسل التصديرية، وغياب المعلومات والبيانات المتعلقة بالتسويق، وقصور التمويل المخصص لصغار ومتوسطي المزارعين التصديرين، ونقص بعض مستلزمات الإنتاج كالأسمدة الكيماوية. أما مشكلات التسويق الخارجي فيأتي على قمة أولوياتها: صعوبات الشحن والتي تتمثل في عدم توافر أسطول وطني للنقل البحري، وغياب مراكب الشحن السريعة، وعدم توافر فراغات (سعات) بالشحن الجوي، وارتفاع تكلفة نولون الشحن. نالت الأثار السلبية لتداعيات الحرب الروسية -الأوكرانية قطاع تصدير الحاصلات الزراعية، والتي تمثلت في اضطراب سلاسل الإمداد العالمية، وارتفاع تكاليف الشحن البحري، وتباطؤ النقل البري، وارتفاع الأسعار العالمية للطاقة، وارتفاع أسعار الأسمدة الكيماوية، وارتفاع التضخم العالمي، وسعر الفائدة العالمية. ومع ذلك فقد كان لتداعيات الحرب آثارها الإيجابية على الصادرات الزراعية والتي تمثلت في فتح المزيد من الأسواق الجديدة أمام الصادرات التقليدية وغير التقليدية، والإحلال محل صادرات العديد من الدول التي تأثرت بالحرب أو بالتغيرات المناخية غير المواتية. كما أن انخفاض الجنيه المصري أمام الدولار كان دافعاً لتشجيع المصدرين على زيادة حجم وقيمة صادراتهم من السلع الزراعية إلى الأسواق الخارجية. وفيما يتعلق بسُبل وآليات النهوض بالصادرات الزراعية المصرية اقترحت الورقة إنشاء اللجنة الوطنية العليا للنهوض بالصادرات الزراعية، وهي بمثابة كيان رفيع المستوى يمثل في إطاره كافة الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة للحاصلات الزراعية وذلك بهدف وضع فكر موحد للنهوض بالصادرات، والآلية الثانية تتمثل في تطوير وتحديث الإدارة المركزية للحجر الزراعي، والتوسع في زراعة المحاصيل البستانية (وخاصة الجديدة منها) بأراضي المشروعات الجديدة، والتوسع في نشر منظومة التكويد على عموم المزارع والحاصلات التصديرية، وتشديد الإجراءات الرقابية على موانئ الشحن المحلية، وسرعة العمل على توفير وتسيير خطوط ملاحية سريعة ومنتظمة، والعمل على تأسيس شركة مساهمة مصرية في مجال النقل البحري، والتوسع في إنشاء المكاتب التجارية بالأسواق الخارجية. والعمل على تفعيل أداء مكاتب التمثيل التجاري، وتوقيع المزيد من بروتوكولات التعاون التجاري مع الدول التي لديها فرص لاستيراد المحاصيل الزراعية من مصر. شملت أيضاً السُبل المقترحة للنهوض بالصادرات الزراعية تسهيل عمليات تقنين الأراضي الزراعية للمستثمرين في مجال

إنتاج التقاوي للحاصلات التصديرية، وتطبيق الرخصة الذهبية في مجال تصدير الحاصلات الزراعية، وزيادة التسهيلات الجمركية والضريبية والتمويلية لمنتجي ومصدري الصادرات الزراعية، وزيادة الدعم الحكومي النقدي غير المباشر لتعزيز الصادرات الزراعية، وتشجيع الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتصنيع المنتجات الزراعية بدلاً من تصديرها في صورة طازجة. وذلك بجانب وضع السياسات التي من شأنها تفعيل الآليات المؤسسية والتنظيمية التي تعزز التكامل فيما بين التسويق المحلي، والتصديري، والتصنيع الزراعي، (بما في ذلك سياسات دعم التسويق التعاقدي، والإرشاد التسويقي)، وأهمها التعاونيات الزراعية، ومنظمات المزارعين الإنتاجية، والمنظمات التصديرية، ومنظمات المجتمع المدني

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

سياسات أمن الطاقة في مصر في ظل الازمات العالمية

الملخص:

تعاني مصر من الاعتماد على مصادر الطاقة الأحفورية الناضبة في ظل محدودية الاحتياطيات المتوفرة من هذه المصادر، مقابل زيادة مستمرة في الطلب على الطاقة. وعلى الرغم من وجود مصادر عديدة للطاقة المتجددة في مصر، لم يتم الإفادة منها بشكل كامل حتى الآن. تقوم مصر بتنفيذ عددٍ من السياسات لتحقيق أمن الطاقة واستدامتها، حيث تهدف هذه السياسات إلى زيادة الإنتاج من مصادر الطاقة المختلفة سواء التقليدية أو الجديدة والمتجددة من ناحية، وترشيد الاستهلاك من ناحية أخرى. فهي تنفذ سياسات لتحفيز الاستثمار في البحث عن مصادر الوقود الأحفوري واستكشافها، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الحوافز لتشجيع استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة مثل تطبيق تعريفة التغذية للطاقة المتجددة، وتضمين قانون الاستثمار رقم (72) لسنة 2017 حوافز لتشجيع الاستثمار في مجال إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة. كما تدعم أنشطة البحث العلمي في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة، وتعمل على رفع كفاءة نقل الطاقة وتوزيعها، وتنفذ مبادرات لترشيد استهلاك الطاقة. ولكن مع ذلك، تتسم بعض مؤشرات أمن الطاقة في مصر ببعض الانخفاض الذي يمكن أن يزداد مع الأزمات العالمية المتلاحقة، حيث إن تحقيق أمن الطاقة بأبعاده المختلفة يتطلب تطبيق حزمةً كبيرةً من السياسات بعضها قصير المدى، وبعضها الآخر طويل المدى. فينبغي تسريع التحول نحو مستهدفات استراتيجية الطاقة المتكاملة 2035 بخصوص مساهمة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وذلك باستخدام أدوات السياستين المالية والنقدية لدعم صناعة وتكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة عن طريق إعطاء تسهيلات في منح القروض، والإعفاء من الضرائب الجمركية، وتمييز منتجي الطاقة المتجددة عند فرض ضرائب على الأرباح، وإعطاء تسهيلات في الحصول على الأراضي اللازمة للمصنعين المحليين، وتقديم الإعانات لدعم مدخلات عناصر الإنتاج، وتقديم الدعم لتحفيز الاستثمار في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لهذه الصناعة. كذلك يمكن تأسيس صندوق لتمويل صناعة الطاقة الجديدة والمتجددة، يتم تدبير موارده المالية عن طريق طرح السندات الخضراء. كما ينبغي بناء استراتيجيةً كاملة لتصنيع تكنولوجيات الطاقة الشمسية، تتضمن دراسة لإمكانيات السوق المحلي من المواد الخام، والعمالة المؤهلة، ومصادر التمويل، وحجم الإنتاج المتوقع، واستراتيجية لتسويق هذا الإنتاج، بالإضافة إلى تحديد أدوار الفاعلين في هذه الاستراتيجية. وعلى الجانب الآخر، من الأهمية بمكان مراجعة شروط اتفاقيات البحث والتنقيب عن الوقود الأحفوري بصفة دورية بما يوازن بين تحقيق ربح عادل للشريك الأجنبي، والحفاظ على حق مصر وأجيالها القادمة في مواردها الطبيعية من الطاقة. بالإضافة إلى محاولة البحث عن بدائل وطنية أو تعاون إقليمي للقيام بعمليات البحث والاستكشاف. كما ينبغي اتخاذ إجراءات لتفعيل الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني لتعميق ثقافة ترشيد استهلاك الطاقة، والتعريف بالعوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يُمكن الحصول عليها جرَّاء ترشيد استهلاك الطاقة.

or Scan QR Code

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

سياسات تعزيز الأمن الغذائي المصري وإجراءاتها في ظل التحديات المحلية والدولية

الملخص:

تلقى قضية الأمن الغذائي اهتماماً بالغاً من جانب مختلف الدول والمؤسسات الدولية، كما أنها تأتي في مقدمة أهداف التنمية المستدامة العالمية (الهدف 2: القضاء التام على الجوع) لتحقيق الأمن الغذائي، ولذا يسعى الجميع إلى وضع السياسات واتخاذ التدابير التي تُسهم في الحد من انعدام الأمن الغذائي. واستهدفت الورقة تحليل الوضع الراهن للأمن الغذائي في مصر، وتحديد أبرز محدداته، واقتراح السياسات والإجراءات التي تعزز من أوضاعه، وتم تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء تضمنت بالدراسة والتحليل هذه المستهدفات، وتوصلت إلى أهم النتائج الآتية: 1- تراجع ترتيب مصر على مؤشر الأمن الغذائي العالمي بسبب عدم القدرة على تحمل تكاليف الغذاء التي تزايدت أسعارها بمعدلات مرتفعة تجاوزت 100% لبعض السلع. 2- يوجد نحو 35.2 مليون شخص يعانون من انعدام شديد ومعتدل في الأمن الغذائي، ونحو 5.2 مليون شخص يعانون من نقص شديد في التغذية وذلك خلال عام 2020. 3- سجل الاكتفاء الذاتي نسبًا جيدة للعديد من السلع كالخضروات والفاكهة والأسماك والدواجن والبيض، ونسباً متدنية للقمح والذرة الشامية والفول والعدس والزيوت النباتية واللحوم الحمراء. 4- تُعد السلع نباتية المصدر المكون الرئيسي لغذاء المصريين نظراً لانخفاض أسعارها مقارنةً بأسعار المنتجات الحيوانية، وبالتالي فالنمط الغذائي لمعظم المصريين غير صحي ويترتب عليه زيادة مستويات الوزن والبدانة، مصحوبة بالعديد من الأمراض المرتبطة بالأنماط الغذائية غير الصحية. 5- يواجه الأمن الغذائي في مصر مجموعة من التحديات سواء داخلية، مثل زيادة عدد السكان، محدودية الموارد المائية، وتفتت الحيازات الزراعية، ارتفاع أسعار السلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج، عدم قدرة الدولة على زيادة الاكتفاء الذاتي من بعض السلع، ارتفاع كميات الفقد والهدر في الغذاء. وأخرى خارجية مثل تداعيات التغيرات المناخية، استمرار تداعيات وباء كوفيد 19، تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، تراجع النمو الاقتصادي العالمي، فضلاً عن تداعيات الأزمة السودانية. وانطلاقًا من أن تحقيق الأمن الغذائي المصري من خلال الاعتماد على الواردات الغذائية يُعد أحد الحلول المؤقتة وليست المستدامة، لذا تقترح الورقة بعض الإجراءات والسياسات في هذا الصدد، مثل: ضرورة تأمين مخزون استراتيجي غذائي مستدام، وتحقيق استدامة للنظم الغذائية، والاعتماد على سياسة إحلال الواردات، وذلك خلال المدى القصير والمتوسط. كما تمت صياغة مقترح بسياسة طويلة المدى تحت مسمى» سياسة تأمين الأمن الغذائي المصري» والتي تسعى لتحقيق مجموعة من المستهدفات، وتتطلب تشكيل مجلس تحت مسمى "المجلس الأعلى للأمن الغذائي» يترأسه السيد رئيس الجمهورية وينوب عنه رئيس الوزراء في الاجتماعات وآليات العمل والمتابعة وكافة الأمور المرتبطة بطبيعة عمل المجلس، وتتألف عضويته من الوزراء المعنيين والمحافظين، ويختص نطاق عمله بإعداد «استراتيجية مستقلة للأمن الغذائي المصري»، والإشراف على تنفيذها ومتابعة أدائها، ومراجعة التشريعات المعنية بالغذاء قبل اعتمادها، واقتراح الإجراءات والآليات المعنية بتعزيز الأمن الغذائي للدولة. بالإضافة إلى تحديد أجندة الاستثمار في منظومة الغذاء، ودراسة المخاطر المعنية بتأثير التحديات الداخلية والخارجية على منظومة الأمن الغذائي المصري وحوكمة ملف الأمن الغذائي، ومتابعة وضع مصر مؤشر الأمن الغذائي العالمي ومؤشراته الفرعية ومؤشر الجوع وكافة المؤشرات المرتبطة بالأمن الغذائي. .

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

الملخص:

تستهدف هذه الورقة دراسة وتحليل نظام إدارة الاستثمار العام في مصر، انطلاقاً من فكرة أن تحسين العمليات الأساسية لإدارة الاستثمار العام والمتمثلة في إعداد واختيار وتنفيذ ومتابعة وتشغيل المشروعات العامة له أثر كبير في تحسين كفاءة الاستثمار العام. ومن هذا المنطلق تعرضت الورقة للمفاهيم الأساسية المتعلقة بإدارة الاستثمار العام، والإطار القانوني والمؤسسي المنظم له، مع تحليل اتجاهات الاستثمار العام في مصر وترتيبها في المؤشرات الدالة على كفاءة البنية التحتية، والخطوات التي اتخذتها الحكومة المصرية نحو تحسين إدارة الاستثمار العام، وقد خلصت الورقة إلى عدد من النتائج، أهمها التالي: - رغم إصدار قانونا المالية العامة الموحد رقم 6 لسنة 2022 والتخطيط العام رقم 18 لسنة 2022، وما تضمناه من نصوص منظمة لإدارة الاستثمار العام، إلا أن تأخر صدور اللوائح التنفيذية لهما يعيق التفعيل العملي لعدد من الإصلاحات، وخاصة تطبيق الموازنة متوسطة الأجل وإعداد الخطط بمستوياتها وأبعادها المختلفة والتكامل بينها. - سجل الاستثمار العام في مصر تذبذباً من حيث النسبة إلى الناتج، من 10.6% عام 2010/2009 إلى 5% عام 2014/2013 ومرة آخري إلى 13.4% عام 2023/2022 وذلك في ظل التوسع في تنفيذ المشروعات القومية الكبرى. وفي مقابل ذلك انخفضت مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الاستثمارات الكلية لتصل إلى 21.4% عام 2023/2022، كما أن شراكة القطاع الخاص مع العام وخاصة في تطوير البنية التحتية مازالت محدودة للغاية. - مازالت معظم الاستثمارات الحكومية يتم تنفيذها عن طريق الحكومة المركزية، فنصيب الإدارة المحلية بلغ 6.1% من إجمالي الاستثمارات الحكومية عام 2023/2022، فضلاً عن أن باقي الاستثمارات العامة تُنفذ من خلال الهيئات الاقتصادية والشركات العامة والجهات المركزية الأخرى ولا دخل للإدارة المحلية فيها. - شهد ترتيب مصر في الدليل العام للبنية التحتية وفقاً لتقرير التنافسية العالمي لعام 2019 تحسناً، حيث سجل الترتيب 52 من 141 دولة مقابل الترتيب 91 من 140 دولة عام 2016/15. - اتخذت الحكومة المصرية عدة إجراءات منذ عام 2018 في سبيل تحسين إدارة الاستثمار العام، بما في ذلك سن تشريعات جديدة، وتطبيق موازنة وخطة البرامج والأداء، وإنشاء نظم إلكترونية لإدارة عمليات التخطيط والموازنة، وتنفيذ برامج متخصصة لتعزيز قدرات الموظفين الحكوميين. وبناء عليه، تقترح الورقة عدداً من الإجراءات اللازمة لتحسين كفاءة الاستثمار العام على أربعة أبعاد أساسية، وهي: 1) الإطار الاستراتيجي طويل ومتوسط الأجل للاستثمار العام، 2) آليات التخطيط الإقليمي، 3) تقييم واختيار وتنفيذ المشروعات، 4) مخصصات الصيانة والتشغيل ونظم إدارة الأصول

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

العلاقات المصرية الخليجية بين التعاون والتنافس

الملخص:

تبحث هذه الدراسة بالرصد والتوثيق والتحليل العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجي– مع التركيز على دولتي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وتهدف لاستشراف مستقبل هذه العلاقات في ظل المستجدات الراهنة التي فرضتها المربكات المتراكبة خلال السنوات الأخيرة على دول مجلس التعاون الخليجي، مع تقديم بعض المقترحات العملية التي تسهم في تعزيز هذه العلاقات والدفع بها لآفاق أوسع من التعاون بما يحقق الإفادة للطرفين. وفي ضوء هذه الأهداف تضمنت الدراسة ثلاثة أجزاء أساسية: يعرض الجزء الأول المستجدات الراهنة على الصعيد الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، وانعكاساتها على صياغة معادلة علاقاتها الدولية، ويتناول الجزء الثاني بالرصد والتحليل العلاقات الاقتصادية المصرية الخليجية وتطوراتها في ظل المستجدات الراهنة فيما يشمل مجالات التكامل، وكذلك مجالات التنافس التي بدت في ظل استراتيجيات التنويع، أما الجزء الثالث والأخير فيقدم مقترحات لتعزيز العلاقات المصرية مع دول مجلس التعاون الخليجي في المستقبل. ولعل أهم ما يمكن استخلاصه من تأثيرات محتملة للمستجدات الراهنة بدول مجلس التعاون الخليجي على العلاقات الاقتصادية المصرية الخليجية يمكن تحديده في ثلاث نقاط أساسية: - إن التغير في المبادئ التي تحكم السياسة الدولية لدول المجلس، واتجاهها نحو ترشيد قراراتها المالية، وسيادة المدخل النفعي عليها، سوف ينعكس على سياسات التعاون مع الاقتصاد المصري خاصة في ظل تراجع أوضاع الاقتصاد المصري، وعدم استفادته من المساعدات التي قدمتها فيما سبق، وعليه فإنه يتوقع سياسات للمنح والمساعدات أقل سخاءً مما سبق، لا سيما في ظل المساعي الرامية للانتقال لصفر صراعات في المنطقة وتراجع نفوذ مصر السياسي. - إن اتساع دوائر العلاقات الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي يمكن أن يقلص دور مصر كشريك اقتصادي في المرحلة القادمة في كافة المجالات، خاصة في ظل عقد اتفاقات تعاون شاملة مع العديد من الدول، من بينها الصين وتركيا والهند وإسرائيل، مع التفوق الواضح لهذه الدول في العديد من المجالات، خاصة الصناعة والتطور التكنولوجي، فضلا عن العديد من التحديات التي تواجه تنمية التكامل الخاصة بمصر. - إن استراتيجيات التنويع التي تبنتها دول المنطقة، وبصفة خاصة السعودية والإمارات لبناء اقتصاد مستدام، كما تُبرز العديد من مجالات التنافس، تُبرز أيضًا آفاقًا واعدة للتعاون تتعلق بتوافق الرؤى في مجالات التنمية وإمكانية تكامل الخبرات في العديد من المجالات أهمها الخدمات اللوجستية، والطاقة المتجددة، والصناعات العسكرية، والبحث العلمي والتعاون الثقافي. ويعزز فرص استدامة التعاون أن دول الخليج لا تزال لديها قناعة أن مصر تمتلك مفاتيح الاستقرار الأمني والسياسي للمنطقة برمتها. وعليه انتهت الدراسة بتقديم مجموعة من المقترحات لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجي في إطار ستة محاور أساسية، وهي: توفير البيئة الداعمة، وتنمية الصادرات المصرية لدول المجلس، وتنمية الاستثمارات الخليجية في مصر، وزيادة أعداد السائحين الوافدين لمصر من دول المجلس، وزيادة اعداد العاملين المصريين بدول المجلس، وتحويل مجالات التنافس لمجالات تعاون

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

سلسلة أوراق العمل

أوراق بحثية ضمن مشروع مصر ما بعد 2025

م	معد الورقة	أسم الورقة
1	ا.د محمد زكى	استدامة الدين الخارجي المصري هل تحتاج الى إدارة مختلفة للثالوث المستحيل
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5452
2	أ.د. فريد أحمد عبد العال	دور التمويل المستدام في إعادة هيكلة المدن الصناعية في مصر "بالتطبيق على مدينة العاشر من رمضان الصناعية"
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5457
3	د. دينا قاسم ا. سالمة متولى	السياسة الضريبية في ضوء التطورات المتوقعة
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5482
4	Dr. Hassan Rabie Prof. Mohamed salah	A System Dynamics Model to study the Primary Education System in Egypt
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5483
5	DR. Sherine Boshra Ghaly Dr. Sarah Hassan Serag	:The sustainability of public debt in Egypt .An analysis using the DIGNAR model
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5484

استدامة الدين الخارجي المصري: هل تحتاج الى إدارة مختلفة للثالوث المستحيل

الملخص:

تتناول هذه الورقة قضية ارتفاع الدين الخارجي في مصر، وتقوم بتقييم استدامة هذا الدين مع توضيح الفروق الجوهرية بين الأزمة الراهنة وغيرها من الأزمات الأخرى. وتتضمن أهداف الورقة: تحليل مفهوم الدين الخارجي، وأسباب زيادة المديونية، مع إجراء مقارنة بين مؤشراتها الأساسية فيما بين مصر والدول الأخرى، فضال عن رسم خارطة طريق للخروج من الأزمة الراهنة. وقد توصلت الورقة إلى عدة نتائج أساسية ومنها: ارتفاع حجم الدين الخارجي بما يوازي أربع مررت خلال الفترة من) يونية -2011 يونية 2023(ليصل إلى 164.5 مليار دولار، وقد اقترنت تلك الزيادة بتغيرات هيكلية كبيرة. وقد ترتب على التراجع الكبير في نسبة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي في مصر على مدار السنوات الأخيرة زيادة حجم الدين الخارجي وأعباء خدمته نسبة للصاد ارت في مصر عن جميع دول المقارنة بفروق كبيرة. كما خلصت الورقة إلى أن الأزمة ال الراهنة للدين الخارجي المصري، وغيرها من الأزمات، جاءت منبثقة من حزمة السياسات التقليدية القائمة على تحرير حساب رأس المال لميزان المدفوعات مع تثبيت سعر الصرف لفترات طويلة، مع زيادة أسعار الفائدة المحلية لجذب الأموال الساخنة لمواجهة العجز الهيكلي في الحساب الجاري لمي ازن المدفوعات. وقد قدرت الورقة فجوة التمويل الخارجية في عام 2024 بأكثر من 19.0 مليار دولار، ويحتاج سد هذه الفجوة إلى ضرورة عدم التباطؤ في تنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي، والتوسع في عمليات مقايضة الاستثمارات بالديون الخارجية، وتسريع عملية تخارج الدولة من الأنشطة غير الاستراتيجية. وتوصي الورقة بضرورة تبني حزمة من الإجراءات على الاجل الطويل تتضمن تبني استراتيجية للتصنيع من أجل التصدير، وتبني إدارة مختلفة للثالوث المستحيل في السياسة النقدية، وتحسين أطر حوكمة الدين الخارجي. ومن أهم الدروس المستفادة التي خلصت إليها الورقة: عدم الاعتماد لفترات ممتدة على الأموال الساخنة وتحويلات العاملين بعيدا عن تنويع هيكل الاقتصاد الوطني وتعزيز استدامة الصادرات. والخالصة أن هذه الورقة، تقدم رؤى متكاملة حول ديناميكيات الدين الخارجي المصري، وتقدم لصانعي السياسات والاطراف المعنية توصيات قابلة للتنفيذ من أجل الخروج من الأزمة الراهنة للدين الخارجي المصري وتعزيز استدامته على المدى الطويل. الكلمات الدالة: الدين الخارجي المصري؛ استدامة الدين الخارجي؛ الثالوث المستحيل؛ أطر حوكمة الدين؛ سعر الصرف؛ أسعار الفائدة

or Scan QR Code

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

دور التمويل المستدام في إعادة هيكلة المدن الصناعية في مصر

«بالتطبيق على مدينة العاشر من رمضان الصناعية»

الملخص:

استهدفت هذه الدراسة إمداد متخذي القرار بمجموعة من المقترحات لتعظيم دور التمويل المستدام فى إعادة هيكلة المدن الصناعية فى مصر، من خلال التعرف على نسب مساهمة النواتج النقدية لعمليات اعادة تدوير مخلفات التصنيع بمدينة العاشر من رمضان في امكانية اعادة هيكلة هذه المصانع، والتعرف على دور القطاع المصرفي تحفيز التحول الأخضر للاقتصاد الصناعي. وقد أكدت الدراسة على عدم وجود سياسات وأطر تنظيمية وتوجيهية واضحة بشأن ماهية التمويل المستدام، مما يبعد الكثيرين من المستثمرين المحتملين من دخول سوق التمويل المستدام للصناعات الخضراء، بالإضافة إلى ضعف القدرة المؤسسية على الامتثال للمتطلبات والمعايير والإجراءات الخاصة بمصادر التمويل المستدام، وكثرة الاجراءات البيروقراطية للحصول عليه، فضلاً عن قلة توفير التمويل المناخي في بنود الموازنة العامة، المحملة بالفعل بالعديد من الأعباء. وقدمت الدراسة عدة توصيات منها: إنشاء مناطق تجريبية للابتكار والإصلاح في مجال التمويل المستدام، بالإضافة إلى ابتكار وتطبيق الأدوات المالية الخضراء في إعادة هيكلة المدن الصناعية، لتمويل الأجزاء غير القابلة للتمويل، وعمل مراجعة شاملة للسياسات الاقتصادية القائمة، وذلك في إطار استراتيجية شاملة للتحول نحو التصنيع الأخضر، وإنشاء مركز مصري لإعادة هيكلة المدن الصناعية فى مصر، وذلك فى إطار التحول نحو الإنتاج الأنظف أسوة بما يحدث في كثير من دول العالم، ووضع آليات واطر قانونية وتشريعية لضمان توجيه اموال البنوك والمؤسسات المالية نحو المشروعات الصديقة للبيئة، التي تعطي أولوية للاستدامة، بما يسهم في تقليل انبعاثات الكربون

الكلمات الدالة:

التمويل المستدام، هيكلة المدن، الاقتصاد الأخضر، التعايش الصناعي، الابتكار الأخضر.

Abstract

Abstract: This paper addresses the surge in Egypt's external debt, evaluating its sustainability and distinguishing current crises from past crises. The objectives encompass conceptual analysis, comparative assessments, root cause analysis, and a roadmap for crisis resolution. Key findings reveal a fourfold increase in Egypt's external debt from June 2011 to June 2023, reaching $164.7 billion, accompanied by structural shifts. The debt-to-export ratio and service burdens diverge unfavorably from comparable countries, reflecting a decline in Egypt's export-to-GDP ratio. The crisis originates from capital account liberalization, prolonged exchange rate stability, and increased domestic interest rates, creating a deficit in the current account. A looming external financing gap of $19.0 billion in 2024 necessitates swift implementation of IMF-recommended reforms, debt-investment swaps, and an accelerated exit from non-strategic economic activities. Long-term recommendations focus on export-led industrialization, managing the impossible trinity in monetary policy, and enhancing governance frameworks. Lessons learned underscore the significance of sustained exports, caution against prolonged reliance on hot money, and stress the need for a diversified economy beyond remittances. In essence, this paper offers insights into Egypt's external debt dynamics, providing actionable recommendations for policymakers and stakeholders to navigate the current crisis and foster long-term sustainability. Key Words: Egypt's External Debt; External Debt Sustainability; Impossible Trinity; Debt Governance Frameworks; Exchange Rate; Interest Rates.

Keywords

Egypt's External Debt; External Debt Sustainability; Impossible Trinity; Debt Governance Frameworks; Exchange Rate; Interest Rates.

or Scan QR Code

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

السياسة الضريبية في ضوء التطورات المتوقعة

الملخص:

تتناول هذه الورقة دراسة وتحليل السياسة الضريبية فى ضوء التطورات الحديثة الناتجة عن رقمنة الاقتصاد وبشكل خاص الركيزة الأولي والثانية أو ما يعرف بحل الركيزتين two pillar solutions وفى ظل انضمام مصر إلى الفريق التوجيهي المختص بمتابعة الإطار الشامل لتطبيق الخطط التنفيذية لمحاربة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح (BEPS- Base Erosion and Profit Shifting) وانضمامها إلى المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض الضريبة التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بهدف تحديث اتفاقيات منع الازدواج الضريبي ، أصبح تطوير السياسة الضريبية في مصر يمثل أولوية بالغة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار رؤية مصر 2030 ومواكبة التقدم التكنولوجي الذى يشهده العالم و التطورات الحديثة الناتجة عن رقمنة الاقتصاد. وتتضمن أهداف الورقة: بيان مفهوم السياسة الضريبية وتطورها، وأوجه القصور الذي يواجه النظام الضريبي المصري مع عرض تجارب دول نجحت في وضع سياسة ضريبية كفء في ظل التطورات الحديثة وكيف يمكن الاستفادة من تجارب تلك الدول؟ ولقد توصلت الورقة لعدة نتائج منها : هناك عدد من اوجه القصور في النظام الضريبي المصري والتي يعتبر من أهمها كبر حجم القطاع غير الرسمي، ظاهرة التهرب الضريبي والتجنب الضريبي ،وانخفاض كفاءة الجهاز الضريبي وانخفاض مستوى الوعى الضريبي، وضعف الطاقة الضريبية، وأن من أهم تحديات السياسة الضريبية الحالية هو وضع سياسة ضريبية تواكب العصر الرقمي، وتعمل على مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، وبالإضافة الى دور السياسة الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية في إطار عملية التنمية المستدامة، وبالتالي يتمثل التحدي أمام صانعي السياسات في الموازنة بين إيجاد حصة عادلة من عائدات الضرائب من جانب ، وتحقيق الكفاءة من جانب آخر. وتقدم هذه الورقة توصيات وبدائل لتعزيز دور السياسة الضريبية في ضوء التطورات الحديثة أمام صانع القرار وتحديد الأطراف ذات الصلة مع بيان التكلفة والعائد لنجاح تلك السياسة والتوصل لرؤى شاملة وفق إطار يضمن مشاركة كافة الأطراف المعنية

الكلمات الدالة:

السياسة الضريبية – الرقمنة – التطورات الحديثة – الايرادات الضريبية – النظام الضريبي المصري.

Abstract

This paper discusses tax policy in light of recent developments resulting from the digitization of the economy, especially the first and second pillars, or what is known as the two pillar solutions, and in light of Egypt's accession to the steering group concerned with following up the comprehensive framework for implementing executive plans to combat the erosion of the tax base and the transfer of profits (BEPS)(Base Erosion and Profit Shifting) and its joining the OECD Global Forum for Transparency and Exchange of Information for Tax Purposes with the aim of modernizing double taxation prevention agreements, developing tax policy in Egypt has become a high priority for achieving sustainable development goals within the framework of Egypt's Vision 2030 and keeping pace with the technological progress that the world is witnessing, and recent developments resulting from the digitization of the economy. The objectives of the paper include explaining the concept of tax policy and its development, the shortcomings facing the Egyptian tax system, while presenting the experiences of countries that have succeeded in developing an efficient tax policy in light of recent developments. In addition to that, how can we benefit from the experiences of those countries? The paper reached several results, including: There are some shortcomings in the Egyptian tax system, the most important of which is the large size of the informal sector, the phenomenon of tax evasion and tax avoidance, the low efficiency of the tax system, the low level of tax awareness, and weak tax capacity, and the most important policy challenge is develop a tax policy that keeps pace with the digital age and works to combat the phenomenon of tax evasion, in addition to the role of tax policy in achieving social justice within the framework of the sustainable development process, Therefore, the challenge facing policy makers is to balance between finding a fair share of tax revenues, and achieving efficiency on the other hand. The conclusion is that this paper presents recommendations and alternative to enhance the role of tax policy in light of recent developments for the decision makers, identifies the relevant parties, and explain the cost and benefit for the success of that policy, and reaches comprehensive visions according to a framework that ensures the participation of all concerned parties.

Keywords

Tax policy - Digitization - Recent developments - Tax revenues – The Egyptian tax system

or Scan QR Code

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

A System Dynamics Model to study the Primary Education System in Egypt

Abstract

This study develops a system dynamics model to analyze the primary education system in Egypt and explore policies for improvements. The goal of this research is to enhance the quality of primary education in Egypt by developing and utilizing a system dynamics model. The model is designed to understand and predict the impacts of various policy interventions on critical indicators such as class density, pupil-teacher ratios, and the development of critical thinking skills, therefore, the key factors: student enrollment, classrooms, teachers, and critical thinking indicators are studied. The central question guiding the investigation is how the system dynamics model can specifically improve class density, pupil-teacher ratio, and critical thinking skills in Egypt's primary education. The model is tested against historical data from 2016-2023. A business-as-usual (BAU) scenario projects trends, while alternative scenarios evaluate policy interventions. Scenario 1 combines infrastructure expansion and teacher hiring. Scenario 2 introduces teacher training in higher order thinking skills (HOTS). Scenario 3 integrates both scenarios. Results show that Scenario 3 achieves the greatest improvements in class density, pupil-teacher ratios, and critical thinking index. This underscores the need for comprehensive, evidence-based solutions addressing physical, human, and instructional constraints to enhance and improve the quality of education. The model provides a tool for decision-makers and stakeholders to anticipate impacts, optimize resource allocation, and progress towards quality primary education for all.

Keywords

System dynamics - Primary education - Class density - Pupil-teacher ratio - Critical thinking –HOTS

الملخص:

تطور هذه الدراسة نموذجًا ديناميكيا لتحليل نظام التعليم الابتدائي في مصر واقتراح مجموعة من السياسات التي تهدف إلى تحسينه، وذلك لتعزيز جودة التعليم الابتدائي. تسلط الضوء على التحديات التي تواجه التعليم الابتدائي، بما في ذلك زيادة كثافة الفصول الدراسية، وارتفاع مؤشر تلميذ لكل مدرس، وتراجع مهارات التفكير لدى الطلاب. اقترحت الدراسة تصميم نموذج ديناميكي لفهم تأثير مجموعة من السياسيات المقترحة على أداء بعض تلك المؤشرات. فمن خلال تطوير نموذج شامل لديناميكيات النظام، تم تحليل سيناريوهات متعددة لتقييم التأثير المحتمل للتدخلات المختلفة. حيث أشار سيناريو الأعمال كالمعتاد (BAU) إلى أنه بدون تدخل، سيستمر نظام التعليم الابتدائي في التدهور، مع تفاقم كثافة الفصول ونسب الطلاب إلى المعلمين. في المقابل، أظهرت السيناريوهات التي تضمنت تحسينات في البنية التحتية وتدريب المعلمين إمكانات كبيرة للتغيير الإيجابي. وعلى وجه التحديد، أدى السيناريو الأول، الذي دمج تحسينات البنية التحتية وتوظيف معلمين جدد، إلى انخفاض كثافة الفصول وتحسين نسب الطلاب إلى المعلمين. أظهر السيناريو الثاني، الذي ركز على تدريب المعلمين على مهارات التفكير (HOTS)، تحسينات متواضعة في مهارات التفكير النقدي ولكنه أشار إلى الحاجة إلى تدخلات إضافية للنجاح على المدى الطويل. أظهر السيناريو الثالث، الذي جمع بين تحسينات البنية التحتية وتدريب المعلمين، التحسينات الأكثر جوهرية عبر جميع المؤشرات الرئيسية

تؤكد النتائج على ضرورة اتباع نهج سياسي شامل يجمع بين تحسين البنية التحتية للمدارس وبرامج التدريب المهني للمعلمين. تعد مثل هذه الاستراتيجية المتكاملة والشاملة أمرًا حاسمًا لمعالجة المشكلات في قطاع التعليم الابتدائي في مصر وخلق بيئة تعليمية أكثر ملاءمة للطلاب. ينبغي على صانعي السياسات وأصحاب المصلحة النظر في هذه الرؤى لتنفيذ تدخلات فعالة تعزز جودة التعليم ومهارات التفكير النقدي بين طلاب المدارس الابتدائية. وتم اختبار النموذج مقابل البيانات التاريخية من 2016 إلى 2023، من خلال تطبيق سيناريو العمل كالمعتاد (BAU) ، بينما تقيم السيناريوهات البديلة التدخلات السياسية. يعتمد السيناريو الأول على توسيع البنية التحتية وتوظيف المعلمين. بينما، يقدم السيناريو الثاني تدريب المعلمين على مهارات التفكير (HOTS) . ويدمج السيناريو الثالث كلا من السيناريوهين. أوضحت النتائج أن السيناريو الثالث يحقق أفضل النتائج من حيث تحسن مؤشرات كثافة الفصول، ونسب التلاميذ إلى المعلمين، وكذلك مؤشر التفكير النقدي. وهذا يؤكد الحاجة إلى حلول شاملة قائمة على الأدلة تعالج القيود المادية والبشرية والتعليمية لتعزيز وتحسين جودة التعليم

الكلمات الدالة:

نموذج ديناميكي – التعليم الابتدائي- كثافة الفصول – مؤشر تلميذ لكل مدرس – التفكير النقدي

or Scan QR Code

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

The Sustainability of Public Debt in Egypt: An analysis Using the DIGNAR Model.

Abstract

Over the past decade, the Egyptian government has grown increasingly concerned about the sustainability of its public debt. This study examines the sustainability of Egypt's public debt using various indicators. The DSF indicators showed contradictory results, as most external public debt showed weak ratings that allow more borrowing capacity. However, the debt service on external debt to exports was already high in 2022 and 2023. Moreover, the study applies the Debt, Investment, Growth, and Natural Resources (DIGNAR) model, which relies on the IMF projections to quantify the impact of changes in exports and private remittances from 2019 to 2026 on Egypt's public debt, assuming all other exogenous variables remain constant. The findings reveal a significant effect of changes in exports on changes in total public debt, domestic debt, and external commercial debt. Since the projections of the IMF show slight changes in private remittance, the researchers attributed the change in public debt to the change in exports. According to the DIGNAR results, the change in total public debt to GDP, domestic debt to GDP, and external commercial debt to GDP are expected to decrease by 2.6%, 1.6%, and 1%, respectively. Consequently, the study proposes several policy recommendations to enhance the sustainability of Egypt's public debt. These include reducing debt services through debt restructuring and debt swaps, minimizing stock-flow adjustments, curbing inflation, and focusing on infrastructure investments with high returns. The findings of the DIGNAR model also confirmed the importance of promoting exports, which necessitates encouraging industries as the highest priority.

Keywords

Debt Sustainability, Public debt, DIGNAR, Debt decomposition, Exports

الملخص:

على مدى العقد الماضي، ازداد قلق الحكومة المصرية بشأن استدامة دينها العام. وتبحث هذه الدراسة في استدامة الدين العام المصري باستخدام مؤشرات مختلفة، كما أظهرت مؤشرات DSF نتائج متناقضة، حيث أوضحت مؤشرات معظم الديون العامة الخارجية تصنيفات ضعيفة تسمح بمزيد من القدرة على الاقتراض، الا ان خدمة الدين الخارجي للصادرات كانت بالفعل مرتفعة في عامي 2022 و 2023.علاوة على ذلك، تطبق الدراسة نموذج الديون والاستثمار والنمو والموارد الطبيعية (DIGNAR)، الذي يعتمد على توقعات صندوق النقد الدولي لتحديد تأثير التغيرات في الصادرات والتحويلات الخاصة من 2019 الى 2026على الدين العام لمصر، وذلك بافتراض أن جميع المتغيرات الخارجية الأخرى تظل ثابتة. وتكشف النتائج عن تأثير كبير للتغيرات في الصادرات على التغيرات في إجمالي الدين والديون المحلية والديون التجارية الخارجية. ونظرًا لأن توقعات صندوق النقد الدولي تظهر تغييرات طفيفة في التحويلات الخاصة، فقد عزا الباحثون التغيير في الدين العام إلى التغيير في الصادرات. ووفقًا لنتائج DIGNAR، من المتوقع أن ينخفض التغيير في إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، والديون المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، والديون التجارية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.6٪ و1.6٪ و1٪ على التوالي. وبالتالي، تقترح الدراسة عدة توصيات سياسية لتعزيز استدامة الدين العام لمصر. ويشمل ذلك تخفيض خدمات الديون من خلال إعادة هيكلة الديون ومقايضة الديون، التقليل إلى أدنى حد من عمليات فوق الخط، والحد من التضخم، والتركيز على استثمارات البنية التحتية ذات العائدات المرتفعة، كما أكدت نتائج نموذج DIGNAR على أهمية تنمية الصادرات مما يستلزم تشجيع الصناعات واعتبار ذلك أولوية قصوى.

الكلمات الدالة:

استدامة الدين، الدين العام، DIGNAR، تحليل الدين، الصادرات

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

المؤتمرات العلمية

المؤتمر الدولي السنوي لمعهد التخطيط القومي بعنوان:

الحوكمة والتنمية المستدامة الرابط : http://repository.inp.edu.eg//handle/123456789/5503

الملخص:

نظم معهد التخطيط القومي مؤتمرة الدولي المتخصص حول "الحوكمة والتنمية المستدامة»، وذلك في يومي 3 و4 يونيو 2023 بالقاهرة. بالتعاون مع كلية الشؤون الدولية والعامة بجامعة كولومبيا /SIPA Columbia. وأستهدف المؤتمر مناقشة قضايا ومستجدات وتحديات توظيف الحوكمة لدعم التنمية المستدامة على المستوى الكلي والقطاعي وفي المؤسسات المختلفة، سواء الحكومية أو منظمات الأعمال أو الأهلية، ومراجعة وتحليل أهم الخبرات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة من تطبيقات الحوكمة لدعم التنمية المستدامة وفقاً للتجارب العالمية والإقليمية، واستخلاص سياسات وخيارات بديلة لدعم دور الحوكمة في تحسين إدارة التنمية المستدامة. ولقد استهدف هذا المؤتمر بالجمع بين الجلسات الأكاديمية التي يعرض فيها الباحثون أوراقهم العلمية وتخضع لمناقشة وتعليق أساتذة وخبراء مشاركين في المؤتمر. وكذلك الجلسات النقاشية التي يتحاور فيها مجموعة من صناع القرار والمتخصصين بشأن القضايا التي يطرحها المؤتمر تعزيزا لدور المؤتمرات العلمية في التأثير على صياغة السياسات وصنع القرار من خلال تناوله لخمسة محاور أساسية هي

المحور الأول: قضايا مفاهيمي ومنهجية في علاقة الحوكمة بالتنمية المستدامة

المحور الثاني: مداخل تعزيز آليات الحوكمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة

المحور الثالث: دور الحوكمة في دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

المحور الرابع: دور الحوكمة في دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

المحور الخامس: دور الحوكمة في دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة.

Abstract

The Institute of National Planning organized an international conference on “Governance and Sustainable Development” in cooperation with School of International and Public Affairs at Columbia University - SIPA/Columbia, taking place in Cairo on June 3-4, 2023. The conference aimed to discuss the developments and challenges of employing governance to support sustainable development at the macro and sectoral levels and in various institutions, whether governmental, business or civil organizations. In addition, papers reviewing and analyzing the most important experiences, best practices and lessons learned from governance applications to support sustainable development according to the global and regional experiences are encouraged. Furthermore, alternative policies and options to support the role of governance in improving the management of sustainable development will be devised. The topics presented at the conference are classified into five main themes, each of which discusses a range of issues as follows: First Theme: Conceptual and Methodological Issues on the Relationship between Governance and Sustainable Development Second Theme: Approaches to Strengthening Governance Mechanisms for Achieving Sustainable Development Third Theme: Role of Governance in Supporting the Economic Dimension of Sustainable Development Fourth Theme: Role of Governance in Supporting the Social Dimension of Sustainable Development Fifth Theme: Role of Governance in Supporting the Environmental Dimension of Sustainable Development.

or Scan QR Code

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

الرسائل العلمية

الرسائل العلمية التي أجيزت بالعام الأكاديمي 2024/2023

	اســـم الخـــريج	عنوان الرسالة	المشرف	تاريخ الإجازة
1	ايمان احمد عبد الستار	دور نقل التكنولوجيا في تعزيز تنافسية الصناعات الدوائية – دراسة حالة مدينة الدواء المصريةGYPTO PHARMA	أ.د. محمود عبد الحي د. مريم رؤوف	3/8/2023
الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5231			
2	مسلم محمد عبد الموجود	أثر استخدام نظم الذكاء الاستراتيجي على فعالية منظومة دعم اتخاذ القرار في مؤسسات القيادة العليا – دراسة حالة مقارنة بين مصر واسرائيل	أ.د. محمد ماجد خشبة د. هبه جمال الدين	14/9/2023
الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5311			
3	مروان إبراهيم عبد الوهاب	تحويل مصر الى مركز اقليمي لتجارة الغاز الطبيعي: الفرص والتحديات	أ.د. نيفين كمال	18/9/2023
الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5310			
4	اسامة عبد القوي احمد	دور القطاع الخاص فى تعزيز الكفاية الخارجية للتعليم التكنولوجي التطبيقي في مصر- مدارس التكنولوجيا التطبيقية نموذجاً-	أ.د. دسوقي عبد الجليل	10/10/2023
الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5319			
5	ايمان عبد الله السيد	دور المحاسبة المائية في رفع كفاءة الإدارة المتكاملة للموارد المائية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية	أ.د. سحر البهائي	10/1/2024
الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5448			
6	احمد مصطفى جبر الجيزاوي	العلاقة التشابكية بين الأمن والتنمية (دراسة حالة مصر)	أ.د. مصطفى احمد مصطفى د. ماجد خشبة	14/1/2024
الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5440			

	اســـم الخـــريج	عنوان الرسالة	المشرف	تاريخ الإجازة
7	خالد أبو الفتوح محمد عفيفي	الإدارة الحديثة ودورها في تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجهات الحكومية	أ.د. بسمة الحداد	22/1/2024
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5441		
8	محمود محمد ابراهيم	الحوكمة وأثرها على الفعالية التنظيمية بالهيئات الحكومية المصرية – بالتطبيق على الهيئة القومية للبريد-	أ.د. ايمان منجي	12/3/2024
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5458		
9	ابو بكر عيد سالمان شتيوي	دور التنمية الصناعية بمحافظة شمال سيناء في دعم الأمن القومي المصري	أ.د. محمد حسن توفيق	24/3/2024
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5460		
10	نور علي ثروت	الأبعاد والآثار البيئية لإدارة التخلص الآمن من النفايات النووية مع استعراض لتجربة مصر وبعض الدول الإفريقية	أ.د. محمد ماجد خشبة أ.د. سحر البهائي د. ياسر توفيق محمد	3/4/2024
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5462		

دور نقل التكنولوجيا في تعزيز تنافسية الصناعات الدوائية – دراسة حالة مدينة الدواء المصرية GYPTO PHARMA

الملخص:

تـدور الدراسـة حـول تقييـم دور نقـل التكنولوجيـا فـي تعزيـز تنافسـية الصناعـات الدوائيـة؛ بالتركيـز علـى النقـل الدولـي للتكنولوجيـا والإشـارة إلـى مدينـة الـدواء المصريـة Gypto Pharma"". واعتمـدت الدراسـة علـى المنهـج الاسـتقرائي بتتبـع المحـاور التـي تخـدم الوصـول إلـى هـدف الدراسـة والمنهـج الوصفـي لوصـف تلـك المحـاور؛ وأهمهـا الوضـع التكنولوجـي التـي وثبـت إليـه صناعـة الـدواء عالميـا، إضافًـة إلـى الأوضـاع الاقتصاديـة المتعلقـة بصناعـة الـدواء عالميًـا ومحليًـا، وتعرضـت لبعـض محـاولات النقـل الدولـي لتكنولوجيـا الـدواء عالميًـا ثـم إلـى أفريقيـا ثـم إلـى مصـر. ثـم تعرضـت لمدينـة الـدواء المصريـة Gypto Pharma كتجربـة واعـدة تسـتهدف تحقيـق رؤيـة الدولـة المصريـة لنقـل وتوطيـن تكنولوجيـا الـدواء بمصـر. كمـا اعتمـدت الدراسـة علـى المنهـج التحليلـي لاسـيما لتحليـل الوضـع التنافسـي لصناعـة الـدواء المصريـة باسـتخدام نمـوذج الماسـة لمايـكل بورتـر ثـم عرضـت الدراسـة بعـض التجـارب الناجحـة مـن حيـث تنافسـية صناعـة الـدواء وهمـا تجربتـا الأردن والهنـد. وخلصـت الدراسـة إلـى عـدد مـن التوصيـات، والتـي كان أبرزهـا ضـرورة العمـل علـى تعزيـز آليـة النقـل الدولـي للتكنولوجيـا نظـرًا للـدور المهـم الـذي تلعبـه كطريـق مختصـر لتعزيـز تنافسـية صناعـة الـدواء. وأيضًـا ضـرورة إدمـاج تقنيـات الـذكاء الاصطناعـي فـي أنشـطة البحـث والتطويـر الدوائـي بشـكل معمـق فـي جميـع مراحـل سلسـلة القيمـة الخاصـة بصناعـة الـدواء، بالإضافـة إلـى الجاهزيـة لاسـتيعاب الاتجاهـات الحديثـة فـي المجـال الطبـي لاسـيما مـا يتداخـل مـع صناعـة الـدواء

Abstract:

This study revolves around evaluating the role of Technology Transfer in enhancing the competitiveness of pharmaceutical industries with focusing on the international transfer of technology, and taking The Egyptian Medicine City Gypto Pharma as a case study. The study depended upon Inductive approach by tracking themes that serve to reach the study purpose. And the descriptive approach to describe those themes; among which is the technological situation to which the industry has jumped internationally, the economic situations related to pharma industry worldwide & locally. The study then exposed some experiments of international transfer of pharma technology worldwide, in Africa & to Egypt. The study then demonstrated The Egyptian Medicine City "Gypto Pharma" as a promising trial targeting achieving the state vision to transfer & localize pharma technology in Egypt. Also, the study relied on analytical approach specially to analyze the competitive situation of Egyptian pharma industry using The Porter Diamond model, Then the study viewed some countries' successful experiments concerning enhancing the competitiveness of their pharma industry like Jordan & India. The study introduced some recommendations among which the most important was to enhance International technology transfer mechanism due to its critical role as a shortcut to enhance the pharma industry competitiveness. Also, the urgency of fusing AI technologies deeply with pharma Research and Development activities through all stages of value chain of Pharma Industry, Besides Preparedness to absorb the New Trends in Medical field specially those interact with the Pharma Industry.

or Scan QR Code

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

أثر استخدام نظم الذكاء الاستراتيجي على فعالية منظومة دعم اتخاذ القرار في مؤسسات القيادة العليا – دراسة حالة مقارنة بين مصر واسرائيل

الملخص:

استهدفت الدراسة بحث أثر استخدام عناصر الذكاء الاستراتيجي على فعالية منظومة دعم اتخاذ القرار في مؤسسات القيادة العليا، بالتطبيق المقارن على منظومة التخطيط القومي كواحدة من مؤسسات صنع القرار الاستراتيجي على المستوى القيادى في مصر وإسرائيل. والخروج بتوصيات تعمل على زيادة الاهتمام بهذا المجال لدى الجانب المصري، من أجل الارتقاء بمستوى أداء العاملين في جهات دعم القرار بتلك المؤسسات. وفي سبيل الوصول لتلك الأهداف انقسمت الدراسة إلى جزأين أحدهما نظري؛ تم في سياقه استعراض الأهمية المعرفية لمفهوم الذكاء الاستراتيجي، والإشارة إلى ما يتصل به من جوانب وتفصيلات. والأخر تطبيقي تم من خلاله إجراء عدد من المقابلات الشخصية المقننة مع مجموعة من الخبراء المتخصصين في الشأنين المصري والإسرائيلي، وذلك للتعرف من خلال آرائهم على مدى اعتماد العاملين بتلك المنظومة على عناصر الذكاء الاستراتيجي فى تحسين جودة مخرجات القرار الاستراتيجي في مصر وإسرائيل، وذلك من خلال رصد وتحليل مدى اعتماد العاملين بتلك المنظومة على عناصر الذكاء الاستراتيجي عند إعدادهم وصياغتهم للرؤية الاستراتيجية 2030 محل التقييم لدى الطرفين. بالإضافة إلى تحليل دور مراكز الفكر ـ كواحدة من الدوائر الغير مباشرة لدعم القرار فى مصر وإسرائيل ـ فى دعم القيادة العليا بمخرجات بحثية وأفكار متقدمة لصنع السياسات، وذلك من خلال المقارنة بين دور كلاً من مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ومعهد دراسات الأمن القومي فى إسرائيل، باعتبارهم أفضل مراكز الفكر فى مصر وإسرائيل وفق التقرير الأخير رقم 18 للمؤشر العالمي لمراكز الفكر التابع لجامعة بنسلفانيا الصادر فى 2021. وقد اعتمدت الدراسة على: المنهج الوصفي؛ وتم من خلاله تناول الجزء النظري الخاص باستعراض مفهوم الذكاء الاستراتيجي وجوانبه المختلفة. والمنهج المقارن؛ وتم من خلاله مقارنة وتتبع الأداء المتباين لمؤسسات دعم القرار لدى نظام الحكم القائم لكل طرف. كما تم اللجوء إلى منهج تحليل المضمون؛ لمعالجة الجانب التطبيقي للدراسة، من خلال تحليل مضمون ما تم جمعه من مجموعة الخبراء من آراء ومعلومات لتحديد أثر عناصر الذكاء الاستراتيجي على فعالية وكفاءة منظومة دعم القرار بالمستوى الاستراتيجي في مصر وإسرائيل. وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج من أهمها؛ وجود دور واعتماد غير مباشر ذي قوة تأثير إيجابي لعناصر الذكاء الاستراتيجي ساهم في تعظيم أداء المؤسسات لدى الجانب الإسرائيلي تفوق ذات التأثير لدى الجانب المصري. ومن ثم أوصت الدراسة الأجهزة المصرية المعنية بدعم القيادة العليا للدولة على المستوى القيادي في مختلف المؤسسات؛ بأن تعيد النظر في منظومة الأداء وأسلوب ومنهجيات الرصد والتحليل ومنطلقات التخطيط، لا بأن تلجأ إلى الاعتماد على أبعاد الذكاء الاستراتيجي بشكل أساسي وفقط، ولكن عليها أن تسعى لاستحداث دائرة مؤسسية جديدة لتطوير الأداء على المستوى القومي بأفكار إبداعية واستشرافية متقدمة، لتتولى مسئولية البحث والتطوير وإعادة صياغة منظومات وأكواد العمل والبحث والتفكير في كل القطاعات وعلى مختلف المستويات، وفق أحدث الأدوات والمنهجيات والأليات المتقدمة المتاحة والمبتكرة في الرصد والتحليل والمعالجة

Abstract:

The study aims at analyzing the impact of using the elements of the strategic intelligence as one of the strategic thinking methodologies on the effectiveness of the decision support system in senior leadership institutions, with comparative application on one of the strategic decision-making institutions at the leadership level in Egypt and Israel. (National planning system that is responsible for the preparation of strategic vision 2030 for Egypt and Israel). One of the strategic thinking methodologies includes the model of "Michael Maccoby" (foresight, visioning, systems thinking, partnering, motivating). The study also aims to come up with recommendations and suggestions that would help in increasing the Egyptian interest in this area, in order to improve the performance of those working in decision support bodies, which in turn will contribute to excellent provision of information and decision-making on which the senior leadership can rely on with great efficiency and confidence. In order to reach those goals, the study is divided into two parts, one of which is theoretical; where the cognitive significance of the concept of strategic intelligence is reviewed including its elements and components through explanation and analysis, then monitoring and detailing all its aspects.

or Scan QR Code

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

تحويل مصر الى مركز اقليمي لتجارة الغاز الطبيعي: الفرص والتحديات

الملخص:

تهدف هذا البحث إلى تحليل مقومات وفرص، وكذلك تحديات تحويل مصر إلى مركز إقليمي لتجارة الغاز الطبيعي، وسبل مواجهة تلك التحديات. وتتمثل مشكلة البحث في مدى توافر الشروط الكافية لتحويل مصر إلى مركز إقليمي لتجارة الغاز الطبيعي، ويعتمد البحث على المنهج التحليلي، وذلك لتحليل الفرص والتحديات أمام تحويل مصر إلى مركز إقليمي لتجارة الغاز الطبيعي، وأيضاً يتم استخدام منهج التحليل المقارن، حيث يتم المقارنة بتجارب وخبرات بعض الدول الأخرى في هذا المجال. وتناول البحث مقومات مصر من حيث الموقع الجغرافي المتميز، واكتشافات الغاز في البحر المتوسط، وكذلك توافر البنية التحتية المناسبة. وكذلك الفرص، التي تتمثل في إنشاء جهاز تنظيم أنشطة سوق الغاز، بالإضافة إلى إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط، والاستقرار السياسي في مصر. ومن أهم مكاسب تحويل مصر إلى مركز إقليمي لتجارة الغاز الطبيعي، تشغيل محطتي الإسالة بدمياط وأدكو والتصدير للخارج. بينما تتمثل أهم التحديات في الطلب المحلي المتزايد على الغاز في عدة قطاعات، ومحدودية سعة محطات الإسالة، وتحول أوروبا لاستخدام الطاقة المتجددة. وخلص البحث إلى ضرورة التحول لاستخدام الطاقة المتجددة في مصر، من خلال التوسع في استخدام الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء بدلاً من الغاز الطبيعي، مما يساهم في تحقيق فائض من الغاز يمكن إسالته وتصديره إلى الخارج من ناحية، والحد من الانبعاثات الكربونية من ناحية أخرى، بالإضافة إلى ترشيد الاستهلاك المحلي من الغاز، وتطوير البنية التحتية لإسالة الغاز وتصديره

Abstract:

This research aims to analyze the elements and opportunities, as well as the challenges of transforming Egypt into a regional hub for natural gas trade, and ways to face these challenges. The problem of the research is the availability of sufficient conditions to transform Egypt into a regional hub for the natural gas trade. Also, the comparative analysis approach is used, in which it is compared with the experiences and expertise of some other countries in this field. The research discussed the elements of Egypt in terms of its distinguished geographical location, gas discoveries in the Mediterranean, as well as the availability of appropriate infrastructure. As well as opportunities, which are represented in the establishment of an agency to regulate the activities of the gas market, in addition to the establishment of the Eastern Mediterranean Gas Forum, and political stability in Egypt. Among the most important gains of transforming Egypt into a regional Hub for natural gas trade is the operation of the liquefaction plants in Damietta and Idku and export abroad. While the most important challenges are the increasing domestic demand for gas in several sectors, the limited capacity of liquefaction plants, and Europe's shift to the use of renewable energy. The research concluded that we need to use the renewable energy in Egypt, through the expansion of the use of renewable energy in electricity generation instead of natural gas, which contributes to achieving a surplus of gas that can be liquefied and exported abroad on the one hand, and reducing carbon emissions on the other hand, in addition to rationalize domestic consumption of gas, and to develop the infrastructure for gas liquefaction and export.

or Scan QR Code

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

دور القطاع الخاص في تعزيز الكفاية الخارجية للتعليم التكنولوجي التطبيقي في مصر

– مدارس التكنولوجيا التطبيقية نموذجاً-

الملخص:

استهدفت الدراسة تشخيص الواقع الحالي للتعليم التكنولوجي في مصر باستخدام التحليل الرباعي SOWT analysis، بالإضافة إلى تحديد آليات إنشاء وإدارة مدارس التكنولوجيا التطبيقية في ضوء الشراكات القائمة، والتعرف على تجارب بعض الدول في إشراك القطاع الخاص في التعليم التكنولوجي التطبيقي، والوقوف على دور القطاع الخاص في تعزيز جودة مخرجات مدارس التكنولوجيا التطبيقية. وجاءت أهم نتائج الدراسة لتعبر عن قبول: قبول الفرض البديل القائل بأنه «يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية من وجهة نظر رجال التعليم لدور القطاع الخاص في تعزيز الكفاية الخارجية للتعليم التكنولوجي التطبيقي في مصر". وعبرت النتائج عن أهمية دور القطاع الخاص في تعزيز الكفاية الخارجية لخريجي مدارس التكنولوجيا التطبيقية في مصر، وأن هناك علاقة موجبة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في دور القطاع الخاص، وبين المتغيرات التابعة، وجودة كفاية إعداد الخريجين وإمكانية الارتقاء بمستوى هذه الكفاية. وجاءت أبرز التوصيات في العمل على إعادة تفعيل دور المجلس التنفيذي لتشغيل وإنشاء المدارس المطبقة للمعايير الدولية، حيث يتميز تكوينها بالتنوع والحيادية

Abstract:

This study aimed at diagnosing the current reality of technological education in Egypt using SWOT analysis, in addition to identifying the mechanisms for establishing and managing applied technology schools in the light of existing companies, identifying the experiences of some countries in involving the private sector in applied technological education, and standing on the role of the private sector in promoting the quality of the outputs of applied technology schools. The most important results of the study came to express the acceptance of the hypotheses, including: - Accepting the alternative hypothesis that "there is a statistically significant effect from the point of view of educators of the role of the private sector in enhancing the external competence of applied technological education in Egypt." The results expressed the importance of the role of the private sector in enhancing the external competence of graduates of applied technology schools in Egypt, and that there is a positive relationship between the independent variables represented in the role of the private sector, and between the dependent variables and the quality of the adequacy of graduate numbers and the possibility of upgrading the level of this competence. The most prominent recommendations are to reactivate the role of the Executive Council to operate, and establish schools that apply international standards, as its composition is characterized by diversity and impartiality.

or Scan QR Code

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

دور المحاسبة المائية في رفع كفاءة الإدارة المتكاملة للموارد المائية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية

الملخص:

استهدفت الدراسة، اختيار وتطبيق نظام لمحاسبة المياه لتحقيق الاستخدام الاقتصادي الكفء للمياه لمواجهة الاستخدامات المستقبلية المستهدفة في خطط التنمية ولتحقيق هذا الهدف تم دراسة وتحليل الوضع الراهن للموارد المائية في مصر. استعراض أهم التجارب الدولية لأنظمة المحاسبة المائية، واستخلاص الدروس المستفادة منها. تطبيق نظام محاسبي لتحسين إدارة الموارد المائية فى مصر، ووضع تصور لترشيد استخدامات المياه فى مصر.، ووفقًا للمنهج البحثي المستخدم تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، استعرض الفصل الاول في المبحث الأول منه المفاهيم البحثية التي تم تناولتها الدراسة، وعرض المبحث الثاني، أهم الدراسات السابقة والتي تناولت موضوع الدراسة خلال الأونة الاخيرة، وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسات. وناقش الفصل الثاني، في المبحث الأول منه المصادر الراهنة للمياه سواء التقليدية وغير التقليدية، واستخداماتها المختلفة، والتحديات التي تواجهها، مع الإشارة إلى استراتيجية الموارد المائية المصرية 2050، وجهود الدولة في مواجهة تحديات استدامة الموارد المائية. وركز المبحث الثاني على التجارب الدولية فى إدارة الموارد المائية في مجال رفع كفاءة إدارة الموارد المائية وعرض الفصل الثالث، في المبحث الأول منه، مكونات نموذج المحاسبة المائية المقترح، والمبادئ الأساسية لأساليب المحاسبة المائية، في حين ناقش المبحث الثاني تطبيقات ونتائج النموذج بالتطبيق على محافظة كفر الشيخ، وقنا وعرض المبحث الثالث تصور لترشيد استخدامات المياه في ضوء النموذج المقترح ثم اختتمت الدراسة بالنتائج والتوصيات. وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة وضع خطط للموارد المائية على مستوي كافة محافظات الجمهورية لرصد فواقد الشبكات التي تواجه كل محافظة والاجراءات اللازمة لمواجهة هذا التحدي. أهمية تحقيق الاستفادة من مياه الامطار والسيول والخزانات الجوفية السطحية واستخدام الطاقة الشمسية فى تحلية مياه البحر والاستخدام الآمن لمياه الصرف الصحي والصرف الزراعي. ضرورة عمل الاصلاحات اللازمة فى قطاع المياه لتحقيق الاستخدام الفعال والمستدام للمياه وزيادة الانتاجية ورفع كفاءة الاستخدام

Abstract:

The study aimed to select and implement a water accounting system to achieve efficient economic use of water to meet future uses targeted in development plans. To achieve this goal, the current situation of water resources in Egypt was studied and analyzed. Reviewing the most important international experiences with water accounting systems, and extracting lessons learned from them. Applying an accounting system to improve the management of water resources in Egypt, and developing a vision for rationalizing water use in Egypt. According to the research method used, the study was divided into three chapters. The first chapter, in the first section, reviewed the research concepts that were addressed in the study, and the second section presented the most important studies. Previous article, which dealt with the subject of the study recently, and the most important findings of these studies. In the first section, the second chapter discussed the current sources of water, both traditional and non-traditional, their various uses, and the challenges they face, with reference to the Egyptian Water Resources Strategy 2050, and the state's efforts to confront the challenges of water resource sustainability. The second section focused on international experiences in water resources management in the field of raising the efficiency of water resources management In the first section, the third chapter presented the components of the proposed water accounting model and the basic principles of water accounting methods, while the second section discussed the applications and results of the model in application to Kafr El-Sheikh and Qena governorates. The third section presented a vision for rationalizing water uses in light of the proposed model, then the study concluded. With results and recommendations. The study concluded that it is necessary to develop plans for water resources at the level of all governorates of the Republic to monitor the network losses facing each governorate and the necessary measures to confront this challenge. The importance of making use of rainwater, floods, and surface underground reservoirs, using solar energy to desalinate seawater, and the safe use of wastewater and agricultural drainage. It is necessary to make the necessary reforms in the water sector to achieve effective and sustainable use of water, increase productivity and raise the efficiency of use.

or Scan QR Code

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

العلاقة التشابكية بين الأمن والتنمية (دراسة حالة مصر)

الملخص

تهدف الدراسة إلى تحليل أجندة الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وعلاقتها بقضايا الأمن القومي، وذلك من خلال تعزيز دور الدولة في هذا الخصوص بالتطبيق على الحالة المصرية، كما تهدف - أيضاً - للتعرف على الخبرات العالمية لتطبيق سياسات تحقيق الأمن القومي في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بغرض وضع رؤية شاملة لمدى تشابكية العلاقة بين الأمن القومي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ووصولاً إلى تحقيق الغرض من الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، وقد تناولت الدراسة التجربة اليابانية في التنمية المستدامة باعتبارها نموذجاً لعملية دمج الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية مع الاعتبارات البيئية في عمليات صنع واتخاذ القرارات المختلفة المتعلقة بتحقيق أبعاد الأمن القومي، وأخيراً تعرضت الدراسة إلى رؤية مصر ٢٠٣٠ وما بها من أمور إيجابية متعددة تعبر عن وجود رؤية كاملة الأبعاد لمتطلبات النهوض بالدولة في كافة المجالات، وانتهت الدراسة إلى عدة نتائج تلخصت في أن جوهر الأمن القومي يتلخص في قدرة الدولة من الناحية العسكرية على الدفاع ضد العدوان الخارجي بكافة صوره إلى جانب تحقيق الأمن الإنساني الذي يعد أهم أبعاده، وذلك من خلال محافظة الدولة على البيئة وحماية مؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية، والعمل على توفير الرعاية الطبية والصحية، والمدارس والتعليم التربوي والمعرفة الجيدة، وضمان أمن الدخل للمواطنين بما يحافظ على الوئام الداخلي للمجتمع، وبما يضمن حق الأجيال المقبلة في أن يترك لهم بيئة ذات تنوع كاف ووفرة من الموارد لتلبية احتياجاتهم الخاصة، وهو ما ينعكس بالتبعية على معدلات التنمية المستدامة وما تشمله من أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية، ويزيد من شعور المواطنين بالانتماء والمواطنة، وهذا ما يوضح مدى تشابكية العلاقة بينهما، كما قدمت الدراسة عدة مقترحات نحو ضرورة اتخاذ الدولة خطوات وإجراءات مدروسة ومحددة نحو تنمية الوعي لدى المجتمع باعتبار أن تنمية الوعي ضرورة حتمية للتنمية، كما اقترحت الاستفادة من التجربة اليابانية في التنمية ونقل الخبرات اللازمة للتكنولوجيا في مصر

Abstract:

The study aims to analyze the United Nations agenda for achieving the 2030 Sustainable Development Goals and its relationship to national security issues. It focuses on strengthening the state's role in this regard, and applying this perspective to the Egyptian case. In addition to that, the study seeks to explore global experiences in implementing policies for achieving national security within the context of sustainable development goals to develop a comprehensive vision of the interconnection between national security and achieving sustainable development goals. In addition, the study aims to explore global experiences in implementing policies to achieve national security within the context of sustainable development goals, aiming to develop a comprehensive understanding of the Interrelationship between national security and the attainment of sustainable development goals. The study applied a descriptive-analytical methodology and a case study approach through examining the Japanese experience in sustainable development as a model for integrating economic, social, and environmental considerations in decision-making processes related to achieving national security dimensions. Finally, the study delved into Egypt's vision for 2030, highlighting various positive aspects that reflect a comprehensive understanding of the requirements for the nation's advancement in all domains. The study yielded several results, summarizing that the essence of national security lies in the state's military capability to defend against external aggression while achieving humanitarian security. The study concluded with several findings, mainly that the core of national security rests in the state's military capability to defend external aggression in all its forms, besides achieving human security, which is the paramount dimension. The above will be achieved through the state's preservation of the environment, protection of its social and economic institutions, provision of medical and healthcare, schools, and education, while ensuring income security for citizens to maintain internal harmony within society. This ensures the rights of future generations to inherit an environment with sufficient diversity and an abundance of resources to meet their specific needs. This is reflected, in turn, in sustainable development rates, encompassing social, economic, and political dimensions, which enhance citizens' sense of belonging and citizenship. This illustrates how intertwined the relationship between them is. The study also presented several proposals emphasizing the necessity for the state to take deliberate and specific steps towards raising awareness in society, considering awareness development as an inevitable necessity for overall development. Furthermore, it suggested leveraging the Japanese experience in development and transferring necessary expertise and technology to Egypt.

or Scan QR Code

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

الإدارة الحديثة ودورها في تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجهات الحكومية

الملخص:

تعتبر التأمينات الاجتماعية عاملاً هاماً في محاربة الفقر بما توفره من تعويض مناسب عن الدخل الذي ينقطع نتيجة تحقق إحدي مخاطر الشيخوخة، العجز، الوفاة، إصابة العمل، المرض، البطالة كما أن التأمينات تعمل علي الأداء المميز للخدمة وحفظ أموال التأمينات للمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات وحسن استثمارها ومن هنا تبدو أهميتها الاقتصادية، ومن ثم الأخذ بالمفاهيم الإدارية الحديثة واستخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومواكبة المتغيرات العالمية والذي انعكس علي الدراسة البحثية» الإدارة الحديثة ودورها في تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجهات الحكومية، استخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي. وتهدف الدراسة إلي إبراز أهمية الإدارة العلمية الحديثة في تعزيز استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بالتطبيق علي الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، رصد وتحليل دور الإدارة الحديثة واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها المختلفة وتأثيرها علي عملية تقديم الخدمات التأمينية للمواطنين وكأحد المحاور الرئيسية التي تعمل وفق الرؤية الاستراتيجية للدولة للتحول الرقمي والإدارة الالكترونية، وقد تم توزيع عدد (160) استمارة استبيان بنسبة استجابة (86%) وخلصت أهم نتائج وتوصيات الدراسة الي أهمية عملية تدريب الموارد البشرية المؤهلة لبناء القدرة المعلوماتية للتعامل مع الأجهزة والبرامج الخاصة بالتحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونشر المعلومات الخاصة بتحسين مستوي الخدمات الرقمية المقدمة في ضوء خطة تطوير الموارد البشرية بالهيئة القومية للتأمين الاجتماعي للتحول الرقمي وفقاً لسياسات وأهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030، توضح الدراسة أهمية الاتجاه نحو التحول الرقمي والعائد منه وقد تبين من خلال الدراسة عدم وجود آليات لقياس مدي رضا المتعاملين مع الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي وأراءهم ومقترحاتهم باعتباره مدخلا حقيقيا لتطوير العمل ورفع معدلات الأداء، كما تبين قصر استخدام المعايير الخاصة بعملية قياس الأداء والأخذ بأساليب الرقابة الحديثة في ضوء المعايير المحددة في ضوء طبيعة كل عمل، وميكنة والأعمال الإدارية من خلال الاستخدامات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أهمية اختيار القيادات الإدارية القادرة علي القيام بعملية التحول من الأعمال التقليدية إلي الأعمال الالكترونية

Abstract:

Social insurance is considered an important factor in fighting poverty which provides a suitable compensation for the income lack as a result of reaching retirement age, disability, work injury, death, illness or unemployment. Social insurance aims for effective and affective performance of its services, assuring insurance funds for the insured and pensioners to be well-invested, emphasizing its economic importance that can be guaranteed by using modern administrative concepts and up-to date information and communication technologies in governmental agencies. The research, therefore uses a descriptive analytical approach. The study aims to highlight the importance of modern scientific management in promoting the use of communication and information technology by applying it on the National Authority for Social Insurance through monitoring and analyzing the role of modern management using recent information and communication technologies s and its different applications in order to impact and provide good insurance services to citizens. As one of the main axes that work in accordance with the state's strategic vision for digital transformation and electronic management, a number of (160) questionnaire forms were distributed with a response rate of (86%). The most important results and recommendations of the study concluded with the importance of the process of training qualified human resources to build the information capacity to deal with the devices and programs for the digital transformation and use of ICT. Moreover, disseminating information on improving the level of digital services provided in light of the National Authority for Social Insurance's human resources development plan for digital transformation in accordance with the policies and goals of sustainable development and Egypt's Vision 2030. The study shows the importance of adopting digital transformation and its return. The study shod that there are no mechanisms to measure the level of satisfaction of those dealing with the National Authority for Social Insurance Organization and their opinions and suggestions, as it is a real input for developing work and raising performance rates. It was also revealed that the use of standards for the performance measurement process is limited. It also assures that adopting modern control methods in light of specified standards, automating administrative work through various uses of information and communications technologies, and highlighting the importance of selecting administrative leaders capable of carrying out the process of transformation from traditional business to electronic business is of immense importance.

or Scan QR Code

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

الحوكمة وأثرها على الفعالية التنظيمية بالهيئات الحكومية المصرية – بالتطبيق على الهيئة القومية للبريد

محمود محمد ابراهيم

الملخص:

استهدفت الدراسة التعرف على ماهية ومبادئ وخصائص الحوكمة وآثرها علي الفعالية التنظيمية بالهيئات الحكومية المصرية تطبيقا على الهيئة القومية للبريد. وقد أجريت الدراسة على عينة عشوائية تتكون من 370 موظف ممثلة عن العاملين بالهيئة القومية للبريد وتم جمع البيانات من خلال استمارة استبيان تم إعدادها لهذا الغرض، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لإجراء هذه الدراسة. وقد توصلت الدراسة الى أن درجة تطبيق الحوكمة بالهيئة القومية للبريد مرتفعة، وأن مستوى الفعالية التنظيمية بالهيئة القومية للبريد مرتفع، وأنه يوجد تأثير جوهري لأبعاد الحوكمة على الفعالية التنظيمية من وجهة نظر أفراد العينة بالهيئة القومية للبريد. وتتمثل أهم التوصيات في ضرورة تفعيل دور وحدة تنظيمية خاصة بالحوكمة والشفافية داخل الهيئات الحكومية، ضرورة إتاحة الفرصة أمام العاملين في الهيئات الحكومية للمشاركة في عملية الادارة، وعلى الإدارة العليا في الهيئات الحكومية تعزيز ثقافة العمل من أجل المصلحة العامة، وينبغي أن تكون القيم والمعايير الأخلاقية جزء أصيل من ثقافة الهيئات الحكومية

Abstract:

Through this study, the researcher aims to identify the nature, principles and characteristics of governance and its impact on organizational effectiveness in Egyptian government bodies as applied to the National Postal Authority. The study was conducted on a random sample consisting of 370 employees representing the employees of the National Postal Authority. Data was collected through a questionnaire prepared for this purpose. The researcher relied on the descriptive analytical approach to conduct this study. The study found that the degree of governance implementation in the National Postal Authority is high, that the level of organizational effectiveness in the National Postal Authority is high, and that there is a fundamental impact of the dimensions of governance on organizational effectiveness from the point of view of the sample members in the National Postal Authority. The most important recommendations are the need to activate the role of a special organizational unit for governance and transparency within government bodies, the need to provide the opportunity for employees in government bodies to participate in the management process, and the senior management in government bodies must promote the culture of work for the public interest, and ethical values and standards should be part of Authentic from the culture of government agencies.

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

دور التنمية الصناعية بمحافظة شمال سيناء في دعم الأمن القومي المصري

الملخص:

استهدفت الدراسة رصد وتحليل الوضع القائم لقطاع الصناعة بمحافظة شمال سيناء للتعرف على التحديات والمعوقات التي تواجه التنمية الصناعية بالمحافظة باعتبارها أحد أهم وسائل تحقيق الغاية الاستراتيجية للدولة وهي تدعيم الأمن القومي المصري، وكذا دراسة وتحليل دور التوطين السكاني بمحافظة شمال سيناء ومجالاته في دعم الأمن القومي المصري مع التركيز على المجال الصناعي، وذلك بهدف تعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية بالمحافظة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي اعتمادا على الأبحاث والدراسات المتخصصة الجامعية وغير الجامعية المنشورة ومواقع شبكة الإنترنت والبيانات المتاحة عن موضوع الدراسة. تضمنت الدراسة استعراضاً لأبرز المفاهيم والنظريات الاقتصادية المرتبطة بالتنمية الصناعية والإطار التنموي والتشريعي والمؤسسي الحاكم للتنمية الصناعية في محافظة شمال سيناء ، وكذا استعراضاً للأهمية الجيواستراتيجية لمحافظة شمال سيناء بالنسبة للأمن القومي المصري استناداً لتعريفات ومفاهيم الأمن القومي وأبعاده بشكل عام وتأثير التنمية الصناعية بوجه خاص في منظومة الأمن القومي ، كما تم استعراض مقومات التنمية بمحافظة شمال سيناء وارتباطها بمنظومة الأمن القومي وكذا خصائص السكان فيها ، فيما تضمنت الدراسة أيضاً استعراضاً لوضع قطاع الصناعة بمحافظة شمال سيناء والتوزيع الجغرافي للأنشطة الصناعية بها والتسلسل الزمني لأنشطة وخطط التنمية والتطوير التي تمت وكذا مساهمة محور قناة السويس في دعم التنمية الصناعية بمحافظة شمال سيناء ، ثم تم استعراض أهداف ومجالات التوطين السكاني في شمال سيناء والمتغيرات المحلية التي حدثت في مصر منذ عام 2011 حتى 2022 وتأثيرها على الأمن القومي والتنمية الصناعية بشمال سيناء وما أفرزته هذه المتغيرات من تحديات. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن محافظة شمال سيناء تتمتع بأهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة للأمن القومي المصري تجعلها لابد وأن تحظى بأولوية في عمليات التنمية الشاملة أو القطاعية وعلى رأسها القطاع الصناعي الذي يرتبط نجاحه ونماؤه ارتباطا وثيقاً بتدعيم الأمن القومي المصري. قدمت الدراسة عدة توصيات كان أبرزها أهمية إنشاء ركيزة صناعية قوية بمحافظة شمال سيناء قائمة على زيادة الإنتاجية والتصدير والاستيطان البشري كهدف استراتيجي تتكامل معه كافة الأنشطة الأخرى مع التركيز على جذب رؤوس الأموال والترويج الكثيف للفرص الاستثمارية

Abstract:

The study aimed to monitor and analyze the current situation of the industrial sector in North Sinai Governorate to identify the challenges and obstacles facing industrial development in the governorate as one of the most important means of achieving the strategic goal of the state is to strengthen Egyptian national security, as well as studying and analyzing the role of population resettlement in North Sinai Governorate and its fields in supporting Egyptian national security, with a focus on the industrial field With the aim of promoting industrial development and foreign trade in the province. The study used the analytical descriptive approach based on specialized research and studies Published university and non-university websites and available data on the subject of the study. The study included a review of the most prominent economic concepts and theories related to industrial development and the developmental, legislative and institutional framework governing industrial development in North Sinai Governorate, as well as a review of the geostrategic importance of North Sinai Governorate for Egyptian national security based on definitions and concepts of national security and its dimensions in general and the impact of industrial development in particular on the national security system, the elements of development in North Sinai Governorate and their connection to the national security system were also reviewed, as well as the characteristics of the population there, the Suez Canal in supporting industrial development in North Sinai Governorate, then the goals and areas of population settlement in North Sinai and the local variables that occurred in Egypt from 2011 to 2022 were reviewed and its impact on national security and industrial development in North Sinai, and the challenges it created. The study reached several conclusions, most notably that the North Sinai governorate has great strategic importance for Egyptian national security, it must be a priority in the comprehensive or sectoral development processes foremost among them is the industrial sector, whose success and growth is closely linked to the consolidation of Egyptian national security. The study made several recommendations, the most prominent of which was the importance of establishing a strong industrial base in North Sinai Governorate it is based on increasing productivity, export and human settlement as a strategic goal with which all are integrated other activities with a focus on attracting capital and promoting investment opportunities.

or Scan QR Code

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

لأبعاد والآثار البيئية لإدارة التخلص الآمن من النفايات النووية مع استعراض لتجربة مصر وبعض الدول الإفريقية

الملخص:

هدفت الدراسة لتحليل الأبعاد البيئية لعملية إدارة النفايات النووية في التجارب العالمية والإقليمية وفى مصر في ضوء الأهداف البيئية لاستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، حيث إن غياب هذه الأبعاد يمكن أن يترتب عليه مخاطر بيئية ذات تكلفة انسانية وبيئية فادحة. ولتحقيق ذلك الهدف تطرقت الدراسة إلى تحليل الأبعاد البيئية لإدارة النفايات النووية في التقارير والدراسات المعنية من جهة، وتحليل الخبرات العالمية الفعلية التي توضح إهمال تلك الأبعاد من جهة أخرى، والتي ترتب عليها تكلفة انسانية وبيئية فادحة في العديد من مناطق دول العالم من هيروشيما ونجازاكي إلى الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي. كما تطرقت الدراسة إلى الأُطر العالمية والإقليمية التي تنظم الإدارة الآمنة للتخلص من النفايات النووية، وعلى رأسها أطر ونظم الوكالة الدولية للطاقة الذرية: IAEA، وهي الأطر التي تعمل في ظلها الأطر والنظم والمؤسسات الوطنية المصرية المعنية بإدارة المخلفات النووية وعلى رأسها: هيئة الطاقة الذرية المصرية: EAEA. كما تطرقت الدراسة لتحليل بعض خبرات مقارنة لدى الدول النامية الأفريقية والعربية لاستخلاص أفضل الخبرات والممارسات المستفادة والمناسبة لدعم التجربة المصرية حيث تم تحليل خبرات: جنوب أفريقيا، تنزانيا، والمملكة المغربية. وقد تم استخدام منهجيات متعددة للدراسة: المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض لطبيعة النفايات النووية والمعايير الدولية للتخلص منها، وكيفية إدارة التخلص من تلك النفايات، وتحليل مدى تأثير تلك الإدارة على الأوضاع البيئية في الدول محل الدراسة. كما تم استخدام (المقابلات المنهجية المقننة) مع بعض المسئولين والخبراء بهيئة الطاقة الذرية المصرية، بالإضافة إلى (المنهج المقارن) لاستعراض الوضع في مصر مقارنة بثلاث دول أفريقية/ عربية، واستخلاص أفضل الممارسات والخبرات المقارنة التي يمكن إن يستفاد منها في مصر. وقد انتهت الدراسة إلى أهمية الانتهاء من اعتماد سياسة وطنية مصرية لإدارة النفايات النووية على غرار تجارب العديد من دول المقارنة ودول العالم المتقدمة، مع تطوير معايير الجودة والقدرات المؤسسية والبشرية في إدارة النفايات النووية لضمان استخداماتها السلمية وتحييد آثارها السلبية على التنمية بمصر

Abstract:

The study targeted a set of main and sub-objectives; the study main objective is to analyze the environmental effects of the safe management of radioactive waste, as for the sub-objectives, it focused on identifying the nature of nuclear waste, its different classifications, the extent of its danger and its lifetime, international standards for safe disposal and relevant international agreements, and environmental effects. The consequences of good or bad disposal methods, with a presentation of Egypt's experience in this field, as well as a presentation of the other African experiences in three countries representing three levels, the Republic of South Africa – The Federal Republic of Tanzania – The kingdom of Morocco. The study presents three main points that provide a review vision of the situation of these countries in this field. Firstly, the geographical situation and the historical background. Secondly, the management of radioactive nuclear waste disposal. Thirdly, the environmental impact. Two approaches were used for the study: the analytical descriptive approach through a presentation of the nature of nuclear waste and international standards for their disposal, how to manage the disposal of such waste, and an analysis of the extent of the impact of that management on the condition's environment in the countries under study. Comparative approach: By reviewing the situation in Egypt and three African countries and the clear difference between them in the management of nuclear waste, and the impact of that management on the environmental conditions in those countries. Documented scientific references and publications, reports and statistics published in Arabic and foreign countries have been used. One of the most important results of the study is shedding light on an important field of research and study and the status of Egypt ad some African countries in it. Among the recommendation of the study is that despite Egypt's distinguished position appropriate as in the continent, it occupies the second place, but it needs attention and focus on reaching quality standards in a more concentrated way. Experimenting with South Africa as much as possible the efficiency of that administration in Egypt, with a good impact on environment.

or Scan QR Code

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

التقارير العلمية

م	الرابط	اسم التقرير
1		تقرير التنمية العربية : دور البيانات وتوافرها في دعم عملية التنمية في الدول العربية
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5488
2		تقرير الاستدامة لمعهد التخطيط القومى 2023
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5476
3		تقرير مشروع تحويل مبنى معهد التخطيط القومي إلي مبنى اخضر 2023
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5475
4		Carbon Footprint Report (INP)
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5487
5		Investment Case Towards Ending Unmet Need for Family Planning – Egypt 2023
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5450
6		مشروع تعميق التصنيع المحلي في مصر - التقرير العام
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5308
7		تقرير التنمية العربية "النمو الاقتصادي العربي في ظل الأزمات" جائحة كوفيد - 19 وما بعدها
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5178
8		تقرير التنمية العربية " تغير المناخ والتنمية المستدامة في الدول العربية"
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5322

تقرير التنمية العربية: دور البيانات وتوافرها في دعم عملية التنمية في الدول العربية

استهدف الإصدار الثامن من تقرير التنمية العربية إلى تسليط الضوء على دور البيانات الإحصائية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية. ويصدر هذا التقرير بالتعاون بين معهد التخطيط القومي والمعهد العربي للتخطيط بالتعاون والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، وهو بعنوان دور البيانات وتوافرها في دعم عملية التنمية في الدول العربية. تعتبر الإحصاءات والبيانات من أهم المتطلبات الأساسية لوضع الاستراتيجيات والخطط ودعم اتخاذ القرارات لكل الفاعلين الاقتصاديين (Economic Agents) وذلك للدور الحيوي الذي تقوم به في تشخيص الواقع، وللمساهمة في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج والمبادرات المناسبة لدعم عملية التنمية المستدامة في مختلف الأنشطة والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومع تنامي ثورة المعلومات والمعرفة أصبحت البيانات تمثل عنصرًا أساسيًا في توطيد العلاقة بين البيانات والتنمية لدرجة أن البعض بدأ يعتبرها عنصر إنتاج جديد أو ثروة توصف بأنها الذهب الأسود الجديد لهذا أصبح تحقيق التنمية المستدامة يتطلب بناء منظومة وطنية للإحصاء قادرة على تلبية الطلب على البيانات الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بعد استعراض وضع البيانات والمعلومات في الدول العربية المختلفة، اتضح أن المنطقة العربية تعاني، في المتوسط، من بعض أوجه القصور والتحديات في توفير البيانات والإحصاءات اللازمة لدعم جهود التنمية المستدامة. وتؤثر محدودية الموارد بشكل كبير على جمع البيانات وتحليلها في البلدان العربية، مما يؤثر على اتساع وعمق وموثوقية المعلومات المتاحة. كما تواجه الأنظمة الإحصائية الوطنية العربية تحديات توحيد المفاهيم والتعريفات، بالإضافة إلى اختلاف المنهجيات في جمع البيانات وتوقيتات نشرها. كما تواجه بعض الدول صعوبات في توفير القدرات البشرية والتكنولوجية اللازمة لجمع ونشر البيانات بشكل فعال. ولا يمكن لهذه القيود أن تعيق تطوير وتنفيذ السياسات والبرامج فحسب، بل يمكن أن تعيق أيضًا التقدم الشامل نحو التحول الرقمي والحوكمة القائمة على الأدلة. لمزيد من التفاصيل راجع التقرير بالكامل

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

تقرير الاستدامة لمعهد التخطيط القومي 2023

الملخص:

يستهدف تقرير الاستدامة الأول لمعهد التخطيط القومي الإفصاح عن دور ومجهودات المعهد لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر2030 وتعزيز فكر الاستدامة وأهميته لتحسين وتطوير الأداء بالمعهد. وقد تم إعداد هذا التقرير بناء على موافقة مجلس إدارة المعهد في اجتماعه الأخير من العام الأكاديمي 2022/2021 لمعهد التخطيط القومي منذ إنشائه دور بارز في إثراء الفكر التخطيطي والتنموي، ومنذ صدور استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 يضطلع المعهد بدور كبير في دعم جهود تحقيق أهدافها وتضمينها في جميع الأنشطة البحثية والتعليمية والتدريبية والاستشارية وخدمة المجتمع التي يقدمها المعهد وفقا لما جاء في قانون المعهد رقم 13 لسنة 2015. يستعرض هذا التقرير دور المعهد الأكاديمي منذ السنة الأولى لصدور استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 (2017/2016) مع مقارنة الأداء الأكاديمي في سنة 2023/2022 بسنة الأساس 2022/2021. كما يستعرض العوامل المساندة لهذا الأداء من حيث الجوانب الاجتماعية والتشغيلية متضمنتا الجوانب البيئية، لما لهذه العوامل من تأثيرات على استمرار المعهد في تنفيذ المهام المنوط بها قانونا. كما تطرق التقرير أيضا بإيجاز إلى الاستدامة المالية، وقدم التقرير مقترحات لتطوير الأداء في بعض جوانب الاستدامة بالمعهد. يختلف هذا التقرير عن تقارير أخرى يصدرها المعهد، مثل التقرير السنوي الذي يصدر في مؤتمر عام بناء على ما ينص عليه قانون المعهد ويعرض الأنشطة التي تم تنفيذها خلال العام الأكاديمي للتقرير ومتابعة توصيات المؤتمر للعام الأكاديمي السابق للتقرير وٌإيمانا من المعهد بأهمية تقارير الاستدامة يعتزم المعهد إصدار هذا التقرير دوريا كل سنتين مع التطوير والتحديث المستمر.

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

تقرير مشروع تحويل مبنى معهد التخطيط القومي إلى مبنى اخضر 2023

الملخص:

يهدف هذا التقرير إلى عرض مشروع تحويل مبنى معهد التخطيط القومي إلى مبنى أخضر من حيث أهدافه ومنهجية العمل التي تم اتباعها ومراحل العمل به والنتائج التي توصل إليها موضحا في النهاية الإجراءات اللازمة لإحداث هذا التغيير وخطة العمل المقترحة لتنفيذ هذه الإجراءات. حيث استهدف فالتقرير أولا التوصل إلى مقترحات بالإجراءات التي يمكن تنفيذها على مراحل زمنية لتحويل مبنى معهد التخطيط القومي إلى مبنى متوافق مع معايير المباني الخضراء ووضع خطة عمل لتحقيق ذلك مع التركيز على المحاور الآتية: مصادر الطاقة والمياه واستخداماتها، والتعامل مع المواد والمخلفات وتمكين عمليات إعادة التدوير، وجودة الهواء الداخلي، والمبنى وجودة حياة المستخدمين. ولقد اعتمد إعداد التقرير على تطبيق المنهجيات الآتية: عمل مسح مكاني أولى لمبنى المعهد وتجميع البيانات الأولية مع الاستعانة بتقرير المعهد عن التقييم الكمي للتسهيلات المادية والبشرية الداعمة للعملية التعليمية؛ وعمل تجارب استرشاديه بخصوص استخدام الكهرباء والمياه، وعلى ذلك تم العمل بالمشروع على المراحل الآتية: المرحلة الأولى: تجميع البيانات ودراسة وتحليل الوضع الراهن للمعهد وعمل بعض التجارب الاسترشادية ووضع مقترحات التطوير. وضع مقترحات للتطوير؛ المرحلة الثانية: وتشمل: وضع مقترحات بالإجراءات اللازمة لتحويل المبنى إلى مبنى أخضر، وخطة تنفيذ هذه الإجراءات، وبيان الآثار المتوقعة لتنفيذ الخطة، وتحديد آليات تنفيذ الخطة

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

Carbon Footprint Report (INP)

Abstract

This report shows that climate change is a real threat to humanity; its effects on society, the economy, and the environment are undeniable. It is predicted that the global temperature increases from human-made greenhouse gases (GHGs) will continue. The increase in GHG emissions will result in more climate extremes and widespread damaging effects across the planet. The effects that scientists predicted would occur in the future are observed now, such as sea level rise, droughts, and wildfires. However, the intensity of these effects depends on the amounts of GHGs emitted. Therefore, the Institute of National Planning (INP) started to act through its first Carbon Footprint report, which will be a base year for future reports. This report shows the Carbon Footprint estimates for INP located in Nasr City, Cairo, Egypt. The reporting period is between July 1st 2021 till June 30th, 2022. Scope 1 and Scope 2 GHG emissions were calculated using the standards and guidelines of the Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), GHG Protocol Corporate Accounting and Reporting Standards, and met the requirements of ISO 14064-1:2018. As INP is committed to transparency when it comes to reporting its emissions, the current report covers 4 essential greenhouse gases quantified during the calculation process of INP's greenhouse gas inventory. These GHGs are carbon dioxide (CO2), methane (CH), nitrous oxide (NO), and hydrofluorocarbons (HFCs). Other GHGs were excluded due to their negligible contribution to the total GHG emissions. Emissions for each GHG are reported in metric tons of CO, equivalent emissions (CO2e). The report concluded with recommendations in terms of (1) improving GHG inventory completeness and occurrence; and (2) decreasing the carbon footprint of INP. The GHG report will work as a comprehensive guide for managing and mitigating GHG emissions within INP building.

or Scan QR Code

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

Investment Case Towards Ending Unmet Need For Family Planning – Egypt 2023

نحو إنهاء الحاجات غير الملباة لتدخلات تنظيم الأسرة في مصر

Abstract

This Report has been produced with the assistance of the European Union. This report shows that Egypt faces the persistent challenge of unmet need for family planning (FP) that stands at 13.8%, despite progress in reducing fertility rates that reaches 2.85 in 2021. Gaps between women's fertility preferences and actual contraceptive use exist due to barriers such as limited access to information and resources, inadequate service quality, opposition from partners and families, and cultural views against contraceptives. Addressing this issue is crucial for women's reproductive and maternal health, child health, gender equity, socioeconomic development, and achieving Egypt's demographic goals. Population dynamics, with a large youth population and ongoing growth, place additional strain on public resources and services. Strategic investments in family planning are essential to foster sustainable development and build a resilient future.

or Scan QR Code

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

مشروع تعميق التصنيع المحلي في مصر - التقرير العام

الملخص:

تم إعداد هذا التقرير انطلاقا من إيمان معهد التخطيط القومي بإن قضية تعميق التصنيع في مصر هي قضية أمة وشعب بأكمله، ويجب أن تكون قضية حاضرة في وعي وضمير الشعب المصري. وليس من قبيل الصدفة أن جميع الدول المتقدمة هي دول صناعية، وهي نفس الدول التي تتصدر التقارير الدولية في مؤشرات التعليم والابتكار والتنافسية والسعادة وجودة الحياة. وهناك مجموعة من الأسئلة التي يجب تناولها بعمق وتحليل، بما في ذلك: ما هي فلسفة التنمية في مصر، أو فلسفة السياسة الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية والتجارية المرتبطة بها لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي؟ هل هناك حاجة لإعادة ترتيب الأولويات في ضوء الدروس المستفادة من جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية وما ترتب عليها من عواقب؟ ما هو هدف الاقتصاد الإنتاجي، بما في ذلك إنتاج الخدمات أو اقتصاد الخدمات الإنتاجية، وما هي النسبة المئوية لذلك في الناتج المحلي الإجمالي، وما هي اتجاهات الاستثمار المرتبطة؟ خلال السنوات العشر القادمة، على سبيل المثال، ما هو مدى الشراكة بين مختلف مؤسسات الدولة والكيانات في صياغة الرؤى والاستراتيجيات والسياسات، ومدى انعكاس الوثائق التنموية على تطلعات المجتمع؟ ما الدور الذي تحدده الدولة لنفسها، أحيانًا من حيث حجم المشاركة وأحيانًا من حيث دورها كمسهل؟ هل هناك حقًا خيارات تكنولوجية متعددة، أم أن التطور الرهيب في تطبيقات الثورة التكنولوجية يجبرنا على اتخاذ خيارات معينة في ضوء الشكل والحجم المتغيرين للأسواق المحلية والعمالة؟ هل نفكر في إنتاج التكنولوجيا بخبراتنا وعلمائنا في الداخل والخارج، والعديد من براءات الاختراع المسجلة؟ ما نوع التعليم الجديد والعقل الجديد الذي نحتاجه للعالم الجديد الذي نعيش فيه اليوم وغدًا؟ هل لا تزال بعد ملكية الأبعاد مهمة في التعامل مع التقنيات الناشئة، خاصة فيما يتعلق بالاندماج في سلسلة القيمة العالمية؟ هل هناك قضية حالية مرتبطة بطريقة أو بأخرى باختيار نوع التكنولوجيا المستهدفة، ومن العوامل المناخية التي تشهد زخم التغيرات ثم الصناعات والمنتجات المستهدفة؟ ما هو مزيج الطاقة الذي نحتاجه في السنوات القادمة في ضوء الاتجاه العالمي نحو الطاقة الخضراء، أم أن التكنولوجيا الحديثة ستدعم الطاقة الخضراء؟ هل ستستمر الصراعات على الموارد الطبيعية، كما هو الحال حاليًا، مما يقدم بدائل جديدة حول كيفية استغلالها دون صراعات سياسية أو عسكرية؟ ما هي الأبعاد الاجتماعية والثقافية لقضايا التصنيع والتكنولوجيا والابتكار؟ ما هو دور مختلف المنظمات والمؤسسات المجتمعية في تعبئة الطاقات وإطلاق إمكانيات الشعب المصري؟ تتطلب الإجابة على الأسئلة السابقة دراسات دقيقة وعميقة من العقول الوطنية والخبراء والمفكرين، استنادًا إلى رؤية شاملة وشبكية بين مختلف القضايا التي تم طرحها، دون تسرع، بطريقة تساهم في طفرة صناعية مدفوعة بمعدلات نمو متسارعة، لتحقيق الهدف النهائي للتنمية، وهو رفع مستوى معيشة المواطنين من خلال توفير فرص عمل لائقة ومستدامة، بطريقة تساعد على تحقيق توزيع عادل لثمار التنمية. من أجل كل ما سبق، تبني معهد التخطيط القومي مشروعًا طموحًا استهدف من خلاله القيام بإعداد تقرير بعنوان «تعميق التصنيع المحلي في مصر"، حيث تتشابك قضية تعميق التصنيع مع جميع القضايا الكبرى من الثورة الصناعية الرابعة والثورة التكنولوجية مع التطورات السريعة والمدهشة، والأزمات والارتباكات، والاقتصاد القائم على المعرفة بإبداعه وابتكاره وتعليمه وتدريبه الذكي الذي يساعد على تطوير رأس المال الطبيعي والاجتماعي والمعرفي، والحاجة إلى التحول الرقمي في جميع المناطق، والتجارة الدولية والتنافسية وتفاعلها، والطاقة واستخداماتها، والحوكمة وآثارها، بما في ذلك العوامل العالمية

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

تقرير التنمية العربية "النمو الاقتصادي العربي في ظل الأزمات

« جائحة كوفيد - 19 وما بعدها»

الملخص:

يتناول الإصدار السادس الحالي من تقرير التنمية العربية، المعد بالتعاون بين معهد التخطيط القومي في مصر والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، قضية «النمو الاقتصادي العربي في ظل الأزمات: جائحة كوفيد-19 وما بعدها»، وهو موضوع لا يهم الدول والمجتمعات العربية فقط، بل يتصدر أجندة التنمية في معظم الدول المتقدمة والنامية في العالم. لقد أفرزت الجائحة وتداعياتها حقائق وتحديات جديدة واجهت الدول العربية، مثلها مثل بقية دول العالم، والتي بدأت منذ الموجات الأولى للجائحة والتي تم تصميمها لاحتواء آثارها وتخفيف أعبائها الاجتماعية. في المراحل التالية، انتقلت التحديات إلى البحث عن مناهج وأساليب فعالة للتعافي والتغلب على تداعيات الجائحة نحو استعادة زخم النمو، والتحدث في ظل أزمات جديدة تلقي بظلالها على العالم خلال الحرب الروسية الأوكرانية. يقدم التقرير قراءة عربية للجائحة وانعكاسها على النمو الاقتصادي في الدول العربية من جهة، وتبلور رؤى واستراتيجيات لتعزيز النمو والتغلب على التحديات في عالم الأزمات من جهة أخرى. كما قدم التقرير مراجعة تحليلية للإجراءات والآليات المتبعة للتعامل مع الجائحة وآثارها الاقتصادية في الدول العربية مقارنةً بالإجراءات العالمية، ومدخلات الحوكمة وإدارة أزمة الجائحة في الدول العربية والعالم. ومن خلال الأدوار المتنوعة والناشئة للتحول الرقمي في التعامل مع هذه الأزمات في العالم العربي، يسعى التقرير إلى صياغة نقاط البداية وتبلور المقترحات اللازمة لاستكمال التعافي من تداعيات الجائحة وتعزيز النمو، ورفع القدرة على الصمود والاستدامة للصادرات العربية في عالم مليء بالشكوك والأزمات.

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

تقرير التنمية العربية « تغير المناخ والتنمية المستدامة في الدول العربية»

الملخص:

يقدم هذا التقرير لمحة عن تحديات تغير المناخ التي تواجهها المنطقة العربية. أصبحت العلاقة التشابكية بين تغير المناخ والتنمية المستدامة من موضوعات الساعة في عصرنا الحديث. تحمل هذه العلاقة مفاتيح التحديات المستقبلية، وهي تجبرنا على التحرك بشكل عاجل وبصورة تكاملية. يقدم الإصدار السابع لتقرير التنمية العربية دراسة شاملة للعلاقة المعقدة والمتعددة الأوجه بين تغير المناخ والتنمية المستدامة، وهي علاقة عابرة للحدود والتخصصات، وتمس حياة كل فرد في المنطقة العربية ورفاهية الأجيال القادمة؛ حيث تشكل قضية تغير المناخ، المدفوع بالتراكم المتواصل لغازات الاحتباس الحراري، تهديدًا وجوديًّا للأنظمة البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية. وقد أصبحت عواقبه واضحة في شكل أحداث مناخية متطرفة، وارتفاع منسوب مياه البحر، والتأثير على إنتاجية المحاصيل الزراعية، ومضاعفة الآثار السلبية للفقر والنزوح القسري. ولم يعد يمكن تحمل ترف تجاهله. ومن ناحية أخرى، تمثل التنمية المستدامة تطلع المجتمعات إلى عالم أفضل - عالم يتمتع فيه كل شخص بمستوى معيشي لائق، حيث يتناغم التقدم الاقتصادي مع العدالة الاجتماعية والبيئة المستدامة، مما يؤدي إلى تحقيق رؤية مجتمع عادل ومزدهر. ولهذا، يسعى هذا التقرير إلى توفير صورة تحليلية للوضع القائم ويدعو للعمل المناخي، أخذًا في الاعتبار التحديات المعرفية والتكنولوجيا والقدرة على مواجهة الأزمات. ويؤكد التقرير على أهمية الابتكار والتعاون والتكامل في الجهود بالإضافة إلى توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة. وهو يسلط الضوء على ضرورة التوافق بين أجندتي العمل المناخي والتنمية المستدامة، مع ضرورة اعتبار العمل المناخي فرصة وليس عبئًا نحو تسريع أجندة التنمية المستدامة من أجل تحقيق الازدهار وتعزيز الرفاهية في المنطقة العربية. ولكن دعونا نكون واقعيين، فالطريق ما زال محفوفًا بالصعوبات والتحديات، لأن دعم إجراءات التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ يتطلب تعزيز التعاون الإقليمي والعمل بشكل وثيق مع المجتمع الدولي للاستفادة من الفرص المتاحة لتمويل المناخ، ونقل التكنولوجيا الصديقة للبيئة. وهي تتطلب أيضًا تضافر الجهود بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. كما يقدم هذا التقرير خارطة طريق لتجاوز هذا المنعطف التاريخي الحرج. فهو يوفر رؤى وأدلة وتوصيات يمكن أن تفيد السياسات الداعمة لضمان التنفيذ الفعال لاستراتيجيات التكيف والتخفيف في الدول العربية مع توفير الاستثمارات المطلوبة. دعونا نتذكر أن الاختيارات التي نتخذها اليوم ستحدد العالم الذي سنورثه للأجيال القادمة مما يتطلب ضرورة مواجهة تحديات العصر بشكل أكثر كفاءة وفاعلية

ر

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

المجلد 31، العدد 3، سبتمبر 2023، الصفحة 1-132

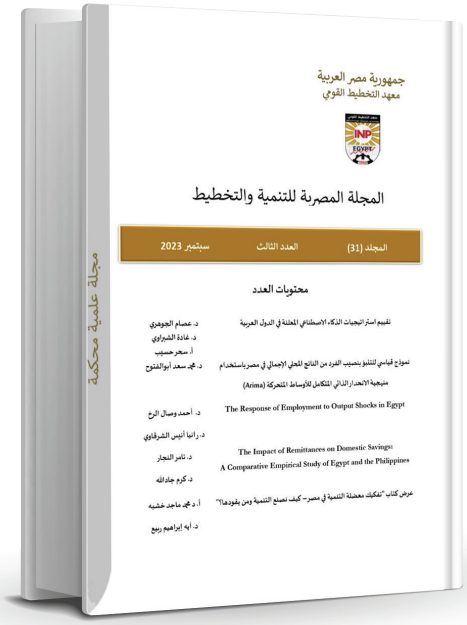

للحصول على العدد كاملًا:

https://inp.journals.ekb.eg/issue_41437_44412.html

or Scan QR Code

تقييم استراتيجيات الذكاء الاصطناعي المعلنة في الدول العربية
الصفحة 1-38
عصام الجوهري؛ غادة الشبراوي؛ سحر حسيب
https://inp.journals.ekb.eg/article_326507.html
نموذج قياسي للتنبؤ بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر باستخدام منهجية الانحدار الذاتي المتكامل للأوساط المتحركة (Arima)
الصفحة 39-63
محمد سعد أبو الفتوح
https://inp.journals.ekb.eg/article_326508.html
The Response of Employment to Output Shocks in Egypt
الصفحة 64-84
Rania Elsharkawy ؛Ahmed Elroukh
https://inp.journals.ekb.eg/article_326509.html
The Impact of Remittances on Domestic Savings: A Comparative Empirical Study of Egypt and the Philippines
الصفحة 85-115
Karam Gadallah ؛Tamer Al nagar
https://inp.journals.ekb.eg/article_326510.html
عرض كتاب «تفكيك معضلة التنمية في مصر– كيف نصنع التنمية ومن يقودها؟
الصفحة 116-132
محمد ماجد خشبه؛ آيه إبراهيم ربيع
https://inp.journals.ekb.eg/article_326511.html

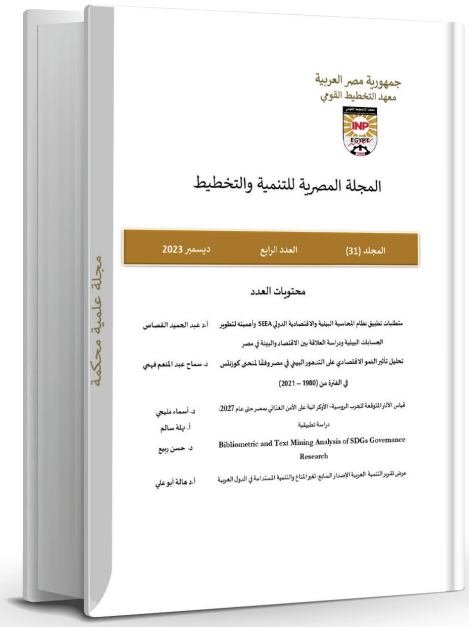

للحصول على العدد كاملًا:

https: //inp.journals.ekb.eg/issue_41437_45733.html

or Scan QR Code

متطلبات تطبيق نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية الدولي SEEA وأهميته لتطوير الحسابات البيئية ودراسة العلاقة بين الاقتصاد والبيئة في مصر
الصفحة 1-30
عبد الحميد القصاص
https://inp.journals.ekb.eg/article_337890.html
تحليل تأثير النمو الاقتصادي على التدهور البيئي في مصر وفقًا لمنحنى كوزنتس في الفترة من (1980 – 2021)
الصفحة 31-57
سماح عبد المنعم فهمي
https://inp.journals.ekb.eg/article_337893.html
قياس الآثار المتوقعة للحرب الروسية-الأوكرانية على الأمن الغذائي بمصر حتى عام 2027: دراسة تطبيقية
الصفحة 58-86
أسماء مليجي؛ نهلة سالم
https://inp.journals.ekb.eg/article_337896.html
Bibliometric and Text Mining Analysis of SDGs Governance Research
الصفحة 87-110
Hassan Rabie
https://inp.journals.ekb.eg/article_337898.html
عرض تقرير التنمية العربية - الإصدار السابع: تغير المناخ والتنمية المستدامة في الدول العربية
الصفحة 111-127
هالة أبو علي
https://inp.journals.ekb.eg/article_337899.html

المجلد والعدد: المجلد 32، العدد 1، مارس 2024، الصفحة 1-165

للإطلاع على العدد كاملًا:

https://inp.journals.ekb.eg/article_350425.html

or Scan QR Code

مراجعة تقرير البنك الدولي: تحقيق العائد الديموجرافي في جمهورية مصر العربية: اختيار وليس قدرًا
الصفحة 1-14
حسين عبد العزيز سيد
https://inp.journals.ekb.eg/article_350418.html
مراجعة كتاب ميرزا القصاب: ما بعد النفط: تحديات البقاء في دول الخليج العربية
الصفحة 15-27
علاء الدين محمود زهران
https://inp.journals.ekb.eg/article_350420.html
من إصدارات معهد التخطيط القومي
الصفحة 29-43
https://inp.journals.ekb.eg/article_350421.html
Financing Sustainable Development Goals (SDGs) in Egypt: Current Practices, Challenges and Different Scenarios post COVID-19
الصفحة 47-86
Ahmed Ashour ؛Dalia Ibrahim
https://inp.journals.ekb.eg/article_350416.html
Estimating of Import Demand Function in Egypt
الصفحة 87-114
Fatma Elhamalawy
https://inp.journals.ekb.eg/article_350411.html
Macro Determinants of Private Investment in Egypt: Co-integration Approach
الصفحة 115-137
Asmaa Melegy ؛Sahar Aboud
https://inp.journals.ekb.eg/article_350409.html
Evolution and Implementation of Macroeconometric Modeling: A Roadmap for INP's Modeling Unit
الصفحة 138-157
Noha S. Omar ؛Sherine Al-Shawarby
https://inp.journals.ekb.eg/article_350405.html
إعلان عن المؤتمر الدولي لمعهد التخطيط القومي 2024 "الصحة والتنمية المستدامة"
https://inp.journals.ekb.eg/article_350422.html

للإطلاع على العدد كاملًا:

https://inp.journals.ekb.eg/article_376342.html

or Scan QR Code

مبادئ للتعامل مع النظام العالمي المتغير: لماذا تنجح الدول أو تفشل
الصفحة 1-10
مصطفي كامل السيد
https://inp.journals.ekb.eg/article_360288.html
الاقتصاد السياسي للبنوك المركزية في الاقتصادات الناشئة
الصفحة 11-22
محمود أبو العيون
https://inp.journals.ekb.eg/article_360289.html
من إصدارات معهد التخطيط القومي
الصفحة 24-32
https://inp.journals.ekb.eg/article_360290.html
How Oil Price Shocks Affect the Egyptian Stock Market Performance in the Context of Recent Challenges
الصفحة 34-56
Hanan AbdelKhalik Abouelfarag ؛Rasha Qutb
https://inp.journals.ekb.eg/article_360294.html
The Impact of macroeconomic instability on remittance inflows to Egypt during the Period (1980-2021)
الصفحة 57-75
Rania Elsharkawy
https://inp.journals.ekb.eg/article_360293.html
?External Debt and Economic Growth in MENA Countries: Does Governance Matter
الصفحة 76-100
Noha Magdy Mostafa ؛Menna Tallah Sherif Abdel- Karim ؛Israa A. El Husseiny
https://inp.journals.ekb.eg/article_360292.html
Estimation of Export Demand function in Egypt
الصفحة 101-119
Mariam Raouf
https://inp.journals.ekb.eg/article_360291.html

الفعاليات العلمية

أوراق المتابعات العلمية

م	الرابط	العنوان	التاريخ
1		عرض تقرير « حالة التمويل للطبيعة لعام 2022 «الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة	الأولى 3/10/2023
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5435	
2		عرض كتاب "كيف يتحقق النمو الشامل للجميع"	الثانية 7/11/2023
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5436	
3		عرض تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي: اجتياز المسارات العالمية المتباعدة – اكتوبر2023"	الثالثة 5/12/2023
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5437	
4		عرض تقرير "تنافسية الاقتصادات العربية 2022"	الرابعة 2/1/2024
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5438	
5		عرض تقرير "مؤشر الذكاء الاصطناعي 2023"	الخامسة 2024/2/6
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5496	
6		عرض تقرير "أخلاقيات وحوكمة الذكاء الاصطناعي من أجل الصحة"	السادسة 2024/3/5
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5497	
7		عرض تقرير "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2023"	السابعة 2024/4/2
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5499	
8		عرض تقرير "التنمية الصناعية لعام 2024"	الثامنة 7/5/2024

عرض تقرير « حالة التمويل للطبيعة لعام 2022 »
الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة
(الحلقة الاولى 2023-2024)

الملخص:

عقد معهد التخطيط القومي أولي حلقات نشاط المتابعات العلمية للعام الأكاديمي 23024/2023 لمناقشة محتوي تقرير حالة التمويل للطبيعة لعام ٢٠٢٢، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حيث يناقش التقرير تدفقات التمويل العام والخاص للحلول القائمة على الطبيعة لمعالجة التحديات العالمية المتعلقة بفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي وتغير المناخ، مع مقارنة الاستثمارات الحالية بالاستثمارات اللازمة لتحقيق أهداف الاتفاقيات الدولية المبرمة مثل اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي (UNCBD)، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC). كما يعد هذا التقرير الثاني في سلسلة تهدف إلى إطلاع الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص على التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الرئيسية ومدى توافق التدفقات المالية مع الأهداف العالمية والاستثمار اللازم للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى أقل من 1.5 أو 2 درجة مئوية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي وتحقيق حياد تدهور الأراضي. كما يقدم توصيات رفيعة المستوى حول كيفية زيادة التدفقات المالية إلى الحلول القائمة على الطبيعة وتحسين المواءمة مع النتائج الإيجابية للطبيعة. كما يهدف التقرير إلى معالجة هذه الفجوات المعرفية الحرجة. ويحلل الاستثمار العالمي الحالي في الحلول القائمة على الطبيعة ويقدر احتياجات الاستثمار المستقبلية لتلبية التنوع البيولوجي وتغير المناخ وطموحات استعادة الأراضي، على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات ريو الثلاث

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

عرض كتاب «كيف يتحقق النمو الشامل للجميع»

(الحلقة الثانية 2023-2024)

الملخص:

يتضمن الكتاب بخلاف المقدمة والخاتمة نحو واحد وعشرين فصلًا بنحو ما يقرب من 009 صفحة، كما يحلل الكتاب أبرز تحديات السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في العصر الحالي. يقدم الكتاب تعريفًا محددًا للنمو الشامل للجميع، ويرصد حالته واتجاهه العام في العالم، شاملًا مجموعات الدول المتقدمة والدول الصاعدة والدول النامية. كما يتناول الكتاب تعريف وإطار مفاهيمي للنمو الشامل للجميع، وعرض إحصاءات عن النمو والفقر واللامساواة. كذلك تناول العلاقات التشابكية بين النمو والفقر واللامساواة. كما أنه يحاول وضع هيكلًا لإعادة تشكيل السياسات التي تضمن تحقيق النمو الشامل ومعالجة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية لخدمه مصالح الأجيال الحالية والمستقبلية في جميع أنحاء العالم. صدر الكتاب في خضم ما تعرض له العالم جراء جائحة فيروس كورونا DIVOC-91، ما أدى إلى تعميق الفجوات الموجودة بالفعل وأظهر مدى هشاشة اقتصادات بعض الدول، وأصبحت التحديات التي تواجه بعض الدول خاصة النامية في أوجه عدم المساواة وزيادة الفقر كبيرة ومتعددة. كما يحاول الكتاب الإجابة عما إذا كانت هناك مفاضلة بين النمو والشمول؟ كما يتعرض لكيفية تحقيق النمو الشامل والمستدام في اقتصادات العالم أجمع

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

عرض تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي:
اجتياز المسارات العالمية المتباعدة – اكتوبر2023»

(الحلقة الثالثة 2023-2024)

الملخص:

عقد معهد التخطيط القومي ثالث حلقات نشاط المتابعات العلمية للعام الأكاديمي 23024/2023 ناقش فيه تقرير تعافي الاقتصاد العالمي من آثار جائحة كوفيد-19، وكذا الغزو الروسي لأوكرانيا، وأزمة غلاء المعيشة، برغم استمرار الاضطرابات العالمية على نحو غير مسبوق. ويأتي إصدار تقرير آفاق الاقتصاد العالمي – أكتوبر 2023، واصفًا النمو العالمي بأنه نمو متباطئ، غير متوازن، مع تباعد مسارات هذا النمو بين الدول. ومن هنا جاء عنوان التقرير «اجتياز المسارات العالمية المتباعدة Navigating Global Divergences" ليعبر عن الحالة التي يعيشها العالم اليوم، في ظل تراجع تنبؤات النمو إلى أدنى مستوياتها منذ عقود. فبحسب توقعات الصندوق، يتباطأ النمو الاقتصادي العالمي من 3.5% عام 2022 إلى 3% بنهاية العام الجاري، ثم 2.9% في العام القادم 2024. وتعد هذه التوقعات أقل كثيرًا من المتوسطات التاريخية للأعوام السابقة. وبذلك فأفاق النمو على المدى المتوسط تتسم بالضعف، ويشتد هذا الضعف في اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية، بسبب انكشافها للصدمات، وتصاعد التوترات الجيوسياسية في المنطقة، ومن ثم التغيرات المتسارعة التي تشهدها البيئة الاقتصادية العالمية، وكذا التغيرات المناخية التي تتطلب تحركًا دوليًا عاجلًا. وفي حين يتوقع صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير أن تتراجع معدلات التضخم الكلية في الفترات القادمة، إلا أنه يعتقد ألا تتمكن معظم البلدان من إعادة التضخم إلى مستوياتها المستهدفة حتى عام 2025. ونتيجة لذلك، تصبح توقعات الصندوق أكثر اتساقا مع سيناريو «الهبوط الهادئ»، الذي يفترض أن تسير الاقتصادات في اتجاه تخفيض التضخم دون حدوث هبوط كبير في مستويات النشاط الاقتصادي

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

عرض تقرير «تنافسية الاقتصادات العربية 2022»

(الحلقة الرابعة 2023-2024)

الملخص:

عقد معهد التخطيط القومي يوم الثلاثاء 2 يناير 2024 رابع حلقات نشاط المتابعات العلمية للعام الأكاديمي 23024/2023 الذي ناقش فيه تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، حيث ركز التقرير علي بيان تطور مستويات تنافسية الدول في المنطقة العربية، كما سلط الضوء على الإجراءات الاقتصادية التي تنتهجها الدول العربية في سبيل تحسين مستويات إنتاجيتها وتنافسيتها. وانقسم التقرير إلي خمسة أقسم تناول القسم الأول عرضاً لمنهجية احتساب مؤشر التنافسية؛ وتناول القسم الثاني عرضاً لمؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية2022؛ بينما تناول القسم الثالث: أداء التجارة الخارجية في الدول العربية، وتناول القسم الرابع؛ مقارنة ترتيب الدول في تقرير تنافسية الاقتصادات العربية؛ وأخيرا، تناول٦ القسم الخامس؛ تطور المؤشر العام للتنافسية في جمهورية مصر العربية

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

عرض تقرير «مؤشر الذكاء الاصطناعي 2023»

(الحلقة الخامسة 2023-2024)

الملخص: **- الصـادر -**

عقـد معهـد التخطيـط القومـي خامـس حلقـات نشـاط المتابعـات العلميـة للعـام الأكاديمـي 23024/2023 الـذي ناقـش فيـه تقريـر " مؤشـر الـذكاء الاصطناعـي 2023 " والصـادر عـن مركـز Human Centered Artificial Intelligence بجامعـة سـتانفورد. حيـث يُعـد تقريـر مؤشـر الـذكاء الاصطناعـي لعـام 2023، وهـو يعـد مـن أهـم التقاريـر السـنوية التـي تُصدرهـا جامعـة سـتانفورد، لأنـه يُقـدم تحليـلا شـاملًا حـول تقنيـات الـذكاء الاصطناعـي، ويُسـلط الضـوء علـى أحـدث التطـورات والتحديـات والأخلاقيـات المتعلقـة بهـذه التكنولوجيـا. مـن بيـن الجهـات الممولـة والراعيـة همسـة جهـات مـن بينهـم شـركة جوجـل وOpen AI، وبلـغ عـدد الشـركاء الباحثيـن المسـاهمين فـي التحليـل 10 شـركاء مـن بينهـم LINKED IN وشـركة ماكينـزي OECD AI POICY OBSERVATORY ويتكـون التقريـر مـن ثمانيـة فصـول. ولقـد ناقـش التقريـر عـدة قضايـا محوريـة يمكـن بيانهـا مـا يلـي: التقـدم التقنـي لتقنيـات الـذكاء الاصطناعـي المختلفـة عـام 2023، خاصـة فـي مجـالات مثـل التعلـم العميـق ومعالجـة اللغـة الطبيعيـة؛ التعلـم العميـق : شـهد مجـال التعلـم العميـق تقدمًـا ملحوظـا فـي عـام 2023، حيـث تـم تطويـر تقنيـات جديـدة مثـل نمـاذج المحـول (Transformer models) التـي أثبتـت كفاءتهـا فـي العديـد مـن المهـام، مثـل الترجمـة الآليـة والتعـرف علـى الصـور؛ معالجـة اللغـة الطبيعيـة : حقـق مجـال معالجـة اللغـة الطبيعيـة (NLP) تقدمًـا كبيـرًا فـي عـام 2023، حيـث تـم تطويـر نمـاذج لغـة كبيـرة (Large language models) مثـل LaMDA و GPT-3 التـي أظهـرت قـدرة مذهلـة علـى فهـم اللغـة البشـرية وإنتـاج نصـوص مشـابهة للنصـوص التـي يكتبهـا الإنسـان؛ الرؤيـة الحاسـوبية : شـهد مجـال الرؤيـة الحاسـوبية (Computer vision) تقدمًـا ملحوظـاً فـي عـام 2023، حيـث تـم تطويـر تقنيـات جديـدة مثـل التعـرف علـى الكائنـات (Object detection) وتحديـد المواقـع (Localization) التـي أصبحـت تسـتخدم فـي العديـد مـن التطبيقـات، مثـل السـيارات ذاتيـة القيـادة والتعـرف علـى الوجـوه.؛ وتأثيـر تقنيـات الـذكاء الاصطناعـي علـى المجتمـع ومـا أحدثتـه مـن تأثيـر علـى مختلـف مجـالات الحيـاة كالتعليـم والرعايـة الصحيـة والأعمـال التجاريـة

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

عرض تقرير «أخلاقيات وحوكمة الذكاء الاصطناعي من أجل الصحة»

(الحلقة السادسة 2023-2024)

الملخص:

عقد معهد التخطيط القومي سادس حلقات نشاط المتابعات العلمية للعام الأكاديمي 23024/2023 الذي ناقش فيه تناول التقرير عرضاً» لأخلاقيات وحوكمة الذكاء الاصطناعي من أجل الصحة – في تصميم وتطوير ونشر تطبيقات الذكاء الاصطناعي من أجل الصحة لعام 2021 « والصادر عن منظمة الصحة العالمية. ويأتي إصدار هذا التقرير كنتيجة للجهود واسعة المدى التي تمت خلال عام 2021 لدراسة وتحليل الآثار الأخلاقية والتحديات المتعلقة بتطوير واستخدام التكنولوجيا الذكية في مجال الرعاية الصحية. على الرغم من اعتبار تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي أداة مبتكرة وقوية يمكن أن تساهم بشكل كبير في تحسين رعاية المرضي وتعزيز الصحة العامة، إلا أنه يُعتبر ا بالتحديات الأخلاقية التي يجب التعامل معها بجدية وحذر. وفي هذا السياق حاول التقرير تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي

1- دراسة وتحليل التحديات الأخلاقية المعلقة بتطوير واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال الرعاية ا لصحية

2- تسليط الضوء على مسائل أخلاقية حيوية تتعلق بتطبيقات الذكاء، الاصطناعي في مجال الصحة كالخصوصية والأمان

3- تحقيق التوازن بين القرارات المستندة إلى الذكاء الاصطناعي والتدخل البشري

4- تحقيق العدالة والتكافؤ في الوصول إلى الرعاية الصحية، وضمان شفافية النظام الذكي وقابليته للتفسير

كما تضمن التقرير عدة محاور تتمثل فيما يلي: استعراض الأبحاث والدراسات الحالية بشأن أخلاقيات وحوكمة الذكاء الاصطناعي في مجال الصحة؛ دراسة تجارب الدول والمنظمات والشركات في هذا الجال، بنا؛ على التحليل الشامل؛ ووضع مجموعة من التوصيات والإرشادات للجهات المعنية لتعزيز استخدام تكنولوجيا وتطبيقات الذكاء الاصطناعي بشكل أخلاقي وفعال في مجال الصحة

or Scan QR Code

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

عرض تقرير «حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2023»

(الحلقة السابعة 2023-2024)

الملخص:

عقد معهد التخطيط القومي سابع حلقات نشاط المتابعات العلمية للعام الأكاديمي 23024/2023 الذي ناقش فيه تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2023، ففي عام 2022، بدأ العالم في التعافي من جائحة كوفيد-19 واندلعت الحرب في أوكرانيا، مما أدى إلى إحداث اضطرابات في أسواق السلع والطاقة ارتفاع أسعار الأغذية والمدخلات الزراعية، اضطرابات سلاسل الإمداد، وما ترتب على ذلك من آثار مختلفة على الجوع وانعدام الأن الغذائي. وبصفة عامة يرصد التقرير التقدم العالمي والإقليمي والوطني نحو تحقيق مقاصد القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي). وبصفة عامة يتناول تقرير «حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2023»، الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، تأثير التوسع الحضري على الأنظمة الزراعية والغذائية والأنماط الصحية عبر التسلسل الريفي الحضري، مع التركيز على التحديات الناتجة عن ارتفاع أسعار الغذاء واضطراب سلاسل الإمداد بسبب جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا. يشير التقرير إلى زيادة الجوع العالمي، حيث تأثر نحو 9.2% من السكان في 2022 مقارنة بـ7.9% في 2019. كما يناقش الأثر غير المتكافئ لانعدام الأمن الغذائي على النساء والمناطق الريفية، مع توقع أن يعاني 600 مليون شخص من نقص التغذية بحلول 2030. يعرض التقرير حلولًا تشمل زيادة الاستثمارات في الزراعة الحضرية، تحسين التنسيق بين المناطق الريفية والحضرية، وتبني سياسات تدعم الأنماط الغذائية الصحية. يختتم بتوصيات لتحسين الترابط الريفي-الحضري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وتعزيز الأمن الغذائي عالميًا

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

عرض تقرير «التنمية الصناعية لعام ٢٠٢٤»

(الحلقة الثامنة 2023-2024)

الملخص:

عقد معهد التخطيط القومي يوم الثلاثاء 7 مايو 2024 ثامن حلقات نشاط المتابعات العلمية للعام الأكاديمي 2024/2023. الذي ناقش فيه تقرير التنمية الصناعية 2024 بعنوان «تحويل التحديات إلى حلول مستدامة- عصر جديد من السياسات الصناعية» والصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية –United Nations Industrial Development Organization – UNIDO و

يسلط تقرير التنمية الصناعية لعام 2024 الضوء على الدو ر المحوري للقطاع الصناعي في تقديم حلول للتنمية المستدامة، نظرًا إلى أثره البالغ على الأهداف المجتمعية والبيئية. وينطوي التصنيع المستدام على مكافحة تغير المناخ، وتحفيز النمو الاقتصادي، واستحداث ملايين الوظائف اللائقة، مع توظيف أحدث التكنولوجيات. كما يؤكد التقرير أنّ كل وظيفة في قطاع التصنيع تساهم في خلق 2.5 وظيفة في المتوسط في قطاعات الاقتصاد الأخرى، مع مساهمة قطاع التصنيع بشكل بارز في الابتكار الأخضر مقارنة مع القطاعات الأخرى، حيث حازت الشركات الصناعية على مستوى العالم على 60 في المائة من جميع براءات الاختراع الخضراء في العالم. وبالتالي، فإن النهوض بالتنمية الصناعية المستدامة أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

or Scan QR Code

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

حلقات لقاء الخبراء

(آراء في قضايا التخطيط والتنمية)

م	العنوان	الرابط
1	انضمام مصر لتجمع بريكس: المكاسب والتحديات	
		الرابط https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5449
2	" المقاطعة في الميزان"	
		الرابط https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5453
3	مستقبل الطاقة فيما بعد 2025	
		الرابط https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5454
4	اقتصاديات التبغ وضرائب التبغ فى مصر	
		الرابط https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5443
5	نحو إنهاء الاحتياجات غير الملباة لتدخلات تنظيم الأسرة في مصر	
		الرابط https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5456

انضمام مصر لتجمع بريكس: المكاسب والتحديات

تم إصدار هذا العدد ضمن سلسلة (آراء في قضايا التخطيط والتنمية) بعنوان -تقييم انضمام مصر لـ«بريكس»: المكاسب والتحديات). حيث تعرض الاقتصاد المصري ومعظم دول العالم لصدمات متتالية وأوضاع مضطربة بداية من جائحة كوفيد-19 وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، وصولًا إلى الحرب الروسية - الأوكرانية بتداعياتها العنيفة على مختلف القطاعات الاقتصادية، والتي أثرت بالسلب على مكتسبات برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي انتهجته مصر منذ ٢٠١٦. وفي ظل وجود تلك التداعيات جاء إعلان قمة «بريكس» السنوية الخامسة عشرة التي عُقدت خلال الفترة 22-24 من أغسطس 2023 عن قرار الموافقة على انضمام مصر (بجانب كل من السعودية، والإمارات، وإيران، والأرجنتين، وأثيوبيا) إلى دول التجمع اعتبارًا من أول يناير 2024، إشارة إلى جودة العلاقات الاقتصادية والسياسية الجيدة بين مصر ودول التجمع، واعتراف ضمني بمكانتها الاقتصادية والجيوسياسية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد تلقى المصريين من ذوي الاهتمام بالشأن العام قرار المؤتمر بكثير من الترحيب والتفاؤل بأن هذه العضوية سوف تزيد من قدرة الاقتصاد المصري على تجاوز تداعيات الأزمة الاقتصادية الراهنة

ومن أهم التساؤلات التي طرحت خلال لقاء الخبراء ما يلي:

- ما هي السبل والآليات والسياسات والإجراءات التي على الجهات المعنية بمصر اتخاذها استعدادًا للانضمام لتجمع «بريكس» من أجل تعظيم المنافع التي من الممكن أن تعود على مصر من جراء ذلك؟
- هل التباينات السياسية والاقتصادية فيما بين الدول أعضاء التجمع، وتضارب توجهاتها ومصالحها تجاه العديد من القضايا من شأنه أن يحد من فرص نجاح التكتل في تحقيق أهدافه المنشودة؟
- إلى أي مدى يمكن الاستغناء عن الاعتماد على الدولار في إجراء عمليات التبادل التجاري بين مصر ودول «بريكس»؟ وما هي سبل تعزيز ذلك؟
- هل يمكن أن تؤثر احتمالية تقييم الجنيه المصري باليوان أو الروبل أو الروبية على سعر الدولار في مصر ؟ وما هي حدود التأثير؟
- هل هناك تخوف من تدفق المزيد من سلع دول التجمع إلى الأسواق المصرية وليس العكس؟ وما هي سبل الحد من هذا التخوف؟
- إلى أي مدى يمكن أن يساهم نظام المدفوعات بالعملات الوطنية في حفز تدفق الاستثمارات الأجنبية والوفود السياحية من دول التجمع لمصر؟
- إلى أي مدى يمكن أن تساهم آلية مبادلة العملات في التخفيف من أزمة نقص الدولار في مصر؟
- ما هي السبل والإجراءات التي على الحكومة المصرية اتخاذها للحد من التحديات والمخاوف التي قد تقف عقبة أمام تحقيقها للمكاسب المنشودة من انضمامها لتجمع «بريكس»؟

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

المقاطعة في الميزان

تم إعداد هذا العدد من آراء حول قضايا التخطيط والتنمية بناءً على لقاء الخبراء الثاني للعام الأكاديمي 2023-2024.حيث أنه مع اندلاع الحرب على غزة، انطلقت دعوات لمقاطعة منتجات العديد من الشركات ذات العلامات التجارية الأجنبية والعالمية لاتهامها بدعم، ومحاباة إسرائيل في هذه الحرب. حيث تم تداول مجموعة من قوائم مختارة من منتجات شركات عالمية للمقاطعة على مواقع التواصل الاجتماعية. وتسابقت المنصات الإلكترونية لتعريف المواطنين بالمنتجات المحلية البديلة لمنتجات الشركات التي تم الدعوة لمقاطعة منتجاتها. تصدرت نقابة المحامين المصرية الدعوة للمقاطعة، للتأكيد على دعم الشعب المصري لأشقائه بفلسطين، وللتنديد بالاعتداءات الوحشية الإسرائيلية. حيث دفعت المقاطعة العديد من الفروع المحلية للشركات الأجنبية للإعلان عن تخفيضات كبيرة في أسعار منتجاتها إصدار بيانات مؤكدة عدم دعمها للدولة المعتدية، ورفضها تمامًا للعنف. تبرع مالي للشعب الفلسطيني. ناشد الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية أبناء مصر لعدم الانسياق وراء دعوات مقاطعة شركات مصرية تحمل علامة تجارية أجنبية لما لذلك من ضرر على الاستثمار والاقتصاد المصري. ولقد أوضحت المناقشات أن أهم خسائر المقاطعة ما يلي قد تكون ما يلي: الضرر بالاستثمار الأجنبي للخوف من ردود أفعال المقاطعة في ظل عدم وجود معايير وتشريعات لضبطها.؛ تسريح قدر من العمالة الوطنية، فقد لجأت بعض تلك الشركات إلى إغلاق عدد من فروعها وإيقافها عن العمالة؛ التخوف من أن تلجأ الشركات المحلية مع زيادة الطلب على منتجاتها إلى رفع أسعارها؛ . التخوف من أن تؤدي المقاطعة إلى تأخير الاتفاقيات الاستثمارية المتوقع تنفيذها في مصر من قبل الشركات الأجنبية ومتعددة الجنسيات. ومن ناحية أخرى أبرزت المناقشات أن أهم مكاسب المقاطعة قد تكون ما يلي: التعاطف الشعبي مع شعب غزة الذي يئن تحت وطأة العدوان الأخير؛ . تعزيز التأثير السياسي للمقاطعة من خلال بعث رسالة رفض للدول وللشركات الدولية الداعمة لما يجري من حملة إبادة جماعية لسكان غزة من قبل الكيان المحتل؛ زيادة الإقبال على بعض المنتجات المحلية - وخاصة الغذائية منها والتي كان البعض منها غير متعارف عليه مما قد يشجع العديد من المنتجين على زيادة وتطوير إنتاجهم، لتلبية الطلب على المنتج المحلي البديل لسلع المقاطعة؛ اتجاه أسعار بعض منتجات الفرنشايز للانخفاض نتيجة العزوف المواطنين عن شرائها؛ . التوسع في حملات التبرع المادي لشعب غزة؛ . تعزيز التوجه الشعبي والجماهيري لدعم المنتج المحلي والصناعة الوطنية؛ و. تقليل الفجوة الاستيرادية نتيجة للاستغناء عن بعض مدخلات منتجات المقاطعة، في حالة وجود بديل لها يمكن تصنيعه محليا؛ تخلي بعض المؤسسات التي تحمل علامات تجارية أجنبية عن حملاتها الإعلانية الداعمة لإسرائيل في حربها على غزة؛ وأخيراً، تشجيع العديد من المستثمرين المصريين على التوجه نحو تعميق التصنيع المحلي للسلع محل المقاطعة وخاصة المستوردة منها

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

مستقبل الطاقة فيما بعد 2025

تم إعداد هذا العدد من آراء حول قضايا التخطيط والتنمية بناءً على لقاء الخبراء الثالث للعام الأكاديمي 2024 -2023. حيث تعتبر الطاقة الكهربائية هي الركيزة الأساسية لجميع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يُجري الاعتماد عليها في تغذية كافة المشروعات الصناعية والزراعية والسياحية، وكذلك في تنمية وتطوير المجتمعات العمرانية الجديدة، ومناطق الاستصلاح الزراعي، فضلا عن ارتباطها بشكل مباشر بالمتطلبات المعيشية للمواطنين. حيث شهد قطاع الكهرباء تطورا ملحوظًا خلال الأعوام الثمانية الأخيرة لتأمين احتياجات جميع القطاعات التنموية والخدمية من الكهرباء، وتحقيق أمن الطاقة، والقضاء على أزمة قصور إمدادات الطاقة الكهربائية المنتجة عن الوفاء بالأحمال الزائدة التي حدثت خلال الفترة (2012 - 2014). وتتمثل أبعاد الرؤية التنموية للقطاع في تطوير الطاقة للنهوض بكفاءتها، والقدرة على مسايرة التقدم التكنولوجي والتطور المعرفي، مما يسمح بتوفير الطاقة بأسعار تنافسية، وعلى نحو مستدام، ومتوافق بيئياً لتحسين جودة حياة المواطنين. ومن أبرز مبررات تسريع مصر للتوسع في إنتاج الطاقة المتجددة ما يلي: أقل تكلفة حاليا؛ تحافظ على البيئة وعلى الصحة؛ تخلق فرص عمل؛ مجدية من الناحية الاقتصادية؛ جذب المزيد من الفرص الاستثمارية وتشجيعها على التوجه نحو الاقتصاد الأخضر؛ إتاحة الطاقة في المناطق النائية التي تبعد عن الشبكة القومية؛ فرصة كبيرة لمصر لإنتاج الهيدروجين. وكان من أبرز تحديات النهوض بقطاع الطاقة ما يلي: صعوبة الالتزام بتحقيق مصر لأهداف زيادة الطاقة المتجددة. وأهداف خفض الانبعاثات؛ تحديات أسواق الطاقة العالمية، وأهمها أزمة سلاسل التوريد السلاسل الطاقة، وتقلبات وارتفاع أسعار الطاقة؛ تزايد أعداد السكان والطلب على الطاقة؛ تحديات تطبيق الابتكارات الجديدة، والرقمنة والذكاء الاصطناعي ارتفاع التكاليف الاستثمارية لإقامة محطات الطاقة الشمسية. وصعوبة نشر الوحدات الصغيرة منها والخلايا الشمسية؛ صعوبة تخزين مصادر الطاقة المتجددة؛ ضعف الوعي بتكنولوجيات الطاقة المتجددة، وجود حالة من الارتباك في سوق الطاقة سواء في تخطيط الطاقة، أو في تسعيرها؛ اختلاف وتفاوت قدرة المستهلكين على السداد تعد أحد التحديات التي تواجه تسعير الطاقة، فضلا عن عدم وجود معادلة لحساب التوقعات على سعر البترول في ضوء التوترات الدولية الراهنة

.

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

اقتصاديات التبغ وضرائب التبغ في مصر

تم إعداد هذا العدد (آراء في قضايا التخطيط والتنمية – اقتصاديات التبغ وضرائب التبغ في مصر) من آراء حول قضايا التخطيط والتنمية بناءً على تقرير عن اقتصاديات ضرائب التبغ والتبغ في مصر، والذي تم نشره في يونيو 2023 من قبل فريق بحث (الأستاذ الدكتور خالد حنفي، الأستاذة الدكتورة سارة الجزار، الباحثة الاقتصادية دينا سمير الوقاد، الباحثة الاقتصادية ندى أشرف) كجزء من منتدى إقليمي من الباحثين في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط بشأن ضرائب التبغ، بتنسيق من مركز السياسات والتنمية الاجتماعية، جامعة إلينوي في شيكاغو - UIC (معهد البحوث والسياسات الصحية)، ومكتب منظمة الصحة العالمية لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط. حيث أوضح التقرير أنه في بداية عام 2020، تم إجراء تعديلات على الهيكل الضريبي للسجائر؛ حيث تمت زيادة الضرائب الثابتة على السجائر المباعة محليا، بينما ظلت الضريبة القيمية عند 50% من سعر التجزئة؛ وأن الشيشة تخضع للضرائب المقررة، وتبلغ نسبة الضريبة على تبغ المعسل المنتج محليا 165%، وتبغ المعسل المستورد 200% إلى جانب رسوم استيراد تبلغ 9 جنيهات للكيلوجرام. وعند تدخين الشيشة في المقاهي، هناك ضريبة قيمة مضافة بنسبة 14% وضريبة خدمة بنسبة 12% مما يؤدي إلى إضافة ضريبة غير مباشرة بنسبة 26 على الشيشة. كما تخضع منتجات التبغ المستوردة للتعريفات الجمركية وضرائب القيمة المضافة والضرائب المجدولة. تشكل ضرائب السجائر حاليا ما يقرب من 70% من سعر بيع التجزئة. وتوضح الدراسات زيادة استهلاك المدخنين البالغين للسجائر في أثناء الجائحة للتعامل مع المشاعر السلبية والآثار الاجتماعية. كما بذل المدخنون جهودًا لضمان إمدادات ثابتة من السجائر، حتى في مواجهة الصعوبات المالية. ومن السياسات المقترحة فرض ضريبة محددة موحدة على جميع أنواع السجائر، وتعديل معدلات ضريبة التبغ سنويا، وزيادة الضرائب على تبغ الأرجيلة ومنتجات التبغ الأخرى التي لا تدخن، واتخاذ الخطوات المناسبة لمكافحة تهريب التبغ. وأن من طرق حماية الشباب ووقايتهم اعتماد سياسة شاملة للحد من حصول الأطفال على التبغ عن طريق رفع سن الشراء من 18 إلى 21 عامًا، وتطوير الحملات الإعلامية، وفرض عقوبات على أية شركة تقوم بتسويق السجائر للشباب؛ و. توفير الحوافز التخفيف من أية آثار تراجعية محتملة الارتفاع الضرائب على شريحة كبيرة من سكان مصر الذين يعيشون في فقر، وتنفيذ نظام تأمين صحي رقمي شامل وحقيقي

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

نحو إنهاء الاحتياجات غير الملباة لتدخلات تنظيم الأسرة في مصر

تم إعداد هذا العدد من آراء حول قضايا التخطيط والتنمية بناءً على تقرير عن دراسة الجدوى الاقتصادية نحو إنهاء الاحتياجات غير الملباة لتدخلات تنظيم الأسرة في مصر والذى تم إعداده ونشره فى ديسمبر 2023 من قبل فريق بحثى بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بتمويل من الاتحاد الأوروبي. حيث يدعو التقرير إلى العمل على زيادة الاستثمار في مجال تنظيم الأسرة في مصر، مع التأكيد على الهدف الطموح المتمثل في القضاء على الحاجات غير الملياة. تبلغ التكلفة الإجمالية لتنظيم الأسرة بين عامي 2023 و2030 المتعلقة بسيناريو الوضع الراهن 10.3 مليار جنيه. ولكي تتمكن مصر من الحد من الحاجات غير الملباة بحلول عام 2030 وبما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة والاستراتيجية السكانية المحدثة السيناريو (2) فإن هناك حاجة إلى استثمار إضافي بقيمة 825 مليون جنيه مصري على مدى السنوات السبع المقبلة ليصل إجمالي الاستثمارات إلى 11.1 مليار جنيه مصري لتحقيق معدل انتشار وسائل منع الحمل يصل إلى 75% مقارنة بالوضع الراهن، يمكن للسيناريو 2 (75% من معدل انتشار وسائل منع الحمل بحلول عام 2030) أن يمنع التالي :1.5 مليون حالة حمل غير مقصود.733 ألف حالة اجهاض غير مأمونة. وتشير التقديرات إلى أن هناك فجوة تمويل تصل إلى 70% حتى عام 2030 سيتطلب سد الفجوة استكشاف مصادر تمويل بديلة مثل الشراكة مع الجهات المانحة، وأدوات التمويل المبتكرة والسعي إلى زيادة الاستثمار الحكومي. يساهم انخفاض الحاجات غير الملباة بحلول عام 2030 في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة: الهدف الثالث الصحة الجيدة والرفاهية الحد من وفيات الأمهات والحمل غير المقصود والإجهاض غير الأمن. الهدف الخامس (المساواة بين الجنسين): تمكين المرأة من خلال منحها السيطرة على صحتها الإنجابية. الهدف الأول (القضاء على الفقر) تحسين الرفاهة الاقتصادية من خلال تمكين الأسر الصغيرة وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة

This issue of "Opinions on planning and development issues "has been prepared based on a report entitled "Investment Case Towards Ending Unmet Needs for Family Planning: Egypt 2023", which was developed, and published in December 2023 in collaboration with UNFPA and produced with the assistance of the European Union. The contents of this publication are the sole responsibility of Institute of National Planning and can in no way be taken to reflect the views of the European Union The findings, interpretations, conclusions, and opinions expressed in this series do not necessarily express the views of the Institute of National Planning but are the responsibility of the author(s). About opinions on planning and development issues: Presenting different points of view on planning and development and delving into diverse visions to enhance understanding of various issues that support sustainable development.

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

سيمنار الثلاثاء

م	الرابط	السيمنار	التاريخ
1		المتغيـرات العالميـة والإقليميـة وانعكاسـاتها علـى التنميـة فـي مصـر	الأولى 2023/11/21
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5419	
2		آفاق تنمية الزراعة المصرية	الثانية 2023/12/19
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5420	
3		آفـاق الارتقـاء بنظـام التعليـم العالـي فـي ضـوء التطـورات ا لتكنو لو جيـة	الثالثة 2024/1/16
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5439	
4		آفاق التوسع في الاستغلال الاقتصادي للموارد المعدنية	الرابعة 2024/2/20
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5491	
5		نحو بناء منظومة وطنية للابتكار	الخامسة 2024/3/19
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5492	
6		أفـاق الارتقـاء بنظـام التعليـم قبـل الجامعـي فـي ضـوء التطـورات التكنولوجيـة	السادسة 2024/4/23
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5493	
7		تقييم منظومة الحماية الاجتماعية في مصر	السابعة 2024/5/21
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5498	

المتغيرات العالمية والإقليمية وانعكاساتها على التنمية في مصر

(الحلقة الأولى 2023-2024)

الملخص:

عقد معهد التخطيط القومي الثلاثاء الموافق 21 نوفمبر 2023 أولى حلقاته من نشاط سمنار المعهد للعام الأكاديمي 2023-2024 «مصر ما بعد 2025... رؤية تنموية طويلة الأجل» بعنوان: «المخاطر العالمية والإقليمية وانعكاساتها على التنمية في مصر» تناول السيمنار التطورات الدولية والإقليمية وانعكاساتها على التنمية في مصر، محاذير الموضوع وقيوده، وإطارة الزمنى، مصادرة، عناصره الرئيسية، وأزمة النظام العالمي، الدولي والإقليمي، الأثر على التنمية في مصر. حيث

يلقي عدم التيقن بظلاله على أي محاولة لاستشراف المستقبل، وليس عدم التيقن عجزًا من الباحثين، ولكنه انعكاس لتطورات تكنولوجية وبيئية وسياسية، ولذلك يكون الأسلم في استشراف المستقبل تحديد سمات الأوضاع الدولية والإقليمية الحالية التي يمكن أن تمتد إلي المستقبل القريب، ربما حتي نهاية هذا العقد وتحليل آثارها الممكنة علي التنمية في مصر في بعديها الاقتصادي والإنساني والذين لا ينفصلان. تواجه التنمية في مصر هذه الأوضاع وهي ليست في أحسن أحوالها ، ففضلا عن أزمة المديونية الخارجية التي بلغت حدودًا غير مسبوقة وشكلت تحديًا للاقتصاديين في كيفية مواجهتها، لم تنجح في إنجاز الثورة الصناعية الثانية بينما يستشرف العالم الانتقال إلي ثورة صناعية رابعة، فمازالت الاختلالات البنيوية قائمة بين الصادرات والواردات، وبين إنفاق حكومتها ومواردها، وبين الادخار والاستثمار، وبين عدد من يدخلون كل عام إلي سوق العمل ، وعدد الوظائف المنتجة التي خلقها الاقتصاد، وبينما تدعو أزمة العولمة إلي البعد عن التصور النيو ليبرالي لدور الدولة، تجد الحكومة المصرية نفسها مطالبة بتطبيق صورة من دور الدولة في ظل الفلسفة نيو ليبرالية. ومع ذلك يمكن أن تجد مصر فرصا للتنمية الاحتوائية في هذه الأوضاع الجديدة بالتعلم من دول الجنوب التي صعدت في النظام العالمي، وبالاستفادة من عضويتها في تجمع بريكس لدعم تصنيعها والنفاذ إلى تكنولوجيات أكثر تقدمًا، والمشاركة في التقسيم الدولي الجديد للعمل بصياغة علاقة متبادلة النفع مع الشركات الدولية الكبرى

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

آفاق تنمية الزراعة المصرية

(الحلقة الثانية 2023-2024)

الملخص:

عقد معهد التخطيط القومي الثلاثاء الموافق 21 نوفمبر 2023 أولى حلقاته من نشاط سمنار المعهد للعام الأكاديمي 2023-2024 «مصر ما بعد 2025... رؤية تنموية طويلة الأجل» بعنوان: آفاق تنمية الزراعة المصرية، من خلال التركيز على يحيط بالزراعة المصرية من قيود، تتمثل في كل من: محدودية الأرض والمياه، وتفتت الحيازات والبعثرة المحصولية، واستخدام التكنولوجيات الرقمية وزيادة إنتاجية الأرض والعمل، في زيادة الرقعة المنزرعة باستصلاح المشاريع الجارية باستصلاح الأراضي، ومشاكل شح المياه. تناول اللقاء موضوعات عدة مثل تنمية المعرفة والمهارات البشرية، الاستراتيجيات الزراعية، السياسات والمؤسسات والآليات المحفزة، البرامج والمشروعات، التعاونيات الزراعية، الزراعة التعاقدية، الزراعة السمكية، فقد الأرض الزراعية، استخدام المياه حسب المحاصيل، استصلاح الأراضي والربط بالتصنيع والعمالة، الحفاظ على الأرض والمياه، العمالة في القطاع الخاص، التميز الإقليمي في مصر، مشروع الري الحقلي، تبطين الترع، رفع كفاءة استخدام مياه الري، الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، زيادة إنتاجية المحاصيل ، الهرم الغذائي، التعدي على الأرض الزراعية، ربط المزارع بالأسواق، تكنولوجيا التصنيع الغذائي، تحديث الإرشاد الزراعي، تحديث مقررات التعليم الزراعي، الاقتصاد الدائري، تطوير التشريعات والمؤسسات

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

آفاق الارتقاء بنظام التعليم العالي في ضوء التطورات التكنولوجية

(الحلقة الثالثة 2023-2024)

الملخص:

عقد معهد التخطيط القومي الثلاثاء الموافق 16 يناير 2024 ثالث حلقات نشاط سيمنار المعهد – لقاءات الثلاثاء للعام الأكاديمي 2023-2024 «مصر ما بعد 2025... رؤية تنموية طويلة الأجل» بعنوان: «آفاق الارتقاء بنظام التعليم العالي في ضوء التطورات التكنولوجية". حيث

تناول السيمنار مستقبل منظومة التعليم العالي في عصر المعرفة، الدور الأساسي للتعليم العالي في عصر المعرفة بالألفية الثالثة، الرؤية والاستراتيجية المعرفية والتنموية والثقافية لمنظومة التعليم العالي، النموذج الفنلندي والنموذج الفرنسي، التحول الرقمي في التعليم العالي، أهداف منظومة التعليم العالي، بيئة التعليم العالي ومناخه المعرفي، الاقتصاد المعرفي وتأسيس مفهوم رأس المال البشرى، أساليب ونماذج التعليم و التعلم، البحث العلمي والابتكار من أجل التنمية: الملامح والسمات المؤثرة في التعليم العالي، الثورة الصناعية الرابعة وعصر التكنولوجيات الذكية»، الثورة الصناعية الرابعة ومستقبل أسواق العمل والتعليم بما تتضمنه من التغير في متجهات الطلب على الوظائف (المهن)

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

آفاق التوسع في الاستغلال الاقتصادي للموارد المعدنية

(الحلقة الرابعة 2023-2024)

الملخص:

عقد معهد التخطيط القومي الثلاثاء الموافق 20 فبراير 2024 رابع حلقات نشاط سيمنار للعام – الأكاديمي 2023 - 2024 «مصر ما بعد 2025 ... رؤية تنموية طويلة الأجل» بعنوان:» آفاق التوسع في الاستغلال الاقتصادي للموارد المعدنية؛ حيث

" تناول السيمنار موضوع آفاق التوسع في الاستغلال الاقتصادي للموارد المعدنية، من خلال تناوله للموضوعات التالية: الموارد المعدنية من كنوز مصر، الخريطة التعدينية في مصر، تصنيف الاحتياطي التعديني في مصر)خامات ذات احتياطيات صغيرة، خامات ذات احتياطيات متوسطة، خامات ذات الاحتياطيات الكبيرة، خامات نادرة، خامات تواجد(، الشركات العاملة في مجال التعدين في مصر، معدن الذهب، حزام الفوسفات في مصر، إدارة الثروة المعدنية، التحديات التي تواجه قطاع الثروة المعدنية، مشروع المثلث الذهبي) الموقع، الأهداف، مقومات الموقع المقترح، الفكرة التنموية للمشروع، الأنشطة المقترحة(، الخريطة التعدينية لمنطقة الصعيد، المشروعات السياحية، التنمية الزراعية، مشروعات البنية الأساسية، المشروعات التنموية، مخطط التنمية المقترح للمثلث الذهبي

or Scan QR Code

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

نحو بناء منظومة وطنية للابتكار

(الحلقة الخامسة 2023-2024)

الملخص:

عقد معهد التخطيط القومي الثلاثاء الموافق 19 مارس 2024 خامس حلقات نشاط سمنار المعهد – لقاءات الثلاثاء للعام الأكاديمي 2023-2024» مصر ما بعد 2025 ...رؤية تنموية طويلة الأجل» بعنوان:» نحو بناء منظومة وطنية للابتكار" حيث أكد اللقاء على فكرة استيعاب التكنولوجيا، من خلال فهم كيفية عمل التكنولوجيا ومزاياها وعيوبها، وتنمية المهارات من خلال القدرة على استخدام التكنولوجيا بشكل فعال لإنجاز المهام، والسلوك من خلال الاستعداد لتغيير السلوكيات والروتين لاستخدام التكنولوجيا الجديدة. والتي من شأنها أن تزيد التنافسية في استخدام التكنولوجيا بفعالية ضرورية للنجاح، وتحسين العمليات وتطوير منتجات وخدمات جديدة هجرة الكفاءات موضوع ذو أهمية كبيرة ومن الضروري العمل على إيجاد حل مناسب وعملي، ومن هذه الحلول تحسين فرص العمل في البلدان النامية من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب وخلق بيئة مواتية للأعمال التجارية، وتعزيز الاستقرار السياس ي والاقتصادي من خلال الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وخلق بيئة مواتية للبحث العلمي من خلال زيادة الاستثمار في البحث العلمي ودعم حرية البحث العلمي يعدّ الذكاء الاصطناعي تقنية ثورية ذات إمكانيات هائلة لتحسين حياتنا. ومع ذلك، من المهم أن نكون على دراية بمخاطر هذه التقنية وأن نستخدمها بشكل مسؤول، فمن مزاياه.. زيادة ا لإنتاجية وتحسين الدقة ويساعد على الإبداع والابتكار وتحسين جودة الخدمات وفتح مجالات جديدة، ومن عيوبه، فقدان بعض الوظائف، والمخاوف الأخلاقية، والتحيز الموجود في البيانات التي تم التدريب عليها، وفقدان السيطرة على الأنظمة، والتكلفة، فقد تكون تكلفة تطوير وتنفيذ أنظمة الذكاء الاصطناعي مرتفعة وأكبر من عوائد تلك الأنظمة. يعدّ التعليم عنصرًا هامًا في منظومة الابتكار، وذلك من خلال التركيز على تنمية المهارات، وتعزيز التعلم القائم على المشاريع، وخلق بيئة تعليمية داعمة، ويمكن للتعليم أيضًا أن يلعب دورًا هامًا في تحفيز الابتكار وخلق جيل من المبدعين والمبتكرين. ولذلك يجب على جميع أصحاب المصالح العمل معًا لتعزيز دور التعليم في الابتكار لخلق مستقبل أفضل للمجتمع

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

أفاق الارتقاء بنظام التعليم قبل الجامعي في ضوء التطورات التكنولوجية

(الحلقة السادسة 2023-2024)

الملخص:

عقد معهد التخطيط القومي الثلاثاء الموافق 23 أبريل 2024 سادس حلقات نشاط سيمنار المعهد للعام الأكاديمي 2023-2024» مصر ما بعد 2025...رؤية تنموية طويلة الأجل» بعنوان: «آفاق الارتقاء بنظام التعليم قبل الجامعي في ضوء التطورات التكنولوجية"، فالجميع يسعي إلى تعليم أبناؤه، وإذا كان الحصول على الشهادة هو الهدف، فهذه مشكلة النظام التعليمي والسياسة العامة، وعند البحث عن العلاج، لا نعالج العرض، ولكن يجب أن نعالج المرض. الفكر هو الأساس، فالإرادة السياسية واحترام الدستور، واحترام الفصل بين السلطات يساعد بالوصول إلى الأهداف والرؤية المنشودة. الأمل مرتبط بخيالنا، والحروب الحالية هي ليست حروب وأسلحة، ولكن هي حروب لعقول ونفوس تتدني، فينتهى الأمر إلى أن بعض الشباب يائس وغضبان ومتهم، ولكن من الممكن أن يكون العكس، ويحتاج ذلك إلى القدوة، لذا نتساءل أين الإعلام؟ أين الفن؟ أين الثقافة؟ فكل شيء مرتبط بحرية التعبير واختيار الأكفأ للأداء واحترام الاختلاف، في إطار القانون الذي لا يسمح للهدم ولا يسمح للفوضى ى ويتم البناء على ما ينجز وليس على رفات ما هدم. وفي النهاية، يجب أن يكون لدينا إيمان بأننا نستحق وأنه ممكن

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

تقييم منظومة الحماية الاجتماعية في مصر

(الحلقة السابعة 2023-2024)

الملخص:

عقد معهد التخطيط القومي الثلاثاء الموافق 21 مايو 2024 سابع حلقات نشاط سيمنا المعهد – لقاءات الثلاثاء للعام الأكاديمي 2023-2024 « مصر ما بعد 2025...رؤية تنموية طويلة الأجل» بعنوان:» تقييم منظومة الحماية الاجتماعية في مصر «. حيث تناولت حلقة السيمنار النقاط الرئيسية التالية: الإطار الحاكم للحماية الاجتماعية في مصر ؛ خريطة الحماية الاجتماعية في مصر؛ دعم الغذاء؛ التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة؛ برامج أخرى متعددة ومتنوعة؛ التأمينات الاجتماعية؛ التأمين الصحي الشامل، واقع الحماية الاجتماعية في مصر؛ ومن أهم الإصلاحات المطلوبة: وجود سجل موحد لتحقيق التكامل بين برامج كل من وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة التموين والتجارة الداخلية ووزارة الصحة والسكان وكل مقدمي خدمات الحماية الاجتماعية من خلال توضيح الفئات المستهدفة من البرامج المختلفة، وعدد البرامج التي تستفيد بها الأسر المستهدفة بغية الوصول لسجل اجتماعي موحد وشامل لكل المستفيدين، شاملا الخدمات التي تقدم لهم، والتحولات والتغيرات التي طرأت عليهم إيجابًا وسلبا نتيجة هذه الخدمات، وتطور احتياجاتهم؛ تطوير منصة رقمية شاملة مؤشرات لقياس الأداء يعد خطوة هامة على طريق الإصلاح الجذري للمنظومة نحو تحقيق مزيد من الكفاءة والفاعلية والأثر، مع ضرورة الربط الشبكي بين المنصات مما يظهر التغيرات التي طرأت على أوضاع الأسر المستهدفة نتيجة حدوث تغيرات في أوضاع الأسرة غير متصلة بالحماية الاجتماعية؛ إعادة النظر في دعم الغذاء بتحسين طرق الاستهداف وتخصيص حزم غذائية ذات نوعية جيدة للفقراء فقرا مدقعا، وكذلك الأطفال، خاصة دون الخامسة لأنهم من أكثر الفئات الاجتماعية هشاشة بحكم احتياجهم الشديد للغذاء والإعالة والعرضة للاستغلال؛ استلهام تجارب التخارج من الفقر التي نفذتها براك بنجلاديش في عدد كبير من بلدان العالم في محاولة تخريج؛ إعادة النظر في دعم الغذاء بتحسين طرق الاستهداف وتخصيص حزم غذائية ذات نوعية جيدة للفقراء فقرا مدقعا، وكذلك الأطفال، خاصة دون الخامسة لأنهم من أكثر الفئات الاجتماعية هشاشة بحكم احتياجهم الشديد للغذاء والإعالة والعرضة للاستغلال؛ استلهام تجارب التخارج من الفقر التي نفذتها براك بنجلاديش في عدد كبير من بلدان العالم في محاولة تخريج المستفيدين والمستفيدات من تكافل إلى منظومة فرصة وغيرها من مشروعات التمكين الاقتصادي، مع ضرورة التروي في إيقاف معاشات تكافل إلى أن تستقر فرصة العمل المتوقعة وتوفر دخل مناسبًا؛ تقوم برامج التخارج من الفقر على مجموعة من التدخلات الاستهداف ودعم الاستهلاك والادخار والتدريب على

المهارات والإرشاد المنتظم ونقل الأصول، وبناءً على ذلك، فإن برامج التخارج من الفقر تسعى للدمج بين إشباع ومخاطبة الاحتياجات الآنية للمستهدفين مع استثمار طويل الأجل في المهارات الفنية ومهارات الحياة ونقل الأصول وتنمية المشروعات وتعزيز فرص الادخار والتخطيط للمستقبل لضمان الانعتاق من الفقر وتوفير حياة مستدامة لهذه الفئات الاجتماعية

or Scan QR Code

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

سمينار شباب الباحثين

م	الرابط	سمينار شباب الباحثين
1		مستقبل المياه في مصر سياسات الأمن ما بعد سد النهضة
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5510
2		استثمار حلول الذكاء الاصطناعي في صنع القرار ودعم السياسات الصناعية
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5505
3		النمو السكاني والتخطيط العمراني للمدن الجديدة في مصر بالتطبيق على مدينة المنيا الجديدة
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5507
4		مقاربات التمويل الأخضر والتنمية المستدامة: أدوات التمويل الأخضر
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5511
5		تطوير الري الحقلي: الآثار والمعوقات
	الرابط	https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5504

مستقبل المياه في مصر سياسات الأمن ما بعد سد النهضة

(الحلقة الثانية 2023-2024)

الملخص:

في ظل تسارع وتيرة التغيرات البيئية والتحديات التي تواجه الدولة المصرية، أصبحت قضية الأمن المائي لاحتياجاتها المتزايدة واستدامة مواردها المائية محوراً حيويًا لسياسات التنمية الوطنية وبالأخص مع تداعيات بناء سد النهضة الإثيوبي الذي أطلقها القرار الأحادي لإثيوبيا في عام 2011، والذي أثار اعتراضات مصرية تأتي استنادًا إلى تأثيراته المحتملة على نصيب مصر من مياه النيل. وفي هذا السياق، حيث اهتمت المناقشات بتحليل وتقييم التحديات المتزايدة التي تواجه مصر في مجال الأمن المائي ما بعد بناء سد النهضة. بهدف الوصول إلى اقتراح استراتيجيات وسياسات فعالة تضمن استمرارية توفير المياه اللازمة لمختلف القطاعات في البلاد، مع مراعاة التوازن بين الاحتياجات المائية والتحديات البيئية والاقتصادية المحيطة. وكان من أهم خيارات السياسات التي اقترحها اللقاء لمواجهة الفقر المائي في مصر ما يلي: تحسين كفاءة الري وإدارة الزراعة، ويتم ذلك من خلال تعزيز تكنولوجيا الري الفعالة وتشجيع المزارعين على استخدام تقنيات زراعية مستدامة؛ تحسين إعادة استخدام ومعالجة المياه من خلال تعزيز مشاريع عادة استخدام المياه في القطاعات الصناعية والزراعية؛ الإدارة الذكية للصادرات والواردات الزراعية من خلال تصدير المحاصيل ذات القيمة المرتفعة والكفاءة المائية المرتفعة (الفواكه والخضروات) واستيراد المحاصيل منخفضة القيمة ومنخفضة الكفاءة المائية (الحبوب)؛ تضمين القيمة الاقتصادية للمياه عند تقييم الجدوى الاقتصادية للمحاصيل بدرجاتها المختلفة: محاصيل ذات عائد مائي منخفض، ومحاصيل ذات عائد مائي متوسط، ومحاصيل ذات عائد مائي مرتفع؛ تعزيز التعاون الإقليمي من خلال التعاون المائي مع الدول المجاورة والشراكة في مشاريع مشتركة لتحسين إدارة الموارد المائية، مع الأخذ في الاعتبار حالة مشروع جونجلي والتي يتعين التركيز عليها بشكل خاص كحالة استثنائية تستحق الدراسة؛ وإنشاء منصة وطنية لإدارة الأمن المائي تضم وتنظم الجهود والأنشطة المتعلقة بالمياه من قبل الوزارات المختلفة المعنية

or Scan QR Code

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

استثمار حلول الذكاء الاصطناعي في صنع القرار ودعم السياسات الصناعية

(الحلقة الثالثة 2023-2024)

الملخص:

في إطار تأكيد التوجه العام لمعهد التخطيط القومي بأن يكون هناك التزامًا للنظر إلى المستقبل والتعامل مع معطياته، وفي ظل ما تشهده صناعة القرار ودعم السياسات الصناعية من تطورات مستمرة في الآليات والحلول، وظهور تقنيات جديدة؛ تتجه الأنظار نحو الاهتمام بالتقنيات البازغة وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي، والذي من شأنه أن يسهم في التأثير على حياتنا بشكل كبير، وكذا إعادة تشكيل مستقبل الأعمال. وكان من أهم خيارات السياسات لاستثمار حلول الذكاء الاصطناعي ما يلي: استصدار توجيهات/ قرارات وطنية نحو استحداث وحدات الذكاء الاصطناعي في الهياكل التنظيمية في القطاعات الصناعية؛ تصميم وتدشين نماذج لغة كبيرة؛ LLMs لتعزيز قطاع الصناعي؛ الانتقال التدريجي لاعتماد الروبوتات والأتمتة في القطاع الصناعي؛ استثمار تكنولوجيا التوأم الرقمي Digital Twin Technology في قطاع الصناعة.؛ تحليل البيانات الضخمة باستخدام الذكاء الاصطناعي في قطاع الصناعة؛ وتوظيف التسويق الإلكتروني للخدمات والمنتجات المعتمد على الذكاء الاصطناعي في قطاع الصناعة

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

النمو السكاني والتخطيط العمراني للمدن الجديدة في مصر بالتطبيق على مدينة المنيا الجديدة

(الحلقة الرابعة 2023-2024)

الملخص:

يمثل التوزيع الجغرافي غير المتوازن للسكان أحد الابعاد الثلاثة الرئيسية للمشكلة السكانية في مصر بالإضافة طبعا للنمو السكاني السريع وتدني الخصائص السكانية، ويتمثل سوء التوزيع الجغرافي للسكان في محدودية المساحة المأهولة التي لا تتجاوز حاليا نحو 13%، وعليه وضعت السياسة القومية للسكان ضمن اهدافها إعادة توزيع السكان ورسم خريطة جديدة للتوزيع الجغرافي للسكان في مصر في اعقاب حرب 1973 وأنشئت علي اثرها الهيئة العامة للتخطيط العمراني لتولي هذه المهمة، واعتمدت مصر في إنشاء المدن الجديدة بها علي محورين استراتيجيين رئيسين هما: المحور الأول: فتح محاور جديدة للتنمية في المناطق غير المأهولة بالسكان والتي تتمتع بمقومات طبيعية يمكن استغلالها لتعمير هذه المناطق واجتذاب السكان إليها. المحور الثاني إنشاء سلسلة من المدن والقرى الجديدة حول الدلتا والوادي في أجيال متتالية بحيث تكون مراكز للتنمية ولكي تصبح مراكز حضرية جديدة تحقق الاستقرار والاتزان الاجتماعي والرخاء الاقتصادي لتساعد على اجتذاب السكان للتخفيف من الكثافة السكانية في المدن القائمة. وكان من أهم خيارات السياسات لمواجهة الفقر السكاني في المدن الجديدة: تحديد نوعية الإسكان التي تناسب الفئات المختلفة من السكان الجدد والتي يجب أن يتم توفيرها بواسطة الشركات العقارية أو غيرها والتي تعتمد في تسويقها لمنتجاتها علي الفئات المتوقع قدومهم إلي المدينة الجديدة؛ إقامة صناعات جديدة كفروع جديدة لصناعات قائمة في مناطق قديمة أو بدائل عنها متطورة تكنولوجيا، وعليه سوف تنقل معها العمالة التي تعمل في المصانع القديمة أو الشركات التي تمتلكها خاصة مع توفير المميزات الجاذبة في المدن الجديدة كما حدث في مدن العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر؛ توفير الخدمات التجارية والتعليمية والصحية التي تعمل بوسائل جديدة ومتقدمة نوعياً واقتصادياً، بدلا من أن تظل العمالة الوافدة للعمل بالمدن الجديدة والعودة ثانية إلي المدن القديمة المقدسة بالسكان هي الظاهرة السائدة كما هو الحال الآن؛ الاهتمام بتنفيذ الدراسات الشاملة اللازمة (الجيولوجية والجيومورفولوجية) لاختيار مواقع المدن الجديدة قبل التفكير في انشائها؛ كالدراسات الهيدرولوجية والجغرافية والاستشارية، للتعرف على الظروف الطبيعية والجيولوجية للمنطقة، مما يساعد في نجاح المدينة مستقبلا

or Scan QR Code

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

مقاربات التمويل الأخضر والتنمية المستدامة: أدوات التمويل الأخضر

(الحلقة الخامسة 2023-2024)

الملخص:

في ظل تعاظم التحديات الاقتصادية والصحية والسياسية والبيئية - سواء على الصعيد العالمي أو الإقليمي أو الوطني أمام تحقيق التنمية المستدامة، يأتي التحول المخطط نحو نموذج تنموي أكثر استدامة يحافظ على الموارد الطبيعية ويحقق التوازن بين الاحتياجات الحالية والاحتياجات المستقبلية كأحد أهم الأولويات التي ينبغي أن تنتبه لها الدولة المصرية، وهذا يتطلب جهوداً مشتركة من مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاع المالي. ويأتي التمويل الأخضر كأداة مهمة في هذا السياق، حيث يهدف إلى توجيه الاستثمارات نحو المشاريع والأنشطة التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتخفيض انبعاثات الكربون. وبفضل التوجهات العالمية المتزايدة نحو الاستدامة، باتت أدوات التمويل الأخضر تلقى اهتماماً متزايداً من قبل المستثمرين والمؤسسات المالية. وكان من أهم خيارات السياسات لتعزيز كفاءة استخدام أدوات التمويل الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة: تطوير إطار تنظيمي قوي لأدوات التمويل الخضراء، يحدد المعايير والمتطلبات التي يجب أن تلتزم بها المؤسسات المصدرة لهذه الأدوات، بالإضافة إلى آليات الرقابة والمراقبة لضمان استخدام الأموال بشكل فعال ومتوافق مع الغايات البيئية؛ تعزيز التوعية بأدوات الدين الخضراء وفوائدها للمستثمرين والجمهور بشكل عام، وذلك من خلال الحملات التثقيفية والبرامج التوعوية الموجهة للجمهور؛ تطوير معايير موحدة ومعتمدة لتصنيف المشاريع الخضراء، وذلك لتسهيل عملية تحديد المشاريع المستدامة وزيادة الثقة بين المستثمرين والمصدرين؛ تعزيز الشفافية والإفصاح بشأن أداء المشاريع واستخدام الأموال، وذلك من خلال تقارير دورية ومفصلة تسهم في بناء الثقة وتعزيز الشفافية في السوق؛ تعزيز التعاون والتنسيق الدولي في مجال تطوير وتنظيم أدوات الدين الخضراء، وتبادل الخبرات والمعرفة، وذلك لتعزيز الاستدامة البيئية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

or Scan QR Code

تطوير الري الحقلي: الآثار والمعوقات

(الحلقة السادسة 2023-2024)

الملخص:

نظم الري السطحي هي أكثر أنظمة الري شيوعا في جميع أنحاء العالم نظراً لانخفاض تكاليفها الثابتة وعدم تأثرها بالعوامل الجوية كالرياح الشديدة، كما أنها مناسبة لمجموعة كبيرة من المحاصيل الحقلية والبستانية. ولكن يُعاب عليها الإسراف الشديد في استخدام المياه، مما أدي إلى الحاجة لتطوير وتحسين الطرق التقليدية لرفع كفاءة استخدام مياه الري. وكان من خيارات السياسات العامة لتطوير الري الحقلي ما يلي: استخدام أي كميات مياه ري إضافية عن المقنن المائي يُحاسب عليها بسعر تكلفتها الحقيقية؛ التخلص من الري الزائد والإسراف في استخدام مياه الري بإعطاء المزارعين الثقة بوجود السريان المستمر للماء في الترع الفرعية التي تم تطويرها؛ نقل التقنيات الحديثة للمزارعين وطرق استخدامها وتوعيتهم بتأثير ذلك على إنتاجية المحاصيل؛ استبدال نظام المناوبات بنظام السريان المستمر للسماح بجدولة الري وتنظيم المواعيد مما يشجع على استخدام نظم الري الحديثة وبالتالي الحد من الاسراف في المياه؛ التأكيد على دور البحث العلمي؛ استخدام النظم الخبيرة ونظم المحاكاة لإدارة نظم الري الحقلي؛ التسوية الدقيقة بأشعة الليزر؛ الإدارة الجيدة للمياه وإتباع بيانات الأرصاد الجوية في تحديد المقننات المائية وجدولة الري طبقًا لنوع التربة وخصائصها؛ توفير مجموعات الري بالمواصفات الفنية المناسبة للتشغيل الاقتصادي عن طريق رفع الرسوم الجمركية عن الأجزاء المستوردة والتي لا يتم تصنيعها في مصر؛ وتجميع اصحاب الحيازات الصغيرة في مدن زراعية متكاملة وتفعيل آلية الأسهم والحصص

استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة.

or Scan QR Code

للاطلاع على البحث وتحميله على موقع المعهد (اضغط هنا) أو

المحاضرات المتميزة

م	العنوان	المتحدث
1	Is it Worth it?:Results-Based Management	Dr. Thomas Winderl Senior Consults In International Development and Results Based Management
2	Interplay of data sciences and earth observations for early warning systems	Prof: Hesham M.El-Askary Prof. of Remote Sensing and earth Systems Science
3	The governance of migration and diversities: A global perspective	Prof: Peter Scholten Erasmus University Rotterdam
4	ما بعد COP28؟ التحولات النقدية عبر التاريخ: ما الذي نتعلمه من 2500 عام من الممارسة	ا.د. خالد فهمي وزير البيئة الأسبق وأستاذ اقتصاديات البيئة بالمعهد
5	أثر الذكاء الاصطناعي على التفكير الاستراتيجي	أ.د. سامح النمكي عميد كلية VU للإدارة، سويسرا
6	Obfuscation of Inequality	أ.د. أشواني سايث أستاذ بالمعهد الدولي للدراسات الاجتماعية جامعة إيراسموس روتردام بهولندا
7	Balancing Act: Navigating the In-Kind vs Cash Transfers Debate	Dr. Ugo Gentilini Lead Economist, Social Protection and Jobs global practice, MENA region, World Bank

صالون المعهد

م	العنوان	أسم المتحدث
1	الصحة النفسية ثقافة مجتمع وشجاعة مريض	السفيرة نبيلة مكرم وأ.د./ عبد الناصر عمر
2	الحروب والديون والعملة الصعبة	أ.د. محمود محيي الدين
3	التشريعات الاستثمارية مساندة للعدالة أم معمقة للفجوة الاجتماعية	أ.د. / زياد بهاء الدين
4	مصر في عالم يتغير	السيد/ عمرو موسى

صندوق البريد(11765) - جمهورية مصر العربية

+20222634040

+20222634747

inp.techical.office@inp.edu.eg

www.inp.edu.eg

INPEgypt